

العدد ٤٠ السنة واو

دراسات في الطرق



المفاهيم والطرق اللازمة
لتحقيق التكامل بين الاحصاءات
الاجتماعية والاقتصادية
المتعلقة بالصحة والتعليم والاسكان
تقرير فني

الأمم المتحدة

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية
المكتب الإحصائي

دراسات في الطرق
السلسلة و او العدد ٤٠

المفاهيم والطرق اللازمة
لتحقيق التكامل بين الإحصاءات
الاجتماعية والاقتصادية
المتعلقة بالصحة والتعليم والاسكان
تقرير فني

الأمم المتحدة

نيويورك ، ١٩٨٨



ملاحظة

ان التسميات المستخدمة في هذا المنشور وطريقة عرض المواد فيه لا تنطوي على أي تعبير من جانب الامانة العامة للأمم المتحدة عن أي رأي كان في المركز القانوني لأي قطر أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطاته أو سلطاتها ولا في تعيين حدوده أو حدودها .

وتتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام . ويحتوي ايادى رمز منها الاحالة الى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة .

والتفاصيل والنسب المئوية الواردة في الجداول لاتعد ل مجاميعها ضرورة بسبب التدوير .

ST/ESA/STAT/SER.F/40

منشورات الأمم المتحدة

رقم البيع : A.86.XVII.23

00850

تصدير

يشكل هذا التقرير حلقة في سلسلة من التقارير تصدرها الامم المتحدة عن تحقيق التكامل بين الاحصاءات والمؤشرات الاجتماعية والديمقراطية وما ينصل بها من احصاءات ومؤشرات وعن تحسين تلك الاحصاءات والمؤشرات. وقد عينت هذه الدراسات بمسائل معينة من أمثال صوغ اطار موضوعي ومفهومي كلي، والبيانات والطرق العامة لتحقيق التكامل، والتصنيفات الاحصائية لاغراض التكامل، والقواعد التي تستند اليها البيانات المتكاملة، وايجاد مؤشرات واحصاءات اجتماعية ومؤشرات خاصة بمجموعات سكانية خاصة مثل النساء، والشباب، والسنين، والمعوقين، وايجاد احصاءات اجتماعية واحصاءات متصلة بها متكاملة في البلدان النامية. (١)

وقد كان أحد الأهداف الاولى لهذا الجهد ايجاد روابط منتظمة بين الاحصاءات الاجتماعية والاحصاءات الاقتصادية باستعمال نظم الحسابات والموازن القومية. مثال ذلك أن منشور "نحو نظام للاحصاءات الاجتماعية والديمقراطية" وهو أول منشورات هذه السلسلة، يقر الفصل السادس بكليته لمعالجة أنشطة لاسوقية مثل الخدمات الصحية والتعليمية في نظام الامم المتحدة للحسابات القومية. كما عين تقرير آخر من اوائل التقارير الصادرة في هذه السلسلة بطرق تكلمة الحسابات والموازن القومية بغية اتاحة قياسات محسنة للرعاية ولستويات المعيشة. (٢) الا أنه تبين، كما يلاحظ هذا التقرير، ان اقامة روابط مفصلة بين الحسابات والموازن القومية وبين الاحصاءات الاجتماعية أمر معقد الى حد غير عادي على الصعيد المفهومي، كما تبين أن ما وضع من مقترحات مفهومية ومنهجية محدودة صعب التنفيذ. وقد أعد هذا التقرير لجرد الحالة الراهنة في هذا المجال وهو يرمي على وجه التحديد الى الأهداف التالية :

(أ) أخذ مفاهيم وتصنيفات ذات صلة بموضوعيها ولها، مستقاة من الاحصاءات الاقتصادية، والنظر في مدى فائدتها وصلاحيتها للتطبيق في البيئات الاجتماعية، مع الرجوع خاصة الى نظم الامم المتحدة للحسابات والموازن، (٣) أخذين في ذلك بعين الاعتبار المسائل المفهومية والمسائل العملية المتصلة بجمع واعداد البيانات على السواء.

(ب) أخذ مفاهيم وتصنيفات اقتصادية مقبولة حالياً والتمثيل على تطبيقاتها في البيئات الاجتماعية، بأمثلة مستقاة من الجهود الوطنية والدولية، بما في ذلك الجهود النظرية والتطبيقية المتصلة بمفهوم مجموع استهلاك الجماعة السكانية. (٤)

(ج) اقتراح أساليب للتغلب على المشاكل المفهومية والعملية التي تحد من ماهيتها.

وتعالج الفصول من الاول الى الرابع مسائل عامة من مسائل تحقيق التكامل بين الاحصاءات الاقتصادية والاجتماعية مشتركة بين ميادين عديدة من الميادين ذات الأهمية الاجتماعية. وتشمل هذه التبرير العام للتكامل (الفصل الاول) والأهمية الأساسية للتصنيفات المتعددة الأغراض ولاسيما بحسب المجموعة الاجتماعية الاقتصادية (الفصل الثاني) ومشاكل وامكانيات اقامة روابط بين الهيئات الجزئية والكلية (الفصل الثالث) ، وبعض المسائل التقنية التي ينطوى عليها استخدام الاحصاءات والنظم الاحصائية الاقتصادية في الميادين الاجتماعية وتتصل بالقياس الاقتصادي واستعمال الاطارات المفهومية للحسابات والموازن القومية (الفصل الرابع) .

وتتمثل الفصول من الخامس الى السابع مشاكل التكامل العملية باستخدام البيانات الفعلية المتاحة كأثلة في ميادين الخدمات الصحية ، والخدمات التعليمية ، والاسكان والمستوطنات البشرية . ومع أن هذا التحليل يقتصر على هذه الميادين المحددة ، فان كثيرا من المسائل المبحوثة هنا تنطبق ايضا على مجالات أخرى من المجالات ذات الأهمية الاجتماعية . وترد في الفصل الثاني خلاصة للمقترحات المتصلة باجراء ابحاث أخرى ووضع توصيات وميادين توجيهية احصائية .

أعد هذا التقرير التقني البروفسور كريستوفر سوندرز بوصفه خبيرا استشاريا للأمم المتحدة . وهو مبني في معظمه على المعلومات التي كانت متاحة لمؤلفه في أوائل عام ١٩٨٤ .

حواشي

- (١) " نحو نظام لتكامل الاحصاءات الاجتماعية والديمقراطية " ، السلسلة " واو " ، العدد ١٨ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.74.XVII.8) و " المؤشرات الاجتماعية : مبادئ توجيهية أولية وسلاسل تمثيلية " والسلسلة "ميم" العدد ٦٣ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.74.XVII.8) و " دراسات في تكامل الاحصاءات الاجتماعية : تقرير تقني " ، السلسلة " واو " ، العدد ٢٤ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.78.XVII.8) ، و " ايجاد قواعد بيانات متكاملة للاحصاءات الاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية " ، السلسلة " واو " ، العدد ٢٧ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.79.XVII.4) و " تحسين الاحصاءات الاجتماعية في البلدان النامية : الاطار المفاهيمي والطرق " ، السلسلة " واو " ، العدد ٢٥ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.79.XVII.14) .
- (٢) " صلاحية التدابير الموجهة نحو الرعاية لتكملة الحسابات والموازن القومية ، تقرير تقني " السلسلة " واو " ، العدد ٢٢ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.79.XVII.12) .
- (٣) " نظام للحسابات القومية " ، السلسلة " واو " العدد ٢ / تنقيح ٣ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.69.XVII.3) ، ويشار الى هذا النظام عادة بالاحرف SNA ، و " المبادئ الاساسية لنظام موازين الاقتصاد القومي ، السلسلة " واو " ، العدد ١٧ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع ١٥ E.71.XVII.10) وهو أيضا يشار اليه عادة بتعبير " نظام الناتج المادي " أو بالاحرف MPS .
- (٤) " مبادئ توجيهية مؤقتة بشأن احصاءات توزيع الدخل والاستهلاك والتراكم للأسر المعيشية " ، السلسلة " مقيم " ، العدد ٦١ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.77.XVII.11) ، الفقرات من ٥ - ٧ الى ٥ - ٩ ، وتقرير الأمين العام الصادر بعنوان " مجموع استهلاك الجماعة السكانية : تقرير تقني " ، (E/ON.3/512) .

المحتويات

<u>صفحة</u>	
٤	تعدد ينشر
١	أولاً - مسائل عامة في التكامل
١	ألف - أغراض التكامل الاحصائي
٣	باء* - مصادر البيانات على الصعيد الوطني
٤	جيم - جمع الاحصاءات على الصعيد الدولي
	ثانياً - استخدام تصنيف قائم على الفئات الاجتماعية - الاقتصاد بصفة
٥	لغرض تحقيق التكامل الاحصائي
٥	ألف - التجارب الوطنية
٩	باء* - التوصيات الوطنية
١٣	جيم - النتائج
١٤	ثالثاً - تحقيق التكامل باستعمال البيانات الجزئية
١٤	ألف - مسائل عامة
١٧	باء* - بيانات استخدام الوقت
	رابعاً - الحسابات القومية والمفاهيم ذات الصلة في العياد بين
١٩	الاجتماعية
١٩	ألف - التوصيف الوظيفي للانفاق
٢١	باء* - الاستهلاك النهائي والانفاق الاستهلاكي
٢٤	جيم - احصاءات الحماية الاجتماعية في الجماعة الأوروبية
٢٥	دال - مجموع استهلاك الجماعة السكانية
٢٨	ها* - الحسابات التابعة (الوظيفية)
٢٩	خامساً - تحقيق تكامل الاحصاءات المتعلقة بالخدمات الصحية
٣٠	ألف - مؤشرات توفير الخدمات الصحية والانتفاع بها
٣٢	باء* - مصادر البيانات بالنسبة الى المقاييس المادية
٣٤	جيم - المقاييس الاقتصادية والحسابات القومية
٣٤	١ - الانفاق والاستهلاك

(تابع) المحتويات

صفحة	
٣٨	٢ - نهج " نظام الناتج المادي "
	٣ - الحسابات التابعة الخاصة بالسلع والخدمات
٣٩	الصحية
٤٠	دال - نطاق ومضمون السلع والخدمات الصحية
٤٤	سادسا - تحقيق تكامل الاحصاءات المتعلقة بالخدمات التعليمية
٤٤	ألف - مصادر البيانات
٤٥	باء* - الاحصاءات المتعلقة بالطلاب
٤٥	١ - الالتحاق
٤٦	٢ - المواظبة والتشبيب
٤٦	٣ - الدراسة في الخارج
٤٧	٤ - المؤهلات المحرزة
٤٧	٥ - ميادين الدراسة
٤٧	٦ - التدريب المهني
٤٨	جيم - مقاييس التحصيل والانجاز في التعليم
٤٩	دال - المقاييس الاقتصادية
٤٩	١ - النفقات
٥٠	٢ - الحسابات التابعة الخاصة بالتعليم
٥٠	ها* - العوامل الاجتماعية المرتبطة بالتعليم
٥٤	سابعا - تكامل الاحصاءات المتعلقة بالاسكان والمستوطنات البشرية
٥٤	ألف - البيانات الاساسية
٥٤	١ - تعدادات الاسكان
٥٥	٢ - احصاءات التشييد
٥٦	٣ - احصاءات المستوطنات البشرية
٥٧	باء* - التكامل الاحصائي
٦١	جيم - احصاءات المجتمعات المحلية
٦٥	دال - التصنيف الجغرافي

(تابع) المحتويات

صفحة	
٦٧	ها* - الاسكان في الحسابات والارصدة القومية
٦٧	١ - المساكن التي يقطنها بالكورها
٦٩	٢ - الانفاق العام على الاسكان والخدمات المرتبطة به .
٦٩	(أ) الاسكان
٧٠	(ب) الشؤون والخدمات المجتمعية المحلية
٧١	(ج) الاحصاءات الدولية
٧١	(د) مجموع استهلاك الجماعة السكانية
٧٢	ثامنا - نتائج ومقترحات بالنسبة الى متابعة الأعمال
٧٢	ألف - تنسيق الاحصاءات الدولية
٧٢	باء* - طرق تحقيق التكامل
	١ - الربط باستعمال تصنيف مهني على النفقات
٧٢	اجتماعية - الاقتصادية
٧٤	٢ - تحقيق التكامل باستعدادام الهيئات الصغيرة
٧٤	٣ - تحقيق التكامل باستعدادام بيانات استعداد الوقت
٧٤	٤ - خلاصة
٧٥	جيم - الحسابات القومية والبيانات الاجتماعية
٧٦	دال - الاحصاءات المتكاملة الخاصة بالخدمات الصحية
٧٧	ها* - الاحصاءات المتكاملة الخاصة بالتعليم
	واو - الاحصاءات المتكاملة الخاصة بالاسكان والمستوطنات
٧٨	البشرية
٨٠	الحواشي

قائمة الجداول

١١	١ - تصنيف الفئات الاجتماعية - المهنية ، فرنسا
	٢ - حساب موزج لمجموع النفقات الجارية على السلع والخدمات
٤١	الصحية ، فرنسا ١٩٧٦

(تابع) المحتويات

صفحة

- ٣ - توزيع طلاب الجامعات بحسب الاصل الاجتماعي السهني في فرنسا
- ٤ - تمثيل الروابط بين خصائص الاسكان وخصائص الاسر المعيشية . .
- ٥ - مثال للاحصاءات الاجتماعية والاقتصادية المتكاملة على صعيد المجتمع المحلي
- ٦٢

أولا - مسائل عامة في التكامل

ألف - اغراض التكامل الاحصائي

ان السبب الاساسي للعمل على توثيق التكامل بين النظم الاحصائية فسي المجالات المتصل بعضها ببعض ، هو ادراك انه لا يمكن لغير عدد قليل من المشاكل ، سواء في الميادين الاقتصادية والاجتماعية ، أن تعالج معالجة كافية في حدود ميدان معرفة لغرد مستقل بذاته . مثال ذلك ان تحليل الاوضاع الصحية في مجتمع ما لا يتطلب فقط احصاءات عن الوفيات وعن الاعتلال بل يتطلب كذلك طائفة متنوعة من المعلومات عن الظروف الاقتصادية والسكان ، والاضاع البيئية ، والمستويات التعليمية ، وتوزيعها بين السكان المعنيين . غير أن الاهتداء السى الترابطات والتحقق منها أمر معقد ، وليس من السهل على الاطلاق اختيار تصنيفات متقاطعة وروابط بين المجموعات المختلفة من المعلومات التي يمكن أن تعود بنتائج ذات مغزى الا عن طريق تجارب فعلية تبرهن على هذه النتائج .

والبيانات المجمعة ، كالجاميع أو المتوسطات القومية مثلا) لا تتيسر غير استبصارات محدودة جدا لحقيقة الروابط بين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية . وايجاد المؤشرات الاجتماعية يدل على انهيار الحواجز بين شتى الميادين المتصلة بقياس مستويات المعيشة وبين العوامل الكثيرة التي يعرف ان لها علاقة بوجود الفروقات الخطية . ونجد بصورة خاصة ، أن حصصي ومستخد في المؤشرات الاجتماعية لم يركزوا فقط على وضع جاميع كلية قومية بل ايضا على وضع توزيعات للصفات بين المجموعات الاجتماعية - الاقتصادية ، والمناطق الجغرافية ، وما الى ذلك . ونجد في الوقت نفسه ، أن خبراء الاحصاء الاقتصادي ، ولا سيما في مجال المحاسبة القومية قد سلكوا هم ايضا سبيل زيادة تفريق الجاميع ، معبرين بذلك عن التوسع في استخدام اطار المحاسبة القومية لاغراض متعددة في التحليل الاجتماعي والاقتصادي . ويعتبر ايجاد صفوفات محاسبية اجتماعية جزءا من هذه النزعة .

ويمكن أن يوصف الهدف النظري البعيد الامد للتكامل بأنه اطار احصائي مفرد قابل للتطبيق على جميع البيانات الاجتماعية والد جغرافية والاقتصادية ذات الصلة ، بحيث يمثل ذلك الاطار " العظام والعضلات " التي " توفر الهنية والدعم وتحفظ تماسك الجسم " (١) مثال ذلك ان واحدا من المقنضيات الاولية والعبادية لتحقيق مثل هذا الهدف هو مجموعة مشتركة ، أو على الاقل يسهل توفيق عناصرها بعضها ببعض) من المفاهيم والتصنيفات والتعاريف المتعددة الاغراض للسكان والمؤسسات والتد فقات النقدية والمناطق الجغرافية ووصفاتها تمكن من تأليف مجموعات مشرة من البيانات المستمدة من ميادين دراسة مترابطة . غير أن تلبية مثل هذه الحاجة أمر في غاية الصعوبة من الناحية العملية .

ان معظم المجموعات الاحصائية الرئيسية قد اعدت الى حد ما بوصفها احصاءات ذات غرض واحد ، وذلك لاسباب ادارية واضحة من ناحية ، وتيسيرا لأمر تحليلها تحليليا متخصصا من ناحية أخرى . وهنالك امثلة كثيرة عليها فسي ميدان الطب ، والتعليم ، والاسكان . وقد جمعت البيانات لكل ميدان من هذه الميادين على نحو يناسب الاهداف المتخصصة وذلك باستعمال تجميعات متنوعة للسجلات التجارية والادارية ، والتعدادات ، والاستقصاءات العينية ، وما الى ذلك . وبعد اتمامها ، تصبح رغبة المتخصصين في حفظ الاستمرارية الاحصائية ، فضلا عن مصاعب اعادة تصنيف البيانات في مجموعة مختلفة من التصنيفات ، عقبات خطيرة في سبيل تحقيق الاتساق فيما بينها . ولذا فان التقدم في سبيل ما قد يبدو هدفا بسيطا يجب ان يسير خطوة بخطوة . ولما كانت هذه المصاعب تنطبق على تطويع اطرار قومية متسقة داخليا فانها تنطبق بالاحرى على امر تحقيق الاتساق على الصعيد الدولي .

ان التعاون بين الاحصائيين الوطنيين عن طريق مبادرات المنظمات الدولية قد احرز تقدما كبيرا . وقد تم على الاقل الاتفاق على بعض مبادئ الاتساق الاساسية برغم ان تطبيقها من الناحية العملية لا يزال متخلفا . وقد وضعت في مجالين خاصة مبادئ توجيهية دولية يمكن ان تعد منطلقات مفيدة لتحقيق اتساق اوسع وتمدود الاغراض فيما بين التصنيفات والتعاريف . وأحد هذين المجالين هو الدخل والانتاج القوميان ، وهو داخل في نطاق نظم الحسابات والموازن القومية ، التي تتيح طريقة متسقة لتنظيم الاحصاءات المتصلة بالنشاط الاقتصادي معبرا عنها بقيم نقدية . وفي حين ان هناك اختلافات هامة بين نظام الامم المتحدة للحسابات القومية (BNA) ونظام موازين الاقتصاد الوطني (MPS) الذي تأخذ به البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ، والذي يسمى ايضا " نظام الناتج المادي " ، فانهمما يشتركان في عناصر كثيرة ، والعمل جار على وضع اجراءات للتوفيق الاحصائي فيما بين النظامين . (٢) اما الاختلافات بين نظام الامم المتحدة للحسابات القومية ونظام الحسابات الاوروبي (ESA) الذي تأخذ به الجماعة الاوروبية فانها اقل أهمية ولكنها تثير الارتباك في بعض الأحيان . والمجال الثاني يتمثل في موضوعات السكان والاسكان التي تشتملها تعدادات السكان والاسكان . ويمكن ان توصف هذه التعدادات بأنها تنتج بيانات متعددة المواضيع وحداتها مؤلفة من افراد وأسر معيشية . وهذا الميدان يدخل ايضا في نطاق التوصيات الاحصائية الصادرة عن الامم المتحدة . (٣)

ان نظام الحسابات والموازن القومية ونظام التوصيات المتعلقة بتعدادات السكان والاسكان يشكلان اداتين تنظيميتين متطورتين واطارين مفهومين ناقصين لاغراض كثيرة التنوع كل في ميدانه الاقتصادي والاجتماعي الديمغرافي . وكل نظام يمكن ان يعد بالنسبة الى ميدانه هيكل متماسكا تشكل عظامه وعضلاته اطارا

تكاملها للمبادئ المتصلة به ، سواء منها الاجتماعية أو الاقتصادية ، يضاف الى ذلك أن هناك نقاطا هامة مثل التصنيفات الصناعية والمهنية ، توجد فيها روابط بين النظامين بالرغم من انها بحاجة الى تقوية . وليس معنى هذا ان مفاهيم وتصنيفات أى من النظامين بشكلها الحالي يمكن أن تستخدم لافراض التكامل دون تغيير . مثال ذلك أن هناك عدة نقاط تحتاج اطارات المحاسبة القومية فيها الى ايضاح أو تنقيح اذا اريد استخدامها على نحو أنفع لافراض التحليل الاجتماعي - الاقتصادي . وهذه واحدة من القضايا التي أخذت تظهر في المناقشات الدورية العالية المتعلقة بتنقيح نظام الحسابات القومية (٤) .

ب* - مصادر البيانات على الصعيد الوطني

ان أهم مصادر البيانات الاقتصادية والاجتماعية الاساسية التي نبحثها هنا تتيج فرص متنوعة لايجاد روابط ذات معنى . ويمكن تصنيفها في المجموعات التالية :

(أ) بيانات متعددة المواضيع ، أى بيانات اساسية توفر معلومات قومية

مبادئ اقتصادية واجتماعية متنوعة :

- ١' تعدادات السكان والاسكان ، وهي مصدر اساسي للمعلومات الاجتماعية والاقتصادية في عدة ميادين ؛
 - ٢' جميع أنواع الاستقصاءات العينية للأسر المعيشية والافراد والدراسات الاستقصائية للمجتمعات المحلية ؛
 - ٣' احصاءات مبرر عنها بقيم نقدية لايرادات ونفقات الاشخاص والأسر المعيشية ، والحكومات ، والمؤسسات والهيئات الاخرى ، الخاصة منها والعامه ، وهذه البيانات تعالج وتلخص في الحسابات والموازن القومية ؛
 - ٤' احصاءات ادارية أخرى تسجل ، بوحدات مادية ، عمليات المؤسسات العامة والخاصة ؛
- (ب) بيانات تتعلق بموضوع محدد أو مجال مفرد من المجالات ذات الاهمية الاجتماعية :
- ١' الصحة والرعاية الصحية . احصاءات الوفيات والاعتلال ، الموارد البشرية والمالية المخصصة للرعاية الصحية ووجوه استخدامها ، احصاءات العوامل المؤثرة في الصحة ، مثل التغذية والوضع البيئية ؛

- ' ٢ ' التعليم . احصاءات خاصة بالالتحاق بالمدارس والانجاز ، والمؤسسات التعليمية ، والنفقات وميادين الدراسة ، والمعلمين والطلاب ؛
- ' ٣ ' الاسكان والمستوطنات البشرية . احصاءات الموجودات السكنية والانشاءات ، وشغل المساكن ، ومرافق الاسر المعيشية ، والمرافق المجتمعية .

جيم - جميع الاحصاءات على الصعيد الدولي

ان أحد أهداف تحقيق التكامل بين الاحصاءات هو مواجهة الحاجة الى تحسين تنسيق التعاريف والتصنيفات فيما بين الاستبيانات والمشورات الصادرة عن الوكالات الدولية ، وهي تستخدم على نطاق واسع لاجراء المقارنات الدولية . وتوجد بالنسبة الى الحسابات القومية الخلاصات التي تصدرها الامم المتحدة ، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، والجماعات الاوروبية ، أما بالنسبة الى الصحة ، فهناك الخلاصات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية والامم المتحدة ، وهنا بالنسبة الى التعليم ، الخلاصات الصادرة عن منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ؛ وهناك بالنسبة الى الاسكان والمستوطنات البشرية ، وخلاصات شتى صادرة عن الامم المتحدة ؛ كما ان هناك بالنسبة الى الاتفاقيات الاجتماعية بحسب الوظيفة ، " حولية احصاءات التمويل الحكومي التي ينشرها صندوق النقد الدولي ، و " احصاءات الحماية الاجتماعية " التي تنشرها الجماعات الاوروبية . اما بالنسبة الى البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا فان أغلب هذه الموضوعات تغطي في " الحولية الاحصائية " الصادرة عن مجلس التعاون الاقتصادي والاضافة الى ذلك ، تتضمن مشورات " مشروع المقارنات الدولية " قيضا من البيانات الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة الخاصة بالبلدان المشمولة بالدراسة . (٥)

وبالرغم من التعاون المستمر الواسع النطاق بين المنظمات الدولية المسؤولة فلا يزال يجب عمل الكثير لتجنب الفروقات التي لاضرورة لها في البيانات الواردة في الخلاصات المختلفة ذات التغطية المتداخلة . ومع اننا ندرك أن المشورات المختلفة لها أهداف مختلفة ، وأن بعض الفروقات يمكن أن تنشأ أيضا من انعدام التنسيق داخل الوكالات الوطنية التي تقدم المعلومات فان التعاريف والصادر يجب أن تنسق قدر الامكان . وقد يكون الاتساق التام في كل نقطة تفصيلية أمر غير ممكن عمليا في كثير من الاحيان ولكن يتوجب على المنظمات الدولية أن تتعاون الى أقصى مدى ممكن في صياغة طلباتها الاحصائية في حدود مفاهيم وتصنيفات وتعريف واضحة ومقبولة دوليا ، وفي التكفل بان تبرز على نحو واضح في مشوراتها العلاقة بين الارقام الواردة وبين الارقام التي تنشرها وكالات أخرى . وينبغي أن يكون في

مقدور القارىء النبيه أن يتعرف على العلاقات بين مجموعات الاقام التي تتضمن قسي
تفصيلات هامة . ويمكن تحقيق ذلك بالرجوع الى التوصيات الاحصائية المذكورة وليست
المناسبة . وليس الغرض من مثل هذا التنسيق مجرد الغرام بالتماثل الاحصائي
لنفسه ، بل الاخرى أن الغرض منه هو الاحلال من احتمالات التناقض في البيانات
وسوء الفهم ، واستخلاص نتائج متناقضة في الظاهر بسبب استخدام مصادر مختلفة .

ثانيا - استخدام تصنيف قائم على الفئات الاجتماعية -
الاقتصادية لغرض تحقيق التكامل الاحصائي

إذا أريد إقامة روابط بين مصادر البيانات المختلفة وفيها بين الموضوعات المختلفة في المصادر الاجتماعية والاقتصادية فإن ثمة وسيلة تعد من أهم الوسائل لتحقيق ذلك هي التصنيف المتعدد الافراض لتجميع البيانات عن الافراد والامسر المهنية بحسب الفئة الاجتماعية - الاقتصادية ، ويتضمن اشتقاق الابهاب الرئيسية في مثل هذا التصنيف من التصنيفات الأكثر تفصيلا بكثير والمستخدم في مصادر رئيسية معينة مثل تعدادات السكان واحصاءات القوة العاملة ، فإذا أريد مثلا إيجاد روابط فيما بين الظروف والاضاع الاقتصادية ، والانجاب ، والوفيات ، والصحة ، أو سوء الصحة) ، والمستوى التعليمي ، والنواحي الاخرى في مستويات واتساط المهنية فيرجح أن تصنيفا يقوم على ما لا يزيد كثيرا عن اثنتي عشرة فئة اجتماعية - اقتصادية بشكل أداة من أهم الادوات المعتملة اتاحتها وهدفا قابلا للتحقيق . والتصنيف بحسب فئات الدخل يدل يستخدم أحيانا ، ولكنه لا يماثل الاخر من جميع النواحي وكثيرا ما يكون أقل منه صلاحا للتطبيق العملي .

ونجد في كثير من البلدان ، أن تصنيفا للفئات الاجتماعية - الاقتصادية يستخدم في العادة على اساس الفئات المهنية العريضة يستخدم على نطاق واسع ليس فقط من قبل مختلف الوكالات الحكومية بل كذلك من قبل المنظمات التجارية التي تقوم بالابحاث والدراسات السوقية .

ألف - التجارب الوطنية

ترد أوصاف ما تستخدمه شتى البلدان الأوروبية من تصنيفات قائمة على الفئات الاجتماعية - الاقتصادية في ورقات قدمت الى فريق عامل تابع للجنة الاحصائية للأمم المتحدة والى مؤتمر الاحصائيين الاوروبيين في اوائل عام ١٩٨٣ . وتشير هذه الورقات الى بعض المشاكل المواجهة سواء في صوغ معايير التصنيف أو في تطبيقها على الصعيد العملي . وتصف بعض الورقات ايضا الوجوه التنسي استخدمت فيها تلك التصنيفات لغراض كل من التحليل الاقتصادي والاجتماعي . (٦) وتتسم هذه التصنيفات بمسلمات مشتركة كثيرة ، ويظهر فيها بوضوح أثر التوصيات الدولية المتعلقة بتعدادات السكان واحصاءات العمامل . الا أن درجة تفريق المجاميع المستخدمة في الاحصاءات الموجزة تتفاوت بالطبع وهي تتجاوز أحيانا الفئات الاثنتي عشرة المشار اليها أعلاه الامر الذي يجعل المقارنة أمرا صعبا .

ومن السمات المشتركة في هذه التصنيفات الوطنية أن المهنة تشكل الأساس الرئيسي للتصنيف ، وعلى ذلك فإنها تعتمد مهنة رب الأسرة المعيشية أو مهنة أي شخص مرجعي آخر إذا كان المطلوب توزيع الأسرة المعيشية . غير أن معايير تصنيف المهنة مهمة . وقد يكون أحد أهداف ذلك ضمان مقدار التجانس فيما يتعلق بالحالة في العمل وفي سوق العمل " (٧) قد يكون الدخل أحد العوامل المعتبرة فيه دون أن يكون عاملاً محدداً . وهناك معايير أصعب على التحديد قد تكون قائمة على " انماط حياة " نموذجية ، أو الكاتبة التي تعزى إلى المهنة أو درجة مسؤوليتها أو مستوى التعليم الذي تقتضيه . وبالرغم من انكار الاعتماد الصريح لمعيار هرمي قائم على المركز أو الطبقة فإن النهج الهرمي يراعى ضمنا في جميع الحالات تقريبا .

والفئات الوطنية العريضة تتبع في العادة نمطا عاما " متشابهها " بالرغم من امكان تفاوت الترتيب ، وذلك وفق الخطوط التالية :

- (أ) كبار المدبرين وذوو المهن العليا ؛
- (ب) المدبرون وذوو المهن من المستوى المتوسط ؛
- (ج) الكتبة وفيهم من العاملين غير اليدويين ؛
- (د) العاملون اليدويون ، في بعض الحالات بحسب مستوى المهارة ؛
- (هـ) غير ذوي عمل ، مع ادراج المتقاعدين بصورة منفصلة في بعض الحالات وتصنيف العاطلين بطرق شتى في مختلف البلدان .

وفيما يلي بعض الملاحظات التي يمكن ايرادها بشأن التصنيفات الوطنية :

(أ) يتم احيانا التمييز بين العاملين لحسابهم ومن ارهاب العمل في كل فئة ذات صلة ، وهذا معناه ان حال عنصر تصنيف يستند الى المركز او الوضع في مجال العمل ؛

(ب) في بعض البلدان ، يدرج المزارعون كفئة مستقلة كما يدرج العمال الزراعيون بمنزل عن العمال اليدويين الآخرين ؛

(ج) رؤساء العمال يمكن أن يعتبروا عمالا يدويين أو غير يدويين ؛

(د) في حال تقسيم العمال اليدويين ، تستخدم بعض البلدان القسمة التقليدية الثلاثية الى ماهرين واشباه ماهرين وغير ماهرين ؛ ويضم بعضها اشباه الماهرين الى الماهرين ويضمها الاخر الى غير الماهرين ؛ في حين أن بعض البلدان الاخرى لا تقسمهم على الاطلاق ؛

(هـ) قد يصنف المتقاعدون بحسب اعمالهم السابقة .

يتبين من هذه الملاحظات أنه بالرغم من أن عناوين الفئات قد تتشابه فيما

بين البلدان ، فان تخصيص الفئات المهنية الرئيسية فضلا عن أية فئة محددة بعينها الى كل فئة من الفئات (ولاسيما الثلاث الاولى منها) يمكن أن يتفاوت تفاوتاً شامعاً ، ونبحث في ادناء بعض الامثلة المحددة في هذا المجال :

في فرنسا ، هناك تصنيف قياسي موجز يتألف من ثماني فئات "اجتماعية - مهنية" يستخدم على نطاق عام منذ أكثر من ٢٠ عاماً ويطبق على طائفة منوعة من التحليلات الاجتماعية والاقتصادية ، بما فيها التحليل الديمغرافي ، وتوزيعات الدخل والتنفقات الاستهلاكية واعادة توزيع الدخل عن طريق الضرائب والاستحقاقات الاجتماعية وتحليل أنشطة اوقات الفراغ . وقد تم مؤخراً تنقيح هذا التصنيف لاغراض تعداد السكان لعام ١٩٨٢ ، وهو يتضمن الان أربعة مستويات متكاملة من مستويات التصنيف والتفريق . وهو في اكثر تواحيه تفصيلا يميز بين ما يقرب من ٥٠٠ مهنة . وتصنف هذه في ٤٢ فئة اجتماعية مهنية تجمع بعد ذلك في ٢٤ من "المستويات المهنية القياسية" . اما التصنيف الموجز الذي يضم ثماني مجموعات فقد اتتج لاغراض التحليلات العريضة كالتبويضات المتقاطعة فيما بين مصادر البيانات المختلفة . (٨) ويهين الجدول (٨) أعلى مستويين من مستويات التجميع (٨ و ٢٤ فئة) .

وفي ايطاليا ، يجرى ايضا وضع تصنيف اجتماعي - مهني لاستعماله في تعدادات السكان واستعمال صيغة مختصرة منه في احصاءات جارية اخرى . وفي هذا التصنيف تجمع ٢٥٨ فئة مهنية في ١٤ فئة اجتماعية مهنية للناشطين اقتصاديا بالإضافة الى ٥ فئات لشير الناشطين (CES/ZP.34/43) ، غير أن المكتب الاحصائي الايطالي يشير الى أن استعمال الفئات المهنية المفصلة كأجر بناً لوضع تصنيف أكثر ايجازاً لا بد وأن ينطوي على تأخيرات مطولة في الترميز . وهو يسمي الى ايجاد طرق للاسراع بالعملية ، مثل الترميز السابق لبعض المهن التي تعتبر ذات طابع ارشادي أو دلالي . والمعتقد أن امثال هذه الطرق المختصرة تمكن في وضع تصنيف يتألف من خمس فئات على الاقل قابل للتطبيق على كل الاحصاءات الاجتماعية والديمغرافية .

وقام مكتب الاحصاءات المركزي في النرويج - استجابة منه الى المطالبة العامة مؤخراً بتصنيف اجتماعي - اقتصادي رسمي بتطوير نظام لتعداد السكان لعام ١٩٨٠ ، ثم جعل هذا التصريف الزامياً بالنسبة الى كل الاحصاءات التي ينتجها المكتب ، وذلك للسماح على وجه التحديد باجراء مقارنات بين الاحصاءات المستقاة من مصادر مختلفة وذات العلاقة بمتغيرات اجتماعية مختلفة (CES/WP.34/45, para 5) .

وفي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية هناك تصنيفات موجهة الى فئات اجتماعية - اقتصادية (تنفج بين الحين والحين) تستخدم من

وقت طويل في إعدادات السكان لأغراض التحليل الديمغرافي للانجاب ، على سبيل المثال ، كما تستخدم لأغراض تحليل انماط الدخل والانفاق وغير ذلك من المتغيرات في مختلف الاستقصاءات المتعلقة بالأسر المعيشية ، وتستخدم منظمات أبحاث السوق التجارية تصنيفا شبيها به جدا . إلا ان هناك تصنيفات مهنية مختلفة تستخدم لأغراض الاحصاءات الأخرى ، ولا سيما أحصاءات الأجور والمرتبات .

ومن بين البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ، تستخدم كل من تشيكوسلوفاكيا (CEB/WP.34/40) وهنغاريا (CEB/WP.34/42) تصنيفات اجتماعية - اقتصادية ذات شبه عام بالتصنيفات المستخدمة في أوروبا الغربية ، وهما يعلمان أهمية لأغراض التصنيف المتقاطع مع بيانات أخرى ، على تفرقات أخرى تعتبر ذات صلة بالتسمية والتخطيط الاجتماعيين وبالقطاعات المؤسسية ، التابعة للدولة والتعاونية والخاصة) .

باء - التوصيات الدولية

لم يعتمد بعد اتفاق دولي عام على تصنيف الفئات الاجتماعية الاقتصادية . وبالرغم من الاعتراف بأهمية إيجاد تصنيف موحد يلائم ظروفًا وطنية كبيرة التباين ، فإن المصاعب التي تعترض سبيل وضعه لم تذلل حتى الآن . إلا أن هناك بعض المبادئ التوجيهية الأولية التي تم اقتراحها والتي هي قيد النظر في هذا المجال .

ولما كان تصنيف الفئات الاجتماعية الاقتصادية شديد الارتباط في العادة بتصنيف المهنة ، فإن التصنيف الدولي الموحد للمهن * يمكن أن يشكل نقطة بداية لهذا الغرض . ويجري الآن تنقيح طبعة عام ١٩٦٨ لهذا التصنيف ، وهي تستخدم استخداما واسع النطاق . (٩) وتضم طبعة عام ١٩٦٨ ثمانين فئات رئيسية أحادية الرقم مقسومة إلى عدد من التقسيمات الفرعية . ويمكن تلخيص التصنيفات على النحو التالي :

- ١ - أرباب العمل في الزراعة
- ٢ - العاملون لحسابهم في الزراعة وأعضاء تعاونيات المنتجين
- ٣ - أرباب العمل الزراعيون
- ٤ - العاملون لحسابهم غير الزراعيين
- ٤١ - المهنيون والتقنيون
- ٤٢ - آخرون
- ٥ - المستخدمون الزراعيون

- ٦ - المستخدمون غير الزراعيين
٦١ - المدبرون والمشرفون
٦٢ - المهنيون والتقنيون
٦٣ - الكتبة والمسؤولون عن المبيعات والخدمات
٦٤ - العاملون المهديون
٦٥ - القوات المسلحة
٧ - غير ناشطين اقتصادياً، يعيشون في أسر محيشية
٨ - مقيمون في مؤسسات .

ويبدو من الملائم أن يأخذ العمل في تنقيح هذا التصنيف الدولي فسي
الاعتبار عن طريق التعاون الدولي ، إمكان اتخاذ تقسيماته الرئيسية أساساً لتجميع
المهنة في عدد محدود من الفئات الاجتماعية - الاقتصادية الصالحة للمقارنات
الدولية . كذلك يؤمل في أن يتخذ العمل في مجموعة عام ١٩٩٠ من تعديلات
السكان عن وضع أساساً متيناً لتنسيق الممارسات الإحصائية في هذا المجال (١٠) .

وقد أوصت العبادي التوجيهية المؤقتة التي أصدرتها الأمم المتحدة من
أجل إحصاءات توزيع الدخل بأن يجري تحليل دخل الأسرة المعيشية بحسب الفئة
الاجتماعية الاقتصادية وفقاً لتصنيف مقترح من توصيات أصدرها مؤتمر الإحصائيين
الاوربيين لاغراض مجموعة عام ١٩٨٠ من تعديلات السكان الأوروبية (١١) .
العناصر الرئيسية في هذا التصنيف لاتخالف كثيراً النمط المعروض للتصنيفات
الوطنية المجلد وصفها أعلاه .

أما المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية فإنه لم يقر رسمياً أية توصية محددة
بشأن وضع تصنيف بحسب الفئة الاجتماعية - الاقتصادية . بيد أنه قرر لاغراض استقصاءاته
المفصلة للمكاسب الصناعية اعتماد تقسيم ثنائي عريض للمهنة يشبه النمط العام للفئات
الاجتماعية - الاقتصادية المشار إليها أعلاه ويبدو أنه قابل للتكييف مع ذلك النمط
والفئات محددة فيه بنوع من الدقة في حدود درجة المسؤولية أو الاستقلال الذاتي ،
ونطاق السيطرة ، والسلطة ، ومستوى المهارة والمهيرة ، ومدى التعليم والتدريب
المطلوب في العادة (١٢) .

الجدول ١

تصنيف الفئات الاجتماعية - المهنية ، فرنسا (أ)

مستوى المجاميع الكلية	المستوى القياسي لاغراض النشر
٨١ بنود ، منها ٦ بنود للناشطين اقتصاديا)	(٢٤ بنود ، منها ١٦ بنود للناشطين اقتصاديا)
١ - المزارعون	١٠ - المزارعون
٢ - أرباب الصناعات والحرف والمد يرون	٢١ - أرباب الصناعات ٢٢ - أرباب الحرف وما أشبه في العاملين ٢٣ - مد يرو أعمال ذوو ١٠ مستخدمين أو أكثر
٣ - كبار الموظفين الإداريين والمهنة الفكرية العليا	٣١ - المهنة الحرة ٣٢ - مد يرو الخدمة المدنية والمهنة الفكرية والفنية ٣٣ - كبار الموظفين الإداريين في الصناعة ، والتجارة (" الكوادر ")
٤ - المهنة من المستوى المتوسط	٤١ - المهنة من المستوى المتوسط في التعليم والصحة والخدمة المدنية والتخ . ٤٦ - الموظفون الإداريون من المستوى المتوسط في الصناعة والتجارة . ٤٧ - العاملون التقنيون وروءاء* عمال ٤٨ - مراقبو الانتاج عامون
٥ - المستخدمون	٥١ - مستخدمو الخدمة العامة ٥٤ - العاملون الكتابيون في المؤسسات الخاصة ٥٥ - العاملون المساعدون في المحلات التجارية ٥٦ - العاملون في الخدمات المنزلية
٦ - العاملون اليدويون	٦١ - العاملون الماهرين ٦٦ - العاملون غير الماهرين ٦٩ - العاملون الزراعيون

(يتبع)

(تابع) الجدول ١

٧١ - المزارعون المتقاعدون	٧ - المتقاعدون
٧٢ - المتقاعدون من أرباب الصناعات وأرباب الحرف والمديرون	
٧٣ - المتقاعدون من كبار الموظفين الإداريين وأعضاء المهن من المستوى المتوسط	
٧٦ - المتقاعدون من المستخدمين والعاملين اليدين	

٨١ - عاطلون لم يشتغلوا قط	٨ - اشخاص آخرون من غير نشاط مهني
٨٢ - مختلف الأشخاص الذين لا يشتغلون فسي أعمال مجزية (باستثناء المتقاعدين)	

(أ) * تصنيف المهن والصفات الاجتماعية المهنية فهرس تحليلي* (بالفرنسية)
(باريس، المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية، ١٩٨٣)، الطبعة الأولى .

جيم - النتائج

يمكن ايجاز النتائج العامة التي تستخلص من هذا البحث على الوجه التالي :

(أ) على الصعيد الوطني يمكن أن يفعل الكثير من أجل وضع تصنيف اجتماعي - اقتصادي موحد وتطبيقه على نطاق واسع بوصفه أداة رئيسية لتحقيق التكامل بين الهيئات الاقتصادية والاجتماعية . ونجد على الاخص في البلدان التي يكون الجهاز الاحصائي فيها لامركزيا ان التوسع في نشر واستعمال نظام موحد وظيفة هامة من وظائف الوكالات الاحصائية المركزية .

(ب) وعلى المستوى الدولي ، هناك قدر مشترك كبير من مبادئ المبادئ العامة التي اقيمت عليها التصنيفات الاجتماعية - الاقتصادية الوطنية ، ولكن إمكانات المقارنة الحقة بين البلدان لاتزال في الوقت نفسه محل شك . وإمكانات المقارنة الدولية تنظر تحسین وزيادة تعميم استعمال التصنيف المفصل للمهنيين الذي ينبغي أن يعتمد عليه اي تصنيف اجتماعي - اقتصادي يراد وضعه .

ثالثاً - تحقيق التكامل باستعمال البيانات الجزئية

ألف - مسائل عامة

مهما كان من " كلمة " أو " تجميعية " العرض المعتاد للاحصاءات ، فان كل الاحصاءات تقريبا تستمد بالضرورة من " بيانات جزئية " ، أي التسجيلات الاولية للوحدات الفردية . ويمكن أن تزداد كثيرا فرص تحقيق التكامل بين البيانات الاقتصادية والاجتماعية لو أمكن استعمال البيانات الجزئية الاساسية لاناحة تصنيفات متقاطعة لمصائص الوحدات الفردية أو الفئات الصغيرة أو لتوزيعها . ونجد أن الامكانيات التقنية لوضع طائفة منوعة من التوبيقات المتقاطعة البديلة قد ازدادت زيادة كبيرة بتوسع مرافق الحاسبات الالكترونية ، وهذا يمكن أن يتيح ، من حيث المبدأ على الأقل ، إجراء اختبارات تجريبية لاستخراج علاقات ذات دلالة ولمزج مجموعات البيانات المختلفة بما في ذلك مضاهاة البيانات الجزئية المستقاة من مصادر مختلفة للوحدة الاحصائية الواحدة . كما أن كمية الاحصاءات المتاحة لايجاد روابط توسعت توسعا كبيرا نتيجة لتسارع نمو الاستقصاءات العينية للأسر المعيشية والافراد بالإضافة إلى جمع البيانات في المؤسسات ومن الوحدات الادارية . (١٣)

وعلى هذا ، قد يبدو لأول وهلة أن البيانات الجزئية تتيح حلا لمشاكل تحقيق التكامل بين احصاءات الظواهر المترابطة . فهي تتيح مرونة لاغراض التحليل والتجريب لانجدها في البيانات المجمعة في الاحصاءات الرسمية . هذا إلى أن الاستقصاءات العينية يمكن استخدامها في استكمال التغطية التي تتيحها تعدادات السكان ، وهي تغطية كاملة ولكنها غير كثيرة التكرار ، وتلك نقطة تؤكد أيضا على أهمية تنسيق التعاريف والتصنيفات . بيد أننا نجد حتى اليوم امكانيات الجمع بين مختلف مصادر البيانات - أي التعدادات والاستقصاءات والاحصاءات الادارية - من أجل اظهار تجميعات المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الداخلة في السياسة الاجتماعية والتحليل الاجتماعي . - نجد أن تلك الامكانيات لم تستغل الا في حالات معدودة أو في ظروف محدودة . (١٤) وتستعرض بقية هذا الفرع المشاكل العامة التي ينبغي مواجهتها في تطوير روابط بين البيانات الجزئية ، في حين أن الفرع التالي ينظر في امر تطوير بيانات جزئية عن استخدام الوقت ، وهي بيانات لها تطبيقاتها في كثير من الميادين الاجتماعية .

ان بعض المصاعب التي تعترض سبيل الاستغلال الاكمل للروابط بين مصادر البيانات يمكن ايجازها على الوجه التالي . أولا ، هناك المشاكل التي تنشأ في استخدام تصنيفات مختلفة فيما بينها . وقد أشير الى هذه من قبل فيما يتعلق بالفئات الاجتماعية الاقتصادية . والتصنيف بحسب المناطق الجغرافية يتطوى على مصاعب مماثلة ، ولاسيما بالنسبة إلى استخدام الاستقصاءات البنوية على عينات

صغيرة الى حد ما والى استخدام الاحصاءات الادارية نظرا الى أن الاجهزة الادارية المختلفة تنزع الى استخدام وحدات محلية مختلفة .

ثانيا ، تظهر مشاكل معروفة من مشاكل تحيز الاستجابة لدى ربط البيانات المستمدة من استقصاءات الاسر المعيشية مع البيانات المستمدة من مصادر أخرى ، من امثلتها تعداد السكان المتعلق بموضوعات معينة كالدخل . وهذه المشاكل تتعلق بالتفاوتات فيما بين المصادر من حيث هذه التحيزات وبعض المفاهيم التي قد يصعب التوفيق بينها . مثال ذلك ان مفهوم دخل الاسرة المعيشية كما يفهمه مستجيب الى استقصاء لا بد وان يختلف عن مفهومه المستخدم للبيانات الجزئية عن دخول الاسر المعيشية في الحسابات القومية او عن مفهومه المستخدم للبيانات المستقاة من ارباب العمل عن تكاليف العمل وذلك فيما يتعلق بعناصر دخل معينة من امثال القيمة الاعتبارية للمساكن التي يقطنها اصحابها ، او مساهمات ارباب العمل في مشاريع التقاعد او الضمان الاجتماعي او بالدخل الميني . ذلك أن قيمة امثال عناصر الدخل هذه قد لا تكون معروفة لدى المستجيب للاستقصاء . وعلى هذا فان الاتساق المطلق قد يكون مستحيلا في بعض الحالات .

ثالثا ، نجد أن المعلومات الاحصائية عن الافراد من النوع الذي يرد في التعدادات والاستقصاءات والسجلات الادارية تخضع بصفة عامة لضمان يحفظ سريتها كثيرا ما يكون مجسدا في التشريعات او في الانظمة الادارية . وقد يتخذ هذا الضمان شكل بيان يقرر ان التفاصيل الخاصة بافراد و اسر معيشية لن تستخدم الا في الاغراض الاحصائية ، أي اما في التجميع او في اشكال محمية مجهولة النسبة . وامثال هذه الضمانات تعتبر اساسية للحصول على ثقة المستجيبين وتعاونهم التام ، من حيث انهم معرضون خاصة للتخوف من أن تجد المعلومات عنهم طريقها الى جهات معينة من بينها ، مثلا ، الشرطة او السلطات المسؤولة عن الضرائب أو عن الضمان الاجتماعي ، او المنظمات التجارية . وقد اشتدت هذه المخاوف في بعض الحالات نظرا الى تزايد انتشار وجود السجلات الالكترونية لدى الوكالات الرسمية ، الامر الذي أدى الى سن ضمانات تشريعية موسعة لحماية البيانات في الكثير من البلدان .

وتفاوت طبيعة تلك الانظمة تفاوتا كبيرا فيما بين البلدان ، ولا تزال هذه المسألة في الكثير منها في طور النشوء ، ولكن المناقشات الناشطة لهذه المسألة بين المكاتب الاحصائية تجعل من الجلي أن الحماية التشريعية للسرية تعتبر في الكثير من البلدان عقبة في طريق ايجاد روابط احصائية . (١٥) وقد وضع مجلس أوربا " اتفاقية حماية الافراد ازاء التجهيز الالي للبيانات الشخصية " التي تنص على مجموعة من تدابير الضمان . وتتضمن هذه الاتفاقية نصا خاصا بشأن نقل البيانات فيما بين مستعمليها لاغراض احصائية أو بحثية خالصة . ومن حيث المبدأ ،

لا ينبغي أن تحول هذه الاحتياطات المفهومة جدا دون التبويب التقاطع للبيانات الجزئية المستمدة من مصدر ما مع البيانات المستمدة من مصدر آخر طالما كانت البيانات الفردية مرمزة لحفظ السرية أو مجمعة في مجاميع كلية مناسبة . وهذا يقتضي ادخال نظم ترميز مشتركة تسمح بمضاهاة البيانات المستمدة من مصادر مختلفة . واحدي طرق ذلك هي ادخال ارقام هوية شخصية لربط قواعد البيانات ، الامر الذي يطبق في عدة بلدان ولكنه يستثير مقاومة الجمهور في بلدان أخرى . يضاف الى ذلك ان مثل هذه الطرق يمكن أن تكون عالية التكاليف . ولا تزال الحاجة قائمة الى دراسة امرايجاد توازن عملي بين حرص الفرد على حماية البيانات الشخصية وبين المصلحة الاجتماعية القائمة في تعزيز الاستغلال التام للكافة في الاغراض الاحصائية لجماع المعلومات الاحصائية المتوفرة حاليا .

رابعا ، يوجد الى جانب الحاجة الى حفظ السرية مشاكل تقنية وعملية في تنظيم تخزين البيانات على نحو يتيح الوصول الى البيانات الجزئية بصورة ملائمة واقتصادية . والممارسات الجارية فيما يتعلق بسجلات تعداد السكان في ١٢ من بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية في اوربا ملخصة في تقرير أعدته المكتب الاحصائي للامانة العامة للامم المتحدة (١٦) والبيانات الجزئية لمعظم البلدان التي قدمت المعلومات لذلك التقرير مخزونة في شكل صالح للقراءة الالكترونية . وقد ابلغ اكثر من نصف البلدان التي قدمت المعلومات أن البيانات الجزئية او التبويبات المتقاطعة الخاصة الواردة منها متاحة للمرتفقين الرسميين ، وفي عدد منها للمرتفقين غير الرسميين ايضا ، وذلك بصورة عامة في شكل خال من أية دلالة شخصية . واهم سبب ذكر لعدم الاتاحة أو لفرض قيود على الاتاحة هو حماية السرية ، ولكن التكاليف ذكرت في هذا الخصوص ايضا .

وعلى هذا فان ثمة اسبابا عديدة تفسر بطء التقدم المحرز في الربط المنتظم للبيانات المستمدة من مصادر متنوعة ، الذي تتخذ اكثر صوره صموحا شكل تكويين قواعد بيانات جزئية مستمدة من مصادر متعددة . وترد امثلة لما يبدا وأنه يشكل روابط مثمرة قائمة على البيانات الجزئية في ميدان الصحة والتعليم والاسكان في الفصل المحفوق لكل من هذه الميادين أدناه . ونحن نقر بشدة المصاعب المعقدة هنا فيما يتعلق بتحقيق التكامل بين مصادر البيانات المتصلة بهذه المجالات الثلاثة ولكن جاء في الوقت نفسه ذكر عدد من الامثلة المفيدة المأخوذة من التجارب الوطنية بالرغم أن القائمة بعيدة كل البعد عن الكمال . والنتيجة المختصرة التي يمكن الخلوص اليها هي أنه في الوقت الذي تستعريفه المناقشات فيما بين الاحصائيين ، فان ثمة طريقا الى الامام يتمثل ايضا في التجارب الوطنية التي تستفيد اليها اقصى حد مما يوجد من معلومات آخذة في ذلك بعين الاعتبار الحاجة الى حماية البيانات الشخصية ، أقوى حجة لتخصيص المزيد من الموارد لتحقيق التكامل بين البيانات هي انه يجسد على الصعيد الاحصائي العملي الاستبصارات التي يمكن أن تتيحها

مثل هذه الروابط للتعرف على الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية اللازمة للتطبيقات
الفعالة في مجال السياسة العامة ، وينبغي نشر مثل هذه التجسيديات على أوسع
نطاق ممكن .

با* - بيانات استخدام الوقت

ان الاستقصاءات العينية لاستخدام الوقت على مدى يوم واحد أو اسبوع واحد
مثلا ، تشكل فئة من البيانات الجزئية التي أخذ يتزايد جمعها واستخدامها لاستكمال
الاحصاءات الاقتصادية والاجتماعية المألوفة أكثر منها . ويمكن أن يعتبر الوقت ، حتى
أكثر من النقود ، وحدة قياس عامة التطبيق .

وقد نظرت اللجنة الاحصائية للأمم المتحدة في عام ١٩٧٩ في تقرير عن
التجارب في هذا الميدان (E/CN.3/519) . وبالرغم من الصعاب الكثيرة في جمع
وتجهيز مثل هذه البيانات ، فقد وجد انها ذات فائدة في كثير من البلدان ،
ويمكن ذكر عدد من وجوه الاستخدام الممكنة لبيانات استخدام الوقت .

(أ) ان هناك بعض الانشطة التي لا تسجل في الاحصاءات العادية هي
ذات أهمية كبيرة بالنسبة الى التحليل الاجتماعي والاقتصادي لاستخدام الموارد ،
بالرغم من أن نسبة قيم نقدية اليها لا بد وان يكون امرا اعباطيا ومحل خلاف . ومن
الامثلة البارزة على ذلك : العمل في البيت ؛ واستعمال سلع استهلاكية دائمة
من امثال السيارات والمعدات المنزلية ؛ واستخدام الخدمات غير المسوقة من امثال
الخدمات الصحية ؛ ومقدار اوقات الفراغ وكيفية استخدامها ؛

(ب) وهناك بعض الانشطة الاخرى ، مثل انتاج الاغذية للاستعمال المنزلي ،
تقدر قيمتها تقليديا في الحسابات الوطنية ، ولكن جمع وقياس البيانات المتصلة بها
أمر صعب كثيرا ما يتسم بالنقصان . فيمكن للوقت الذي ينفق على امثال هذه الأنشطة
ان يكون أداة تثبت مفيدة في هذا المضمار ؛

(ج) والوقت الذي ينفق في الذهاب الى محل العمل والعودة منه ، سواء
بوسائل النقل العامة أو الخاصة ، يند له أهميته الكبيرة بالنسبة الى مستويات
المعيشة ، بل الواقع ان البعض يعمد ونه بلغة الحسابات الوطنية استهلاكا " متوسطا "
لا " نهائيا " . ثم أن مثل هذه المعلومات تعتبر ايضا هامة بالنسبة الى تخطيط
النقل وتستخدم على نطاق واسع لهذا الغرض .

(د) الاحصاءات المعتادة المتعلقة بساعات العمل قلما تكون كافية أو
شاملة . فهي كثيرا ما تكون خاصة بالصناعة أو بالعمال الهدييين ، أولا تأخذ في
الاعتبار تنامي الاعمال غير المتفرغة واستقصاءات استخدام الوقت يمكن ان ترسم صورة
اكمل في هذا المضمار ؛

هـ) يمكن أن تسير استقصاءات استخدام الوقت شوطا في سبيل وضع
تدابير أفضل للبطالة ولاسيما في البلدان النامية ؛

و) استعملت استقصاءات استخدام الوقت على نحو فعال لتقدير
إضافات الأنشطة غير المسجلة إلى العمالة والانتاج المسجلين ؛

ز) يمكن للمقارنات الدولية لاستخدام الوقت ان تلقي ضوءا جديدا على
أنماط المعيشة المقارنة ، والامر نفسه يصدق على تغيرات اساليب المعيشة في
فصول الوقت ، والزيادات في مقدار اوقات الفراغ يمكن ان تعد زيادات في الرفاهية
لا تنعكس على نحو كاف في الاحصاءات الاخرى .

رابعاً - الحسابات القومية والمفاهيم ذات الصلة في الميادين الاجتماعية

ان الحسابات القومية مبنية على نظام روابط معقد ذي اتساق داخلي على الصعيد " الكلي " يستخدم ضروها متوعة من مصادر البيانات ، وقد أدت سرعة انتشار تقنيات المحاسبة القومية الى تطويرها باعتبارها اداة احصائية ذات اغراض متعددة ، وهي تطالب الان بما يتجاوز كثيرا ما كانت تطالب به لغرضها الاصلي ، الا وهو تنظيم الاقتصاد الكلي . والحسابات القومية شأنها في ذلك كشأن تعداد السكان في الميدانين الديمغرافي والاجتماعي ، تهيء اطارا للتحليل يمكن أن تدمج فيه سلاسل احصائية عديدة . وتستخدم الحسابات القومية في العادة ايضا ، بسبب طابعها المتعدد الاغراض ، في التحديد الكمي للاتجاهات والانماط الاجتماعية كالدلالة على مقدار الموارد المخصصة للصحة او التعليم او الاسكان . وهذا الاستخدام لمفاهيم المحاسبة القومية ، وهو مستمد من التحليل الاقتصادي يمكن أن يضيف شيئا الى تحليل الاتجاهات الاجتماعية .

وقد أكدت اللجنة الاحصائية على دور الحسابات القومية بوصفها اطارا للنظام الاحصائي ونقطة مرجعية في وضع معايير للاحصاءات المترابطة . الا انه لايسهل دائما تطبيق مفاهيم المحاسبة القومية في الميادين الاجتماعية . ومن الجوهرى في مثل هذه التطبيقات أن تكون التقسيمات التصنيفية ملائمة ولا تحتمل اللبس . وقد تقتضي الضرورة اجراء بعض التعديلات لمواجهة حاجات المنتفعين في الميادين غير الاقتصادية . وبحث هذا الفصل بعض المسائل العامة تتعلق خاصة بأمر معالجة الصحة والتعليم والاسكان في الحسابات القومية . اما المسائل المحاسبية الاكثر تفصيلا ، والمتعلقة بكل من هذه الميادين على وجه التحديد ، فتبحث في الفصول من الخامس الى السابع ، وقد تكون بعض المسائل المبسوثة جديدة بالنظر في مناقشات الخبراء الدائرة حاليا بشأن اجراء تنقيحات في نظام الحسابات القومية (١٧) كما ان هناك اعتبارات مماثلة تصدق على تطوير نظام الناتج المادي .

ألف - التصنيف الوظيفي للانفاق

نظرا الى سعة اسهام الحكومات في كل مكان في تمويل الانشطة الاجتماعية التي تعنى بها هذه الدراسة ، فان اول خطوة في التكامل يجب أن تكون تصنيفا واضحا للوظائف التي تقوم بها الحكومة يتواءم مع تصنيف الانفاق الاستهلاكي للاسر المعيشية في نفس الميادين . والتوصيات الدولية لتصنيف انفاق الحكومة (سواء على المشتريات المباشرة للسلع والخدمات او عن طريق التحويلات والاعانات) قد وضعت بمقتضى نظام الامم المتحدة للحسابات القومية في " تصنيف الوظائف الحكومية (COFOG) (١٨) ، كما وضعت بالنسبة الى تصنيف انفاق الاسر المعيشية في نظام

الأمم المتحدة للحسابات القومية . والتصنيفان للميادين المبحوثة هنا يتواءمان بالمقدار المتوقع ، اذا وضعنا في اعتبارنا أن " تصنيف الوظائف الحكومية " (COFOG) هو تصنيف بحسب الوظيفة أو النشاط الذي تؤده أو تموله الحكومات (مثال ذلك ، " الشؤون والخدمات التعليمية " ، في حين أن تصنيف الانفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية بحسب " نظام الحسابات القومية " (SNA) موضوع في إطار السلع والخدمات . والكمال يقتضي ادخال تصنيفات مناظرة لانفاق المشاريع التجارية والمؤسسات اللاربحية . ولكن ذلك ينطوي على مزيد من الصعوبات العملية في جمع البيانات . (١٦)

والبيانات الأساسية عن الانفاق الحكومي العام تستمد في العادة من حسابات الوكالات الحكومية التي لا تتطابق مسؤولياتها في العادة مع أي تحليل من النوع الوارد في " تصنيف للوظائف الحكومية " ، كما أن تحويل بيانات الحكومة المركزية الى هذا التصنيف مهمة شاقة ، وقد لا تتصف البيانات المتاحة بالتفصيل الكافي للمواءمة الدقيقة . أما تكيف حسابات السلطات الحكومية الادنى من المستوى الوطني وغيرها من السلطات الفرعية فالأرجح أنه أكثر وأكثر من ذلك صعوبة . وهذا من جملة الاسباب التي منعت كثيرا من البلدان عن تزويد معلومات مهمة حسب " تصنيف الوظائف الحكومية " لـ " حولية الأمم المتحدة لاحصاءات الحسابات الحكومية " . كذلك يمكن أن يقال ان كون هيكل الحسابات القومية قائم على الاقتصاد الكلي والتقسيم القطاعي قد حال دون التقدير الكامل في كل مكان لقيمة التحليل الوظيفي للانفاق العام ولا سيما في الميادين الاجتماعية . ونجد ، بخلاف ذلك ، أن التحليل المفضل للانفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية ذو تاريخ طويل من حيث استخدامه أداة للسياسة العامة وتحليل الطلب والتتبع به وللأبحاث السوقية ، وقد تم تطوير المقارنات الدولية واستخدامها فيه على نطاق واسع . ومع هذا فإن ما للانفاق العام في الاستهلاك الاجتماعي نقدا أو عينا من وزن كثير التخيز يحدث في انماط الطلب الخاص اثرا يستحيل تحديده كميا دون ارقام متساوقة عن المصروفات العامة والخاصة .

وتتضمن حوليات الحسابات القومية الصادرة عن الامم المتحدة أمثلة عن نواقص هذه الاحصاءات بالنسبة الى البلدان المتقدمة النمو والتنمية على السواء . ومقدار المعلومات بالنسبة الى البلدان النامية لا يدعو الى انقطاع الامل نظرا الى قصر امد تجربتها في اعداد هذه الاحصاءات غير أن الارقام بالنسبة الى الكثير من البلدان النامية متخلفة تخلفا شديدا عن الزمن من حيث الانفاق العام والخاص في الميدان الاجتماعي على السواء . وقد يدل هذا على مدى اعتماد المعلومات على استقصاءات مخصصة أو دراسات خاصة يتم اجراؤها مرة واحدة ما بين الحين والحين نظرا الى أن الموارد لا تسمح بتكرارها مرارا .

وواحد من أمثلة النواقص قلة التصنيف بحسب الوظيفة للتحويلات الحكومية غير المستردة إلى الاسر المعيشية ، وهو أمر يبد وأنّه يشير صعوبات في وجه الاحصائيين الوطنيين حتى في البلدان المتقدمة النمو . ويمكن جانب من الصعوبة فـي أن التحويلات غير المستردة قد تغي بأكثر من عرض : مثال ذلك أن التحويلات الرامية إلى دعم الدخل قد تتضمن دعماً لمدفوعات الأيجار بوصفها شيئاً مستقلاً عن إعانات إيجار محددة . كما أن التمييز الذي يضعه " نظام الحسابات القومية " بين التحويلات غير المستردة والإعانات غير واضح بالنسبة إلى بعض الوظائف الاجتماعية . ومن حيث المبدأ ، تعتبر المنح المقدمة إلى المنتجين إعانات وإلى المستهلكين تحويلات غير مستردة . ولكن قد يكون المقصود من المنح المقدمة لبناء المساكن للأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض السماح باستئجار المساكن بإيجارات منخفضة ، وفي تلك الحال يكون الباني هو المتلقي للإعانة بينما تكون الأسرة المعيشية هسي الاستفادة المقصود . وتحديد وعاء بعض الإعانات قد يساوى في صعوبته تحديد الوعاء النهائي للضريبة . وثمة مشكلة أخرى ناجمة عن ممارسة شديدة الانتشار هي منح القروض الحكومية بمعدلات فائدة معانة . وإمكان حساب قيمة مثل هذه الإعانات الضمنية هو محل أخذ ورد .

ولا استطاع التقدم بحل عام ، كما لا يمكن الخلو إلى أية نتيجة في هذا الخصوص إلا على أساس عملي . فهناك حالات في مجال الصحة أو الإسكان يكون فيها الغرض من إعانة تفيد أسرة معيشية جلياً إلى حد يبرر اعتبارها تحويلاً غير مسترد أو قد يكون العنصر الامتيازي في قرض ما قابلاً للحساب . ولكن ينبغي بوجه عام أن نقبل التعذر الكمال في التحليل الوظيفي لبعض التدفقات ، وحتية شيء من الغموض في هذا الشأن .

ب* - الاستهلاك النهائي والانفاق الاستهلاكي

إن النفقات التي تتكبدها مباشرة الحكومة العامة ، المركزية وعلى مستوى المحافظات والمحلية وصناديق الضمان الاجتماعي ، على شراء السلع والخدمات لإدارة مصلحة عامة تعتبر " استهلاكاً حكومياً " بحسب " نظام الحسابات القومية " . وإذا رفعت الاسر المعيشية بنفسها كل أو بعض تكاليف خدمة ما وتلقت بعد ذلك تعويضاً من وكالة حكومية أو برنامج تأمين حكومي ، فإن انفاق الاسر المعيشية ذاك يعتبر انفاقاً استهلاكياً للأسر المعيشية كما تعتبر المبالغ التمويلية تحويلات من الحكومة إلى الاسر المعيشية . وهذا الأمر يشير صعوبات معينة في كيفية معاملة الانفاق العام على الخدمات الصحية بسبب اختلاف أنماط التمويل الوطنية بيد أنه يصح بنفس المقدار على خدمات أخرى ، مثل التعليم ، تتفاوت طرق التمويل فيها والتوازن بين الانفاق العام والخاص تفاوتاً شاسعاً . والمقارنات الدوامة التي تتجاهل الآثار الاحصائية

لهذه الاختلافات في النظم يمكن أن تكون مضللة الى حد بعيد . وسبب هذا التفاوت في المعاملة هو أن هيكل المفاهيم الذي يقوم عليه " نظام الحسابات القومية " يعني على تحليل الاقتصاد بحسب القطاعات ، القطاع الحكومي ، وقطاع المشاريع الخاصة وقطاع الاسر المعيشية) ، وفيه تسبب النفقات الى القطاع الذي يدفع تكاليف الشراء .

واحدى طرق معالجة هذه المشكلة هي نسبة الاستهلاك الى القطاع الذي يستفيد من الانفاق ، أى الاسر المعيشية) لا الى القطاع الذي يدفع تكاليفه فعلا . بيد أن هذا قد يعني القيام بتحويلات جسيمة لنفقات الاستهلاك الظاهرية فيما بين القطاعات الامر الذي يؤدي الى الاخلال بهيكل المفاهيم العالي لـ " نظام الحسابات القومية " ويحمل في ثناياه آثار سياسية قد تلقى أو لا تلقى الترحاب . فاذا اخذنا السلطة المتحدة مثلا ، حيث يسجل معظم الانفاق الصحي الان على أنه استهلاك حكومي ، نجد أن الاثر الذي يترتب على تحويل الانفاق الحكومي على الصحة الى استهلاك الاسر المعيشية هو خفض مجموع الاستهلاك الحكومي بحوالي عشرون في المائة وزيادة استهلاك الاسر المعيشية بحوالي سبعة في المائة (حسب احصاءات ١٩٧٨ المستقاة من رحولية الامم المتحدة - للحسابات القومية) . ولو علمنا التعليم نفس المعاملة ، لاقتضى ذلك أحداث تعديلات نسبية اضافية بما يقرب من نفس المقدار . واذا اخذنا السويد مثلا آخر ، نجد أن هذه التعديلات تصنيف حوالي عشرة في المائة الى كل من استهلاك الاسر المعيشية للصحة والتعليم وتخفض الاستهلاك الحكومي بحوالي عشرون في المائة لكل من الوظيفتين . ولا يمكن لامثال هذه التفسيرات أن تغني على الاطلاق من حيث هي شؤون ذات أهمية عامة وسياسية حتى اذا صورت على أنها مجرد تفسير في المناهج الاحصائية .

ولو اعتمد الاجراء المبدل وهو اعتبار التحويلات غير المستردة لوظائف محدودة انفاقا استهلاكيا حكوميا ، فإن التعديلات الواجب احداثها في البلدان التي تسبب الان معظم هذا الانفاق الى الاسر المعيشية ستأخذ اتجاهها معاكسا . مثال ذلك أن مجموع استهلاك الاسر المعيشية في فرنسا سينخفض بحوالي ثمانية في المائة والاستهلاك الحكومي العام سيزداد بحوالي اربعة واربعون في المائة . الا أن آثار تغيير معاملة الانفاق على التعليم تكون أقل من ذلك نطاقا نظرا الى أن معظم الانفاق العام على التعليم يدرج من قبل في باب الاستهلاك الحكومي في كل البلد أن ويمثل عموما الجزء الأكبر من الانفاق على التعليم من حيث المجموع (أى الانفاق العام بالاضافة الى الانفاق الخاص) .

وقد دعا " جان بيتر " (٢٠١) الى اعتماد اجراء أقل من ذلك تسببا في الاخلال ، يقوم على اجراء تمييز بين " الانفاق " (من يدفع له) و " الاستهلاك " (من ينتفع به) يعترف به في الحسابات القومية بواسطة تصنيف مزدوج للنفقات النقدية ذات العلاقة . ومثل هذا التصنيف المزدوج ، الذي يبين لكل قطاع كلا من

انفاقه واستهلاكه ، يساعد خاصة على عرض التدفقات المالية على نحو يسهل فهمه بالنسبة الى الخدمة الصحية وربما بالنسبة الى الميادين الاجتماعية الاخرى ايضا . وهناك ناحية اخرى من نواحي الحسابات في الميادين الاجتماعية تتصل بتحقيق التكامل بين المجاميع الكلية في الحسابات القومية وبين احصاءات توزيع (أو اعادة توزيع) الدخل والاستهلاك للأسر المعيشية . فيمكن أن ينسب جزء من الانفاق الحكومي الى فئات محددة من الاسر المعيشية أو الافراد (التعليم ، والانتفاع بالخدمات الصحية ، والمساعدة الاسكانية) ، وان كان هذا لا يتم من غير صعوبة ، وذلك ، مثلا ، باستعمال بيانات الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية أو ربما الاحصاءات الادارية . الا أن ثمة نفقات " ثابتة " اخرى في الميادين يسهل الاجتماعية (الادارة ، والبحث ، والصيانة واستهلاك المباني) لا يمكن أن تنسب على هذه الصورة حتى من الناحية البدئية . كما لا يمكن أيضا توزيع ما ينفق على الدفاع والعدالة وما اشبه بين المواطنين . والتمييز بين النفقات الحكومية القابلة للنسبة " و " الجماعية " يمكن تجسيده في التصنيف المزدوج المقترح قبل قليل ، مع الاستمرار في اعتبار العناصر الجماعية استهلاكا وانفاقا حكوميا في آن معا . ويمكن للتصنيف المزدوج أن يتخذ الشكل التالي (وهو يبين توزيعها محسوبا ينسب مئوية على سبيل التمثيل) :

تصنيف مزدوج للانفاق / الاستهلاك

الانفاق النهائي (رفع من قبل)

الاستهلاك (انتفع به من قبل)	الحكومة العامة	الاسر المعيشية	الهيئات الاربحية الخاصة (أ)	المؤسسات (أ) المجموع	المجموع (ب)
٨	٠٠٠	١	١	١٠	٨
٦٠	٢٢	٥	٣	٩٠ (د)	٦٠
٦٨	٢٢	٦	٤	١٠٠ (هـ)	٦٨

(أ) بقدر ما يمكن التثبت منه . وعدم وجود بيانات لهذه القطاعات لا يشكل بالضرورة عفة مستحصية بالنسبة الى مل* الخانات الاخرى .

- (ب) الادارة والبحث ، وصيانة المباني واستهلاكها بقدر ما يمكن فرزها .
- (ج) استهلاك قابل للنسبة الى فئات سكانية محددة أو افراد محددين .
- (د) مجموع الاستهلاك السكاني الذي يمكن نسبته الى مستهلكين محددين .
- (هـ) مجموع الاستهلاك السكاني ان كان يشمل الانشطة غير القابلة للنسبة كما في نظام حسابات الناتج المادي " .

وتوفر "حولية احصاءات التمويل الحكومي" المصادرة عن صندوق النقد الدولي مجموعة واسعة من احصاءات الأنشطة المالية الحكومية بالنسبة الى ٢٩ بلداً من بينها الاتفاق بحسب الوظائف المدرجة في "التصنيف الدولي الموحد للمهن" لما يره على ١٠٠ بلد . غير أن معظم البيانات الوطنية لاتخصي الا الحكومة المركزية ورغم أن هذا يتضمن تحويلات الى سلطات عامة أخرى . ومع أن صندوق النقد الدولي يطلب ايضاً بيانات عن الاتفاق بحسب السلطات المحلية . فإن البلدان التي تقدم مثل هذه البيانات صنفة بحسب الوظائف المفردة لا يزيد عددها عن حوالي ٢٠ بلداً . ولما كانت السلطات المحلية ر أو غيرها من السلطات دون المستوى الوطني) في كثير من البلدان تمول خدمات مختلفة عديدة من مواردها الخاصة ، فإنه قلما يمكن الحصول على - جموع موحد موثوق به للحكومة العامة .

جيم - احصاءات الحماية الاجتماعية في الجماعة الأوروبية

وضع المكتب الاحصائي للجماعات الأوروبية (EURDSTAT) نظامه الخاص لتحليل التكامل للاتفاق في الميدان الاجتماعي ، وهو وارد في "النظام الأوروبي للاحصاءات المتكاملة للحماية الاجتماعية (ESSPRDS)، المنهجية : الجزء الأول (٢) والفرعي من ذلك ضم جميع النفقات الجارية أو الراسمالية ، " الداخلة في تسديد التكاليف التي يتكدها الافراد أو الاسر المعيشية نتيجة لظهور او وجود اخطار أو طوارئ أو حاجات معينة يعقدار ما تؤدي هذه النفقات الى تدخل طرف ثالث ، وذلك دون أن يكون ثمة اى مقابل مكافئ" يقدمه في الوقت نفسه المستفيد . وقد يكون الطرف الثالث وكالة حكومية او برنامج تأمين اجتماعي يوفره قانون أو نظام أو منظمة خاصة للمساعدة الاجتماعية . وتتضمن النفقات تقديم السلع والخدمات مجاناً او بأثمان معانة فضلاً عن المدفوعات النقدية . والقصد هو تغطية كل ما يقدم على أساس جماعي ، وعلى هذا تستثنى من ذلك النفقات التي تنشأ عن مهامات خاصة من الاسر المعيشية " ترمي بكليتها الى خدمة مصالحها هي لاغير " (مثال ذلك شراء التأمين الخاص أو غيره من مشتريات الاسر المعيشية بأسعار السوق) . وفي النية ايضاً ادخال " الفوائد الضريبية " ر اى تخفيضات ضريبة الدخل أو الخصوم منها) المتصلة بوظيفة الحماية الاجتماعية ر مثل التخفيضات الضريبية للاطفال المعالين) ، ولكن مشاكل التعريف منعت حتى الان جمع مثل تلك البيانات وكانت هناك ايضاً صعوبات كبيرة تم حلها الان من الناحية النظرية على الاقل ، في البت في كيفية معاملة الفوائد الاعتيادية التي يمنحها ارباب العمل ، وذلك مثلاً عن التسبب عن العمل . ثم ان هناك أخيراً ، مشاكل عملية نشأت في الحصول من شركات التأمين على معلومات تفصيلية يجب ادراجها .

وتشمل أبواب الحماية الاجتماعية المميزة في الاحصاءات التفصيلية : العرض ،
والعجز ، الحوادث أو الامراض المهنية ، الشيخوخة . خلف التوفي الأمومة / الأسرة
، العلاوات العائلية وما أشبه) ، التوظيف ، الارشاد المهني ، التوطين ، البطالة ،
الاسكان متنوعات . وتبين الاحصاءات البيانات المدفوعة في كل باب مع تمييز
الفوائد المدفوعة نقدا عن الفوائد المدفوعة عينا) ، والاسهامات المدفوعة في
الوكالات الحكومية ، وصناديق الضمان الاجتماعي ، والاسر المعيشية ، والمشاريع
الخاصة ، والمؤسسات الالارحية . وفي النية استكمال التدفقات النقدية ببيانات
مقابلة " مادية " أو كمية لكل وظيفة - منها اعداد الاشخاص المحميين ، وعدد المستفيدين
وعدد الفوائد المقدمة والخ .

وفي حين أن هذا النظام يقول بالتغطية الشاملة لأنشطة " الاطراف
الثالثة " ويسمح باجراء مقارنات دولية لا تتأثر باختلاف الترتيبات المؤسسية " فان ثمة
عدة اسئلة يمكن اثارها بخصوصه . أولا ، مع الاعتراف بالحاجة الى ضمان أوثق
تنسيق ممكن بين احصاءات الحماية الاجتماعية والحسابات الاقتصادية " (٢٢) ، فان
التوفيق بين الاحصاءات المنشورة بحسب هذا النظام وبين الحسابات القومية المعدة
بحسب " نظام الحسابات الاوربي " ليس بالامر السهل . ويكون من المفيد ايضاح
الاختلافات على نحو أوفى ، كما يمكن ان يؤدي ذلك الى جلاء وتنسيق بعض الابواب
ذات الصلة في الحسابات القومية . ثانيا ، ان قواعد البيانات التي تستند اليها
جدول هذا النظام قد تقبل اولا تقبل التوزيعات بحسب فئات الاسر المعيشية
أو الافراد . وأخيرا ، لا يزال التمييز بين الانفاق " القابل للنسبة " والانفاق
" الجماعي " بحاجة الى ايضاح .

دال - مجموع استهلاك الجماعة السكنانية

من حق مستعملي الحسابات القومية ان يتوقعوا أن تسمح طريقة عرضهم
باجابة غير ملتوية على اسئلة بسيطة في الظاهر من امثال " كم تنفق البلاد رلا الحكومة
وحدها) على الرعاية الصحية ، وعلى التعليم وعلى الاسكان أو على خدمات الرعاية
الاخرى ؟ أية نسبة من هذا الانفاق تدفعها الحكومة ر أي دافع الضريبة أو المسهم
في الضمان الاجتماعي) ؟ كيف تقارن الموارد المخصصة لهذه الخدمات في البلد
" س " بما يخصص لها في البلد " ص " ؟ " غير أن الاحصاءات المتاحة الان تجعل
من الشائع مع الاسف اجراء مقارنات مضللة ناقصة في هذه المجالات وهي في كثير من
الحالات لاتصلح لاتخاذها قاعدة لرسم السياسة العامة .

ونجد ان المكان المركزي الذي يشغله في هيكل " نظام الحسابات القومية "
تقسيم الاقتصاد الى قطاعات هو اكبر سبب يحول دون ايجاد اجوية مباشرة على تلك
الاسئلة . وقد يصعب ، بل يستحيل في بعض الاحيان ، أن نجد من العرض القطاعي

أرقامًا قابلة للمقارنة للإنفاق العام والخاص كما نتوصل إلى مجموع استهلاك الجماعة السكانية ، أو الاستهلاك الموسع لكل من الفئات أو الأيوان الاجتماعية . وثمة حاجة جلية هنا لتحقيق التكامل داخل الهيكل الإحصائي للحسابات القومية ان استصواب وامكان ادخال قياسات لمجموع الاستهلاك ، بحسب الوظيفة ، في الحسابات القومية هي محل بحث في ستين عديدة . وآخر المبادئ التوجيهية لنظام الحسابات القومية تشير إلى مفهوم مجموع استهلاك الجماعة السكانية بصورة عابرة (الفقرتان ١ - ٨٧ و ٦ - ٩٥) ، ولا توصي صراحة بإدخاله في النظام . وهو مبحث بشي من الحيطة في دراسات الخبراء لعام ١٩٨٢ لنظام الحسابات القومية (٢٣) كما انه مدرج بين المؤشرات الاجتماعية التمثيلية في المبادئ التوجيهية الأولية للأمم المتحدة . (٢٤) وقد كان مجموع استهلاك الجماعة السكانية من مدة طويلة واحدا من الجامع الكلية الرئيسية في " نظام الناتج المادي " (MPS) كما انطوى بحث الروابط فيما بين " نظام الحسابات القومية " ونظام الناتج المادي على دراسة مضاهاة البيانات لأغراض هذا المفهوم . ومن المشاكل المواجهة في هذا الصدد أن بعض البلدان الأخذ بنظام الناتج المادي لاتفضل على ما يبدو ، الإنفاق العام عن الإنفاق الخاص . وقد تم لدى تجهيز الإحصاءات لـ " مشروع المقارنات الدولية " (ICP) الجمع بين الإنفاق العام والإنفاق الخاص من أجل مقارنة مستويات الاستهلاك فيما بين البلدان ولكن ووجهت صعوبات كبيرة في جمع البيانات في الكثير من البلدان . وقد ذكرت بعض هذه المشاكل ، ولا سيما فيما يتعلق خاصة بالمقارنات بين " نظام الحسابات القومية " و " نظام الناتج المادي " في تقرير الأمين العام الصادر بعنوان " مجموع استهلاك الجماعة السكانية : تقرير تقني " (E/CN.3/512) .

ومن فوائد مفهوم مجموع استهلاك الجماعة السكانية أنه لا يقتصر على إتاحة مقارنات دولية بصرف النظر عن الاختلافات في النظم ولكنه يودي إلى تحسيده من تدليل طلب المستهلكين ووضع إسقاطات له نظرا إلى أنه لا يمكن دراسة مرونة الدخل والتمن المتصلة بالإنفاق الخاص على بند في سئل الرعاية الصحية أو الإسكان دون اعتبار تغيير مدى التمويل العام . ويرغم هذه المزايا فإن قياسات مجموع الاستهلاك - بحسب الوظائف أو حتى من حيث المجموع لم تظهر حتى الآن في الإحصاءات الوطنية أو الدولية للبلدان ذات الاقتصاد السوقي ، وذلك باستثناء التقديرات الموضوعة بواسطة " مشروع المقارنات الدولية " (٢٥)

وتوجد أدناه عدد من أهم الصعوبات العملية والنظرية في القياس الفعلي لمجموع الاستهلاك بحسب الوظائف :

أ) بيد وأن الكثير من البلدان الأخذ بنظام الحسابات القومية عاجزة عن تحليل الإنفاق الحكومي العام بحسب الوظائف ،

(ب) نجد أيضا ان البيانات المتوفرة لبعض البلدان عن الانفاق العام
ناخسة ، ولا سيما فيما يتعلق بالتعليم ،

(ج) لا يوجد اتفاق اصطلاحي ، بل يوجد كثير من النقاش بشأن التمييز
بين الاستهلاك القابل للنسبة الى الافراد والاستهلاك الجماعي ، لناخذ مثالا
مألوفا ؛ هل يجب اعتبار اعادة الاويرا او تمويل المكتبات المجانية خدمة جماعية
للمجتمع بأسرة او هل يجب تقسيم هذا " الاستهلاك " فيها بين المواطنين الذين
يستعملون هذه الخدمات ان امكنت معرفتهم ؟ ان مثل هذه الاسئلة تولد من
الخلاف النظرى اكثر مما تبرره أهميتها الكمية ويجب أن يكون من الممكن الوصول
الى اتفاق اصطلاحي بشأنها ،

(د) هناك مشكلة اخرى تتعلق بنظام الحسابات القومية ونظام الناتج
المادى على السواء هي التقييم ، المشكوك في قبوله للمقارنة للانفاق العام ، الذى
يقيم عامة بتكلفة العامل ، ولانفاق الاسرة المعيشية ، الذى يقيم عادة بسعر السوق
(أى بالسعر الذى يدفع فعلا ، وهو سعر قد يكون صفرا أو معانا) . هل يمكن
للسلاسل القائمة على التقييمين أن يضافا بعضهما الى بعض ؟ ، من المؤكد أن
الاضافة يمكن أن تكون مضللة لاغراض المقارنات الدولية أو المقارنات فيما بين ازمان
متعددة اذا كانت النسب بين ما يوفر على الصعيد العام وما يوفر على الصعيد
الخاص مختلفة اختلافا شديدا . ولا شك ان الطريقة المثلى للمقارنة هي الطريقة
التي يرمي اليها " مشروع المقارنات الدولية " ، أى استعمال كميات مادية ذات أوزان
سعرية مشتركة . ولكن لا يبدو أن عدم اتساق التقييم بسبب عدم وجود مثل هذه
الطرق التي تقتضى بحثا مركزيا بشكل مبرر كافيا لرفض وضع تقديرات ،

(هـ) يجب ان يتضمن مجموع الاستهلاك ما تتفقه المؤسسات (على الخدمات
الصحية او خدمات او مرافق الاسكان المجانية او المعانة مثلا) ، ويدرج الان في
معظمه في نظام الحسابات القومية في صورة استهلاك متوسط من جانب المؤسسات
ولكنه يدرج في مجموع الاستهلاك في " نظام الناتج المادى " ويكون من المستصوب
لو امكن الحصول على تحليلات لهذه النفقات بحسب الوظائف تكون قابلة للمقارنة مع
" التصنيف الدولى الموحد للمهن " ، ولكن الصعوبات العملية التي تحول دون ذلك
كبيرة . والامر نفسه يصدق على مسألة الحصول على تحليل بحسب الوظائف لنفقات
الهيئات الاربحية .

والنتيجة العامة التي يخلص اليها من ذلك أن قياس الاستهلاك العام في
اطار " نظام الحسابات القومية " بحسب الوظائف ، ولا سيما الوظائف الاجتماعية التي
نحن معينون بها ، لا ينبغي أن تعيقه بالضرورة نواقص المعلومات المتوفرة . لا بل ان
التوسع في تجريب المعلومات المتاحة يساعد على الكشف عن فرص التحسين . ويمكن
ادراج التقديرات ، في شكل جداول اضافية على الاقل ، في العرض العادى للحسابات
القومية طبقا لـ " نظام الحسابات القومية " للامم المتحدة .

ها* - الحسابات التابعة (الوظيفية)

يمكن وضع نظم للحسابات لمجالات بعينها من مجالات الاهتمام الاجتماعية ، تقوم على تجميع الاحصاءات المالية او العادية لمختلف اجزاء النظام سواء للقطاع العام او القطاع الخاص . وقد ارتادت فرنسا هذا النوع من الحسابات في شكل حسابات تابعة تستخدم مفاهيم وتصنيفات الحسابات الوطنية وترمي الى استكمالها (٢٦) وجوهر الحساب التابع هو توخي سهولة التوفيق بين مفاهيمه وتصنيفاته وبين المفاهيم والتصنيفات المستخدمة في الحسابات القومية وفي المصادر الاخرى ، بيد أن المصاحبة الكلية لكل وظيفة يمكن أن تختلف عن مجاميعها الكلية في الحسابات القومية . مثال ذلك أن بعض البنود يمكن أن تظهر ، لاغراض التغطية الشاملة ، في اكثر من حساب تابع واحد ، وعلى هذا فان الانفاق على البحث الطبي يمكن أن يظهر في الحساب التابع لكل من البحث ، والصحة ، والتعليم ، في حين أن على الحساب القومي ان يختار واحدا من هذه الابواب ،

والحساب التابع المكتمل لوظيفة بعينها يتطلب التعاون الوثيق بين الوكالات ولكن يمكن له :

(أ) ان يلبي الحاجة الي وضع تقديرات لمجموع الاستهلاك في كل ميدان ولتمويله في اشكال قابله للتوفيق مع الحسابات القومية ان لم تكن مطابقة لها ،

(ب) ان يوفر مجموعة متكاملة من الاحصاءات ، في مالية وغير مالية مستقاة من عدد من المصادر .

والكثير من البلدان تصدر مجلدات متخصصة من الاحصاءات المتصلة بموضوعات مفردة ذات أهمية اجتماعية ، أو بالاحصاءات الاجتماعية عموما . وفي بعض الحالات يمكن ربط البيانات مباشرة بالاحصاءات المناظرة في مصادر اخرى مثل الحسابات القومية . غير أن التناظر في بعض الحالات الاخرى غير واضح على الاطلاق . وتجريب الحسابات التابعة ، يمكن ان يساعد ، مثل تقديرات مجموع الاستهلاك ، على جلاء الثغرات والتناقضات التي يرمي تحقيق التكامل بين الاحصاءات الاجتماعية والاقتصادية الى ازالتها . ويجد القارى في الفصل الخامس مثلا اكثر تفصيلا في ميدان الخدمات الصحية ، كما يجد ذكرا للتجربة الفرنسية في التعليم والاسكان في الفصلين المتعلقين بهذين المجالين أدناه .

خاصا - تحقيق تكامل الاحصاءات المتعلقة
بالخدمات الصحية

يمكن النظر في الاحصاءات الاساسية المتعلقة بالصحة والخدمات الصحية في
ثلاث نواحي :

(أ) الحالة الصحية للجماعة السكانية ،

(ب) توفير خدمات الحماية الصحية ومعالجة سوء الصحة والانتفاع بتلك
الخدمات ،

(ج) المعاملات الاقتصادية التي ينطوي عليها ذلك .

ومصادر البيانات للنواحي الثلاث جميعا متنوعة ، كما ان تحقيق الانسجام
فيما بين الاحصاءات ، ولاسيما في اطار (ب) ، (ج) ، يعقد ما يوجد حتى في البلد
الواحد من تنوع في طرق تنظيم شبكة الرعاية الصحية وتعني هذه الدراسة بالناحيتين
(ب) و (ج) ، أي الخدمات الصحية وما يتصل بها من معاملات اقتصادية ، وذلك
توخيا لقصر نطاق التحليل على القضايا التي لم تعالج معالجة مستفيضة في امكنة
أخرى .

واستكمالاً لأعمال منظمة الصحة العالمية المستمرة في سبيل اقرار معايير دولية
للابلاغ عن الشؤون الصحية وتقييم سير الاستراتيجية العالمية من أجل " الصحة للجميع
في عام ٢٠٠٠ " ، يزداد الاهتمام بالاثار الاقتصادية والاجتماعية للمنظومات الصحية
ويشتد بالتالي ، ادراك الحاجة الى احصاءات أشمل وأكثر اتساقا على الصعيــد
الدولي لمنظومات تقديم الخدمات الصحية . ويساعد على هذا الادراك الاشد فيسي
البلدان المتقدمة النمو تصاعد التكاليف ، والنفقات العامة خاصة ، والحاجة الى قياس
فعالية التكاليف والاداء . اما في البلدان النامية ، فقد يكون الحافز الاكبر على ذلك
تزايد التأكيد على تحسين الصحة بوصفه عنصرا رئيسيا في برامج التنمية الكلية .

ويمكن سوق الامثلة التالية على الاعمال الدولية في هذا المجال : (أ)
دراسات أعدتها مديرية الشؤون الاجتماعية في " منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "
(OECD) من الاحصاءات الصحية في البلدان الاعضاء ، وتتناول كلا من المؤشرات
الاقتصادية والمادية للانفاق والاداء ، (٢٧) (ب) والاعمال المستمرة التي يقوم بها
" برنامج الامم المتحدة لتحديد القدرة على اجراء دراسات استقصائية قومية
للأسر المعيشية " (NHSCP) من أجل التشجيع على جمع الاحصاءات الصحية في
الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية (٢٨) ، (ج) الاعمال التي أجريت في اطار
" دراسة البنك الدولي المتعلقة بقياس مستويات المعيشة " (IHS) بشأن المؤشرات
الصحية في البلدان النامية . (٢٩)

ألف - مؤشرات توفير الخدمات الصحية والانتفاع بها

من التقسيمات الهامة في السلاسل الاحصائية المتعلقة بالخدمات الصحية هو تقسيمها فيما بين التسهيلات المتوفرة والمناحة للرعاية الصحية ، عدد الاطباء (وما أشبه) والانتفاع الفعلي بهذه التسهيلات ، عدد الاسرة المشغولة (في المستشفيات) . وفيما يلي بعض المؤشرات الشائعة الاستعمال في هذا الخصوص (والكثير منها ورد في شكل جاسع كلية في " الحولية الاحصائية الصحية لمنظمة الصحة العالمية وفي " خلاصة الاحصاءات الاجتماعية " للأمم المتحدة كما اقترح في " المبادئ " التوجيهية الاولى للمؤشرات الاجتماعية " التي اوصت بها الامم المتحدة :

(أ) مؤشرات التوفر . الأطباء وأطباء الاسنان وغيرهم من الموظفين الطبيين (المرضات والقابلات) ، وعدد أسرة المستشفيات ، والبعد عن أقرب طبيب أو مستوصف ، وما الى ذلك .

(ب) احصاءات الانتفاع . الادخال في المستشفيات ، و/أو الاخراج منها (الايام المرورية لتزيل المستشفى ، المتوسط للمريض الواحد ونسبة عدد المرضى الى عدد الاسرة المتوفرة) ، زيارات المرضى الخارجيين للمستشفيات والمستوصفات ، زيارات المرضى للأطباء واطباء الاسنان ، التحصينات (مع فصل الأطفال) .

والمقصود أن يعبر عن هذه المؤشرات حيث تكون ذات دلالة بتحدد النسب الى عدد الجماعة السكانية . وتقتح " المبادئ " التوجيهية الاولى للمؤشرات الاجتماعية " التي اوصت بها الامم المتحدة تحليل الارقام بحسب المناطق الحضرية والريفية وفيرها في المناطق الجغرافية ، وحسب الفئات الاجتماعية الاقتصادية ، وحسب الأصل القومي أو السلالي ، وكذلك (فيما يتعلق بالاجراء من المستشفيات) بحسب فئات الامراض .

وتتضمن الدراسة الاستعراضية التي أعدها " منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية " من الاحصاءات الصحية (٣٠) عددا من المؤشرات المادية الاخرى للانتفاع بالخدمات الصحية المتوفرة للكثير من بلدان المنظمة ، ومن بين تلك المؤشرات :

(أ) النسب المئوية من السكان المؤهلين في اطار برنامج عام لما يلي :

الرعاية في المستشفيات ، الرعاية المناحة للقادرين على الحركة ، الفوائد الصيدلانية ،

(ب) النسب المئوية لما يدفع بأموال عامة من قوائم حساب المستشفيات وخدمات الاطباء وما أشبه ومن قوائم حساب المواد الصيدلانية ،

(ج) الاستهلاك الفردي للمواد الصيدلانية ، لا يعد هذا المقياس قابلا للمقارنة فيما بين البلدان) .

د) التفتيح عن العمل بسبب سوء الصحة ، البيانات غير متوفرة الا عن عدد قليل من البلدان .

وتتضمن الاستراتيجية العالمية من أجل " الصحة للجميع في عام ٢٠٠٠ " ، التي وافقت عليها منظمة الصحة العالمية ونشرتها في عام ١٩٨١ ، قائمة مقتضية مؤلفة من ١٢ مؤشرا تشمل على أهداف كمية يمكن رصد تقدم سير البلدان في هذا المجال بالنسبة اليها ، من بينها :

أ) لزوم اتفاق مالا يقل عن ٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي على الرعاية الصحية :

ب) وجوب توفر ما يلي للجميع :
١- ما لا يقل عن ٣٠ دققة ، تسهيلات صحية محلية ، تشمل مالا يقل عن ٣٠ دوا أساسيا فيما لا يتجاوز رحلة ساعة واحدة ، موظفو اموعة مدرسون .

ج) معايير تغذية : وزن أدنى قدره ٢٥٠٠ غرام لتسعين في المائة من المواليد الجدد ، وأوزان عمرية للأطفال توازي قيما محددة في قائمة ،

د) العمر المتوقع لدى الولادة لا يقل عن ٦٠ عاما ،

هـ) معدل وفيات الاطفال يقل عن ٥٠ في كل ١٠٠٠ ولادة حية ،

و) معدل الامام بالقراءة والكتابة ٧٠ في المائة للرجال والنساء على السواء ،

ز) الناتج القومي الاجمالي بحسب الفرد الواحد يزيد عن ٥٠٠ دولار في العام .

ب* - مصادر البيانات بالنسبة الى المقاييس المادية

توفر نظم التسجيل المدني في معظم البلدان المتقدمة النمو بيانات عن الكثير من المؤشرات المقترحة أعلاه . وتحلل معدلات الوفيات بحسب اسباب الوفاة في العادة باستخدام تلك البيانات . كما تتولى المستشفيات في العادة تسجيل عدد الاسرة ومدى شغلها وبيانات معالجة المرضى الخارجيين وابلاغ الاحصاءات المتصلة بذلك الى الحكومة . والامر نفسه ينطبق على المنظمات الصحية التي تدبرها صناديق التأمين المعتمدة أو غيرها من الصناديق الخاصة كما ينطبق على الزيارات الى اطباء وأطباء الاسنان وعلى عملهم ، وذلك على الاقل فيما يتعلق بالمنخرطين في منظومة صحية عامة . كذلك تعد عموما احصاءات عن اعداد المؤهلين من الاطباء وأطباء الاسنان وغيرهم من الموظفين الطبيين المدربين .

ومع هذا فان المشاكل التالية تظهر حتى حين يوفر النظام الاداري في بلد متقدم النمو سيلا دافعا من الاحصاءات :

(أ) قد تكون الاحصاءات الواردة من المستشفيات ومن الممارسين الطبيين ناقصة من حيث أنها قد تكون مقصورة على الانشطة التي تتم في اطار برنامج عامة أو تخضع لتنظيم عام . أما أنشطة العيادات الخاصة ودور التمريض فقد لا تسجل بكليتها وكذلك الامر بالنسبة الى أنشطة شركات التأمين الصحي الخاصة أو المؤسسات التي تدير خدمات صحية للعاملين فيها ؛

(ب) وهذا يصدق بصفة خاصة على احصاءات الاغتلال (تحليل الامراض والاصابات والحوادث) . ومع أنه تجهز عموما ببيانات مفصلة في هذا المجال من سجلات المستشفيات فان مثل هذه البيانات لا يسهل الحصول عليها من الممارسين الطبيين أو من شركات التأمين . وبالإضافة الى ذلك ، فان الكثير من حالات سوء الصحة لا يبلغ عنها من يعانئها . ولا مقر من أن تؤثر طبيعة نظام الرعاية الصحية في نسبة الحالات التي تسجل على الاطلاق . ولا يمكن الجزم بأن الوعكات البسيطة هي وحدها التي تفلت من التغطية الاحصائية ؛

(ج) قد تفتقر السجلات الى التنسيق حتى في اطار النظام الصحي ، مما ينطوي عليه من تزايد التخصصات . ان من الشائع تطبيق نظم تسجيل مستقلة لسدائف فروع الخدمات الصحية ، النفسية ، والامومة ، وغيرها) او لمختلف أنواع الرعاية العامة ، والخاصة ، وعلى يد الطبيب ، وعن طريق المستوصفات ، الخ) . الامر الذي يعيق رصد توزيع الموارد بالنسبة الى الخدمات الصحية في مجموعها او بالنسبة الى الادارة المحلية ؛

(د) الرصد المفصل للرعاية الصحية وتحليل ارتباط الاوضاع والخدمات الصحية بعوامل اجتماعية واقتصادية اخرى يتطلبان بشكل أساسي تحليلات للبيانات بحسب المناطق الجغرافية الصغيرة . ولكن التصنيفات الجغرافية بحسب المناطق الصغيرة ، مع الاسف ، تستند عموما ، في البرامج الاحصائية المختلفة ، الى مجموعة متنوعة من الهياكل الادارية يندر تطابقها .

وقد يمكن الى حد ليس بالكثير ، حل هذه المشاكل المتصلة بالشمول وتحقيق تكامل الاحصاءات الادارية الخاصة بالصحة عن طريق اعادة فرز واعادة جدولة التسجيلات الاساسية التي تقوم بها المؤسسات الرسمية توخيا لضمها الى احصاءات اجتماعية واقتصادية اخرى ، مثل تعداد السكان) او الى المعلومات المستمدة من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية . وقد رسمنا اعلاه معالم بعض امكانيات مثل هذه الارتباطات وهي صعوباتها . ويمكن استكمال هذا النهج بنهج آخر جدير هو أيضا بالدراسة ، يقوم على التثبت مما اذا كان يمكن توسيع تغطية السجلات الصحية ولاسيما سجلات المستشفيات ، وسجلات التأمين الطبي وربما سجلات الوفيات (

بحيث تشمل معلومات عن الظروف الاجتماعية للمرضى ، مثال ذلك استخدام تصنيف مهنى عريض قد يكون على فرار التصنيفات الاجتماعية - الاقتصادية المستخدمة في تعدادات السكان (٢١) .

وهناك مصدر قيم آخر من مصادر المعلومات يمكن التوسع في استغلاله هو اجراء استقصاءات عينية بين اطباء وأطباء الاسنان الذين تحتوى سجلاتهم العلاجية ثروة من البيانات المصغرة ، ولا سيما فيما يتعلق بالبيانات عن معدلات الاعتلال ، وهي بيانات يصعب الحصول عليها بطرق أخرى ، عدا سجلات المستشفيات . مثال ذلك انه تجرى في السلطنة المتحدة دراسات استقصائية دورية للاعتلال بالاستناد الى هيئة من اطباء غير الاخصائيين الذين يتطوعون لتقديم المعلومات . ومن السمات الهامة لهذه الدراسات الاستقصائية أن سجلات اطباء تضاوي بنجاح بملفات فردية مرموزة تؤخذ عن تعداد السكان . ونجد في عرض النتائج أن الاستشارات الطبية لكل فئة تشخيصية (بحسب المرض أو الحالة الصحية) تصنف تصنيفا متقاطعا مع الجنس ، والصبر ، والحالة الزوجية ، والطبقة الاجتماعية ، والمنطقة ، وبلد الولاده والحيارة السكنية ، والمرافق السكنية ، الحمامات ، المراحيض) . (٢٢)

غير أن الوضع الاحصائي يختلف عن ذلك اختلافا شديدا في معظم البلدان النامية . إذ أن نظم التسجيل المدني قلما تكون شاملة . كما أن السجلات الادارية وسجلات المستشفيات والمراكز الصحية تكون مقصورة على ذلك الجزء من الجماعة السكانية الذين يستعملون شبكة الرعاية الصحية ، ولكن يقدر أن الخدمات الصحية في البلدان النامية تغفل في المتوسط ما يقرب من خمسي الجماعة السكانية ، والمرجح أن الذين تغفلهم هم بالذات الفئات المستهدفة بالسياسات الصحية . (٢٣) وعلى هذا فان الاستقصاءات العينية) للأسر المعيشية هي مصدر اساسي للمعلومات الصحية ، وقد أخذ استعمالها يشيع في البلدان النامية . ونجد في " برنامج تعدد بد القدرة على اجراء دراسات استقصائية قومية للأسر المعيشية " ، أن الكثير من برامج الدراسات الاستقصائية التي بدى بها خلال ١٩٨٣ - ١٩٨٥ تضمنت بيانات عن الصحة ، بالترابط في العادة مع موضوعات أخرى من امثال التغذية والاسكان ، وموارد المياه ، والعمالة وما أشبه ذلك . (٢٤)

والنقطة الاطسية في هذا الصدد أن الدراسات الاستقصائية للصحة يجب أن تتضمن عددا من المتغيرات المشتركة المعبر عنها بصفات أو أهواب قياسية يكفينا للشككين من ربط الاجوة ر سؤا مفردة أو في مجموعات متناظرة) بدراسات استقصائية اخرى توفر معلومات اكثر تفصيلا عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة ، مثل التعليم والاسكان . وامثال هذه البرامج المتكاملة من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية التي تشتمل على المعلومات الصحية قد تم وضعها ، على سبيل المثال ، في زيمبابوي واثيوبيا . (٢٥)

والى جانب الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية ، يمكن التوسع كثيرا في استخدام الدراسات الاستقصائية للمجتمعات المحلية التي تكون وحدة الدراسة فيها منطقة او ستوتنة محلية . ويمكن أن تتضمن مثل تلك الدراسات الاستقصائية للمجتمعات المحلية ، وهي ذات أهمية خاصة بالنسبة الى المناطق الريفية ، معلومات عن التسهيلات الصحية المتاحة للمجتمع المحلية في موسم ، وعن موظفي الرعاية الصحية ومؤسساتها ، وعن موارد المياه والاصحاح وما الى ذلك ، وسنبحث في الفرع " جيم " من الفصل السابع ادناه مسألة المكان الذي تشغله الدراسات الاستقصائية للمجتمعات المحلية في دراسة الروابط بين العناصر المختلفة لمستويات المعيشة ، بما فيها الاحوال الصحية .

وللدراسات الاستقصائية من استخدام الوقت ، التي بحثناها في الفرع "باء" من الفصل الثالث اعلاه دورها ايضا في الاحصاءات الصحية اذ انها توفر بيانات عن الوقت الذي ينفق خارج نطاق العمل بسبب المرض فضلا عن الوقت الذي ينفق في زيارة مراكز التسهيلات الصحية .

جيم - المقاييس الاقتصادية والحسابات القومية

١ - الانفاق والاستهلاك

وردت في الفصل الثالث اشارة عامة الى الصعوبات الناشئة من كون " نظام الحسابات القومية " يقسم الانفاق الاستهلاكي فيما بين القطاعين العام والخاص . وتتجلى الصعوبات في قياس مجموع الانفاق القومي - بل حتى مجموع الانفاق العام - واجراء مقارنات دولية ذات معنى على السواء . والمشاكل التي تنشأ في اسلوب عرض الانفاق على الرعاية الصحية تنجم بحدة خاصة وتؤدي الى تفسيرات متباينة لتوصيات " نظام الحسابات القومية " . وسبب المشكلة الخاصة في المعاسبة الصحية هو تنوع الطرق المؤسسية المتبعة في ادارة الخدمات الصحية وتمويلها . والمشكلة معترف بوجودها ، وهي مبحوثة في " نظام الحسابات القومية " في معرض بحث الخدمات الصحية (٢٦) ، الا ان التجربة تدل على استمرار وجود الكثير من نواحي الغموض واللبس .

ويمكن أن يقال بوجه عام ان هناك نوعين ساعدين من أنواع النظم الصحية منظورا اليها من زاوية التنظيم والتمويل العامين : أولهما ، وهو على اكثره شيوعا في أوروبا الغربية ، هو النظام الذي نجد أن المشتفع به المؤهل اما انه (أ) يدفع تكاليف الخدمات الطبية أول الامر ثم يعرض فيما بعد عن كل او بعض ما دفع اما من صناديق الضمان الاجتماعي او من الاسهميات في شركة تأمين خاضعة للتنظيم الحكومي ، او انه (ب) يتلقى الخدمة مجانا او بتكلفة معانة الى حد كبير ، وتتولى

صناديق الضمان الاجتماعي أو شركة التأمين الخاضعة للتنظيم يتمويها مقدم الخدمة (المستشفى، الطبيب، الصيدلي) . والاشارة والتكاليف تخضع في العادة لمراقبة أو تنظيم الحكومة . وينسب الانفاق بأكمله بموجب " نظام الحسابات القومية " التي استهلاكا قطاع الاسر المعيشية ، وتسجل التعويضات على أنها تحويل من الحكومة غير مسترد في حساب إيرادات قطاع الاسر المعيشية أو على أنها مدفوعات حكومية لمقدم السلع والخدمات المعانة . وعلى هذا يكون " الاستهلاك " الحكومي للمعاينة الصحية (أو الانفاق الاستهلاكي النهائي) صغيرا جدا (ويشمل غالباً التكاليف الإدارية وما أشبه) في حين يشكل الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية الجزء الأكبر منه . أما بموجب ثاني النظامين وهو النظام السائد في الدانمارك وبرلندا والمملكة المتحدة والبلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزياً) ، فإن الخدمة تقدم مباشرة من وكالة حكومية وتدفع تكاليفها من الضرائب العمومية . والحكومة هي التي تدفع أجور الموظفين ، وتملك المستشفيات وغيرها من المرافق ، وتشتري الأدوية والملازم . ويتلقى المستفيدون الخدمات إما مجاناً أو لقاء مدفوعات صغيرة نسبياً . بموجب هذا النظام ، يسجل جل الانفاق الصحي في إطار " نظام الحسابات القومية " على أنه " استهلاك " حكومي عمومي (أو انفاق المستهلك النهائي) ويكون انفاق الاسر المعيشية صغيراً .

وهناك عوامل أخرى تزيد من تعقد مشاكل معاملة هذه الانواع المختلفة من النظم لأغراض المحاسبة . فلنظم التمويل الصحي في الكثير من البلدان هي مزيج من هذين النوعين : مثال ذلك أن العلاج في المستشفيات قد يكون مجاناً في حين أن الخدمات الأخرى تكون لقاء مبالغ يجري تعويضها ، كما أن النظم تتغير . وبالاضافة الى الانتفاع بالنظم المدعومة بالاموال العامة ، فإن الاسر المعيشية قد تدفع أيضاً تكاليف العناية الطبية الخاصة ، سواء بصورة مباشرة أو عن طريق شركات التأمين الخاصة ، أو بمساعدة الهيئات اللاربحية مثل المؤسسات الخيرية . وفي بعض البلدان من بينها الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية ، تدفع الاسر المعيشية من مواردها الخاصة جل نفقات العناية الصحية وتسجل على أنها استهلاك للأسر المعيشية . (٣٧)

وهذه المشاكل هي من الأسباب التي جعلت الخلاصات الاحصائية الدورية لا تتوفر غير معلومات محدودة عن مبالغ الانفاق العام والخاص على العناية الصحية ومن هيكلك ذلك الانفاق ويتبين من استعراض البيانات الواردة في " حولية الأمم المتحدة لاصحاحات الحسابات القومية لعام ١٩٧٨ " (٣٨) أنه من بين بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية " الأربعة والعشرين المذكورة فيها ، لم يوفر غير ١٥ بلداً أرقاماً عن الانفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة العامة في نطاق الوظيفة الموسومة " الشؤون والخدمات الصحية " في " تصنيف وظائف الحكومة " (COPOG) ، ولم يقدم غير ٥ بلدان أرقاماً عن التحويلات الجارية غير المستردة الى

الأسر المعيشية في إطار تلك الوظيفة . ولكن نجد مقابل ذلك أن جميع بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية " تقريبا قدمت أرقاما عن الانفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية في إطار " مصاريف العناية الطبية والصحة " . ومن بين البلدان الـ ١١٥ غير الاعضاء في " منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية " والتي تستخدم نظام الحسابات القومية " ، وهي في الأغلب بلدان نامية) ، نجد أن ٣٨ بلدا تذكر الانفاق الاستهلاكي للحكومة العامة على الصحة في حين أن سبعة بلدان فقط تذكر التحويلات الجارية ، كما أن ٣٣ بلدا تذكر استهلاك الأسر المعيشية ، ومن المنتظر أن يزداد هذا العدد بتزايد استخدام الاستقصاءات بالعينات .

ان نزرة البيانات عن المدفوعات المحولة أمرا له مفرزاه الخاص بالنظر إلى أهمية تلك المدفوعات معظم النظم الصحية ، وهو يجعل من المستحيل معرفة مقدار الاستهلاك الذي يمول في نهاية المطاف بالاموال العامة . وقد يكون أحد أسباب ذلك صعوبة التمييز بين التحويلات والاعانات في إطار الوظائف " الاجتماعية " ، كما بحثنا ذلك أعلاه . وقد يفيد بالنسبة إلى الصحة ، كما هي الحال بالنسبة إلى السكان : انظر الفصل السابع) ان ينظر في امر ما اذا كان يجدي حقا ان تميز بين (أ) الاعانات الحكومية إلى الصيدلانيين ، مثلا ، بسبب صرفهم الوصفات الطبيعية سبحانه أو بأثمان مخفضة ، وبين (ب) التحويلات غير المستردة إلى الأسر المعيشية لتمويضها عن مشتريات الادوية .

ويمكن الخوض إلى تفسيرات للمبادئ التوجيهية الدولية مختلفة بعضها عن بعض إلى حد ما بمقارنة الاحصاءات الخاصة ببعض البلدان في حولىة الامم المتحدة مع الاحصاءات الواردة في " الحسابات القومية لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية " الصادرة عن تلك المنظمة وفي " الحسابات القومية بحسب نظام الحسابات الاوروبي (ESA) " الصادر عن المكتب الاحصائي للجماعة الأوروبية (EUROSTAT) ، ومع الصادر القومية للاحصاءات . مثال ذلك أننا نجد بالنسبة إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية ، التي يدار النظام الصحي فيها عن طريق عدد كبير من صناديق التأمين الخاضعة للتنظيم الحكومي ، أن معظم النفقات الصحية تنسب إلى الانفاق الاستهلاكي الحكومي العام في حولىتي الامم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، ولكن ليس في حولىة المكتب الاحصائي للجماعات الأوروبية ، التي تعتبرها انفاقا استهلاكيها خاصا معروضا بالتحويلات . كما نجد بالنسبة إلى إيطاليا ان معظم النفقات الصحية تنسب إلى الاستهلاك الحكومي في حولىتي المكتب الاحصائي الاوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وفي الصادر القومي للاحصاءات (Annuario di Contabilita Nazionale) ، ولكنها تنسب إلى الاستهلاك الخاص في حولىة الامم المتحدة . ويبدو أن سبب الاختلافات هو الاختلاف في كيفية معاملة صناديق التأمين وهو أمر لا تبرره مباشرة الاختلافات فيما بين المبادئ التوجيهية لكل من " نظام الحسابات القومية " و " نظام الحسابات الاوروبي " . ومثل حالات التباين في المعاملة هذه ، التي يمكن

أن تؤدي إلى مقارنات مضللة فيما يتعلق بمدى التمويل العام تتطلب إعادة النظر في المبادئ التوجيهية الدولية وإيضاحها عن طريق مشاورات مستمرة بين الوكالات الإحصائية الدولية والقومية .

ويمكن تجنب ما بين البلدان من الاختلافات الظاهرية في إحصاءات الانفاق الصحي ترجع إلى اختلاف نظم التمويل عن طريق تبني المعاملة المختلفة في كلا النظامين . وبذلك قد يمكن أن ينقل إلى استهلاك الأسر المعيشية كل الانفاق الحكومي العام على الرعاية الصحية ، سواء كان ذلك عن طريق التوفير المباشر للخدمات أو التحويلات التعويضية أو الإعانات ، أو أن ينقل على تلك الصورة على الأقل ذلك الجزء من الانفاق الذي يصلح لأن ينسب إلى الأسر المعيشية . ومن شأن أثر مثل هذا النقل في تقسيم الاستهلاك فيما بين عام وخاص أن يكون كبيراً .

وهناك حل أقل جذرية من هذا بالنسبة إلى هيكل نظام الحسابات القومية اقترحه " جان بيتر " وبحثناه في الفصل الرابع ، هو الأخذ بتصنيف مزدوج مؤلف من " انفاق " و " استهلاك " ، الأمر الذي يصلح للتطبيق بصفة خاصة على النظام الصحي فيجري تفريق " الانفاق " إلى حد كبير على النحو المتبع حالياً ، أي بحسب ما إذا كان الذي يدفع التكاليف في النهاية الحكومة أو المستهلك ، وبذلك يكفل حفظ الهيكل القطاعي لنظام الحسابات القومية . أما " الاستهلاك " ، وعلى الأقل الجزء " القابل للتقسيم منه " فينسب إلى المنتج ، إلى الأسر المعيشية بوصفها المستفيدة مثلاً ، إما كان نظام التمويل .

وثمة حل آخر قد يكون جذرياً بالاعتبار ، ورغم أنه يتطوّر على أحداث تغييرات جذرية في تخصيص القطاعات ؛ فحيث تتولى شركات التأمين إدارة تمويل النظام الصحي العام ، قد تكون تلك الشركات مؤسسات خاصة من الناحية القانونية ، ولكنها تخضع عموماً لتنظيم حكومي شديد إلى حد ما ، والإسهامات فيها قد تكون الزامية ، بل وقد تتلقى إعانات عامة . وعلى ذلك فإن هناك ما يبرر اعتبار مثل تلك الشركات " وكالات " للحكومة ، من حيث أنها أدوات لتنفيذ السياسة الاجتماعية ، وبذلك تشكل جزءاً من القطاع الحكومي العام . (٣٩)

وفي ميدان الرعاية الصحية بوجه خاص ، يمكن زيادة قيمة نظام الحسابات القومية كمصدر للمعلومات زيادة كبيرة والاقبال من أخطار إساءة تفسير تلك المعلومات باعتبارها مقياساً لمجموع استهلاك الجماعة المكانية تجمع بين الانفاق العام والخاص ، كما بحثنا ذلك في الفرع " دال " من الفصل الرابع أعلاه .

٢ - نهج " نظام الناتج المادي "

تجد بالنسبة الى البلدان الآخذة بـ " نظام الناتج المادي " (MPS) ، أن مجموع استهلاك الجماعة السكانية ، الذي يدمج كلاً من الانفاق العام والخاص ، هو المؤشر الرئيسي الذي يورد في العروض الموجزة التي تتضمنها حوليات الامم المتحدة ومجلس التعاضد الاقتصادي لكل من بابي الاستهلاك هذين . وعلى هذا المستوى الاجازي ، لا تظهر مشكلة ما فيما يتعلق بالتخصيص القطاعي . يضاف الى ذلك أن الجزء الأكبر من الرعاية الصحية يوفر مجاناً باستخدام إيرادات الضرائب العامة . غير أن الاسر المعيشية الخاصة تقدم في الواقع اسهامات محسوسة (في شكل مدفوعات مباشرة عن تكاليف بعض الادوية . وخدمات الاطباء الخاصة ، وما أشبه ذلك) ، كما أن المؤسسات ونقابات العمال ، والهيئات الادارية توفر للمعالين فيها قدر كبيراً من السلع والخدمات الصحية . والاجتماعية الاخرى) . وتدرج هذه جميعاً في مجموع استهلاك الجماعة السكانية .

ويقصر التحليل الاساسي بحسب " نظام الناتج المادي " ، كما قلنته المبادئ التوجيهية الصادرة عن اللجنة الاحصائية الدائمة لمجلس التعاضد الاقتصادي (٤٠) على الاستهلاك المادي (الادوية والمعدات وما أشبه) ، ويخرج من نطاقه اجور ومرتبات الموظفين الطبيين ، من حيث انهم ينتمون الى " المجال غير المادي " غير أن اللجنة الاحصائية الدائمة للمجلس المذكور توصي الان بأن تقدم ايضاً ، لأغراض تسجيل مجموع استهلاك الجماعة السكانية بحسب السلعة والخدمة ، بيانات عن الانفاق على الاجور والمرتبات بالنسبة الى الخدمات المقدمة من المجال غير المادي على سبيل خدمة الافراد (وهو عنصر يعتبره نظام الناتج المادي اعادة توزيع من مجالات النشاط المادي ، او المنتجة) . (٤١) كذلك يتم التمييز بين الانشطة التي " تخدم الافراد " ، وهي على وجه التقريب ما وصفناه هنا بأنه " قابل للنسبة " ، والانشطة التي " تخدم المجتمع ككل " .

والتصنيف القياسي الاساسي للاستهلاك في المبادئ التوجيهية الصادرة عن مجلس التعاضد الاقتصادي يشكل قائمة اقصر بكثير من قائمة نظام الحسابات القومية أو قائمة تصنيف وظائف الحكومة ، فالباب العام " استهلاك السلع المادية من قبل المؤسسات التي تقدم خدمات ثقافية ، ومرافق ، وخدمات رعاية اجتماعية للجمهور " ينقسم الى ثلاثة فروع فقط . الاسكان والمنافع والمرافق العامة ، والتعليم والثقافة والغنون ، والخدمات الصحية والضمان الاجتماعي والترفيه والبدنية . غير أنه توجد عموماً بيانات منفصلة عن الرعاية الصحية بالنسبة الى عدة بلدان ، وهذه البيانات ترد في " حوليات الامم المتحدة لعام ١٩٨٠ " (الجدول ٩ أ) في اطار اوسع ، هو اطار " الاستهلاك " بما فيه الخدمات غير المادية ، بالنسبة الى هنغاريا وبولندا ، ويوغوسلافيا .

وتتضمن المصادر القومية ، طبعا ، معلومات عن الرعاية الصحية أوسع من هذه بكثير . مثال ذلك أن الحسابات القومية الهنغارية تفصل مشتريات الاسر المعيشية ، حوالي ١٠ في المائة من المجموع) عن السلع والخدمات المقدمة مجانا ، كما أنها تشير إلى التحويلات . وقد أجريت على سبيل التجربة مقارنات بين بلدان أوروبا الشرقية والبلدان الغربية بالنسبة إلى استهلاك الرعاية الصحية فضلا عن بعض الابواب الأخرى . (٤٢) كما أن " مشروع المقارنات الدولية " يتضمن في مرحلته الثالثة بيانات عن أربعة بلدان (هنغاريا ، بولندا ، ورومانيا ، ويوغسلافيا) تأخذ بنظام الناتج المادي .

٣ - الحسابات التابعة الخاصة بالسلع والخدمات الصحية

أكدنا في الفصل الرابع على أهمية " الحسابات التابعة " من حيث هي طريقة لاستكمال البيانات الموجزة في الحسابات القومية ولتوسيع نطاقها ، دون انقصال الحسابات القومية بالتفاصيل من جهة أو الاخلال بهيكلها العام من جهة أخرى . ويمكن الاقلال كثيرا من مشاكل مدى امكان مقارنة ما سبق ان بحثناه من المقاييس الاقتصادية المتصلة بالرعاية الصحية عن طريق انشاء " حساب تابع " يجمع في عرقي متماثل متكامل بين كل المعاملات المتصلة بالقطاعات التي تدفع تكاليف السلع والخدمات المعنية وتنتفع بها وتنتجها . ويمكن لهذا الحساب ايضا أن يتضمن أنشطة متصلة بالرعاية الصحية يجوز أن تروى (ولاسيما في الانفاق الحكومي) في اطار وظائف اخرى (رصد موارد المياه مثلا) . والنقطة الهامة بالنسبة إلى وضوح التكامل بين النظم الاحصائية هي ضرورة التمييز الصريح بواسطة جدول توفيقي مثلا ، لأية حركات في الحساب التابع تتفق مع الحركات المبيئة في الحسابات القومية الكلية .

يضاف إلى ذلك أن الحساب التابع يتيح فرصة قيمة للجميع في اطار واحد بين البيانات المحاسبية ومختلف الاحصاءات غير الاقتصادية . ويجب أن تتضمن هذه الأخيرة بالنسبة إلى الرعاية الصحية ، احصاءات الموظفين ، والتسهيلات ، ومعدلات الانتفاع ، وجماعات المكان المعرضة للخطر ، وتغطية الخدمات ، والاحصاءات المتعددة والديمغرافية ، ذات العلاقة ، وما إلى ذلك . ويمكن للحسابات التابع أن يشمل توزيع الخدمات " القابلة للنسبة " في الجماعة السكانية مصنفة بحسب الفئة الاجتماعية الاقتصادية ، ومستويات الدخل ، ومناطق البلد ، والعمر ، والجنس ، والنح .

وفي فرنسا ، نشر حساب تابع مؤقت بالنسبة إلى الصحة ، (Les Comptes de la santé ; methodes et series, 1950 - 1977) (٤٣) ويستند الجدول ٢ على بيانات مستقاة من هذا الحساب . وهناك عدد من البلدان الأخرى تنشهر مصنفات دورية للاحصاءات الصحية تشمل بيانات اقتصادية وغير اقتصادية . ومع أن هذه المصنفات لا تتخذ شكل حسابات تابعة ولا ترتبط دائما ارتباطا واضحا بنظام

المحاسبة القومية - فانها تستهدف موضوعات الاهتمام الخاصة للمعنيين بالسياسة الصحية ، وبالتحليل التفصيلي للاحوال الصحية وعرض وطلب التسهيلات الطبية ، وبالتعاون الصحي بوجه عام .

دال - نطاق ومضمون السلع والخدمات الصحية

لم يتطرق البحث حتى الان الا قليلا الى ماهية الانشطة التي يتمسكي أن تندرج في مفهوم الخدمات الصحية وكيفية تصنيفها . ومن أكثر النهج فائدة في تناول هذه المسألة أن نتبين ماهية المشاكل المتولدة عن التعاريف المفصلة الواردة في المبادئ التوجيهية الدولية المتصلة بالحسابات القومية ، مع الرجوع بخاصة الى " تصنيف وظائف الحكومة " . اما تحليل الممارسات القومية فهو اصعب من حيث أن نعط المعلومات الاساسية لابد أن يكون وليد التنظيم الاداري في كل بلد من البلدان .

ومن بين " مشاكل النطاق " كيفية معاملة الانشطة التالية التي يمكن في الواقع أن تنسب الى الاتفاق الحكومي العام على الصحة أو الى الاتفاق على الوظائف الحكومية الاخرى :

- (أ) الخدمات الطبية في المدارس . ونسبها " تصنيف وظائف الحكومة " الى وظيفة التعليم ، ولكن بعض البلدان تدرجها تحت الصحة (ربما هنا) على ماهية الهيئة المسؤولة) ؛
- (ب) الخدمات الطبية للدفاع العسكري والمدني . ينسبها " تصنيف وظائف الحكومة " في الغالب الى وظيفة الدفاع ؛
- (ج) يبدو أن الخدمات الطبية في السجون يدرجها " تصنيف وظائف الحكومة " تحت ادارة السجون ؛
- (د) " الدور الاجتماعية " ، للصين ، والاطفال ، والمعوقين والحسابين باضطرابات عقلية) ينسبها " تصنيف وظائف الحكومة " الى شؤون الرعاية الا حين يكون الرصد الطبي عنصرا اساسيا ، غير أن اجرا هذا التمييز أمر عسير ؛
- (هـ) التعليم والتدريب الطبيان " يدرجه " تصنيف وظائف الحكومة " تحت التعليم ، ولكن كثيرا ما يصعب فصل التدريب الطبي المقدم في المستشفيات عن حسابات المستشفيات ؛
- (و) البحث الطبي يدرجه " تصنيف وظائف الحكومة " تحت الصحة (بمعزل عن البحوث الاساسية) ولكن تصنيف " نظام النتائج الطائي " بدرجة تحسنت التعليم والعلوم ؛

الجدول ٢ - حساب توزيع لمجموع النفقات الجارية على السلع والخدمات الصحية

لفرنسا ١٩٧٦
(بملايين الفرنكات الفرنسية)

مجموع النفقات الصحية الفرنسية	السلع والخدمات الصحية				
	أخرى (٥)	طبية			
		المجموع	تجارة التجزئة (٤)	المرضى المعالجون (٣)	المرضى الداخليون (١)
(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
					قطاع النفقات الحكومية العامة وإدارة التأمين الاجتماعي (٨)
٨٨٢٤	-	٨٤٦٦	١٤٢٨	٢١٠٠	٤٨٨٨
٨٠٥	٤٧٢	٣٢٨		(٣٨٨)	التنجون الحكوميون (٥)
٤٧٢	-	٤٧٢	١٧٧	٢٠٠	٥٠٠
٢٤٦١	-	٢٤٦١	٦٧٢	١٢٢٠	٣٦٦
					المجموع
١٢٢٢٣	٤٧٢	١١٧٢٦	٢٥٨٨	٣٥٠٠	٥٤٠٠
					نوع النشاط
٥٠٠٥	-	٥٠٠٥	٠	١٠٥	٤٨٩٨
					المستشفيات (١)
٣٢٢٢	-	٣٢٢٢	-	٢٨٨٨	٣٢٤
					الممارسون الطبيون المهتمون المستقلون (٢)
٢٥٠٥	-	٢٥٠٥	٢٥٠٥	-	-
					تجارة التجزئة (٤)
٦٢٤	-	٦٢٤	١٠١	٢٠٤	٠
					الانشطة الطبية الأخرى
٥٧	٤٧٢	-	-	-	-
					الحكومة العامة الانشطة الصحية الأخرى (٣)
١٢٢٢٣	٤٧٢	١١٧٢٦	٢٦٢٧	٣٧٢٧	٥٣٠٠
					المجموع

المصدر: *

- (أ) مقسوم بالإضافة الى ذلك ، في الحسابات الفرنسية ، فيما بين المستشفيات العامة والخاصة وتكاليف الإقامة ، والاجرة ، وتكاليف نقل المرضى -
(ب) مقسوم بالإضافة الى ذلك ، في الحسابات الفرنسية فيما بين الأطباء ، والمساعدين الطبيين والتحاليل المختبرية ، وأطباء الأسنان
وؤسسات العلاج الحراري ، والعلاجات الوقائية .
(ج) مقسوم بالإضافة الى ذلك ، في الحسابات الفرنسية فيما بين الصيدلانية والعيون وتجهيز نظام الأطفال .
(د) التعليم الطبي ، والبحوث الطبية ، وبعض الخدمات الصحية العامة مثل مراقبة المياه والتنظيف الصحي ، وسلامة الصرغى الطرق .
(هـ) يتألف أساسا من تمرير اجور العلاج كلها او بعضها بالإضافة الى شؤون ادارة التمريضات .
(و) الخدمات المقدمة من الجيش ، والسجون ، والسلك الحديدية الوطنية وإمانات معينة ، " سلع وخدمات أخرى " ، (الحقل هـ) .
(ز) تشمل المهتمات اللاربحية .
(ح) مقسوم بالإضافة الى ذلك ، في الحسابات الفرنسية ، فيما بين الأطباء ، وأطباء الأسنان والمساعدين الطبيين .
(ط) مقسوم بالإضافة الى ذلك ، في الحسابات الفرنسية ، فيما بين المختبرات المختصة بالتحليل الطبي ، والمستشفيات ومراكز الرعاية
الصحية ، وؤسسات سيارات الاعاقات ، وؤسسات العلاج الحراري ، وشؤون أخرى .

(ز) الخدمات البيطرية بدرجةها * تصنيف وظائف الحكومة * تحت الزراعة (ولكن تصنيف * نظام الناتج المادي * ينسبها الى الصحة) ؛

(ح) الرعاية الصحية الوقائية يمكن أن تتخذ شكلين : (') خدمات مقدمة الى افراد (التحصين ، وخدمات اكتشاف وجود الامراض) بدرجةها * تصنيف وظائف الحكومة * تحت وظيفة الصحة ؛ (' ٢) خدمات جماعية (مثل خدمات مراقبة المياه ، وفحص الافذية والتخفيف من التلوث ، وما أشبه ذلك) بيد وأنها تدرج في معظمها تحت * شؤون وخدمات الاسكان والتسهيلات المجتمعية * ؛

(ط) التأهيل المهني والاجتماعي (معالجة عقابيل الفرفروالعجز وما الى ذلك) ويرد في المصنف المستقل للاحصاءات الصحية الصادر في جمهورية ألمانيا الاتحادية تحت عنوان (Krankheitsfolgeleistungen) ، ولكن ليس من الواضح أنه مدرج تحت الرعاية الصحية في الحسابات القومية ومن المفروض ان هذه الخدمات بدرجة في الاوصاف العامة لوظيفة الصحة في * تصنيف وظائف الحكومة * ولكنها تتطلب ذكرا خاصا .

و * نطاق * الخدمات الصحية بحسب * نظام الناتج المادي * يطابق في خطوطه العامة نطاقها المحدود في * تصنيف وظائف الحكومة * فيما عدا الاستثناءات المذكورة أعلاه .

وهذه الاسئلة المثارة حول نطاق وظيفة الصحة ، ولا شك أنه يمكن إثارة غيرها (ناشئة كلها عن غموض مفهوم " الرعاية الصحية " . والمبادئ التوجيهية الدولية لا يمكنها أن تصنع قالبا جامدا يتوقع من كل الاحصائيين ان يصفوا بهاناتهم على فراره ، والكثير من الامر يتوقف على الاختلافات فيما بين شتى البلدان من حيث المصادر والهيكل الادارية التي ينبغي أن تستند فيها الهيات . يضاف الى ذلك أن مجال النفقات المعنية فيما يتعلق بالكثير من البنود المذكورة أعلاه هي أقل من أن تشكل عبء جدي في سبيل امكانيات المقارنة الدولية . ومع ذلك ، فإن شمة نقاط يفيد بشأنها ايضاح المبادئ التوجيهية الدولية ، ولا سيما * تصنيف وظائف الحكومة * .

كذلك من المستصوب التمييز ، وذلك في الحسابات القومية ان امكن والا فقي تقديرات مجموع استهلاك الجماعة الطافية على أية حال ، بين :

(أ) الانشطة الصحية الاساسية بما فيها المستشفيات ، وممارسي الطب وطب الاسنان ، والادوية ، والادوات . ويمكن أن تعتبر هذه الخدمات عموما قابلة للنسبة الى افراد . كما يمكن ، بالاستناد الى الدراسات الاستقصائية للاسـر المعيشية ، تقسيمها فيما بين مجموعات وفئات من الاسر المعيشية ؛

(ب) الأنشطة المرتبطة ، بمقدار ما يمكن تمييزها على حدة ، بما فيها الإدارة ، والتعليم والبحث الطبيان ، والخدمات الطبية في المدارس والمؤسسات الدفاعية ، التي ينهض في العادة اعتبارها خدمات جماعية .
ومن الضروري أيضا توفير معلومات كاملة عن ماهية ما تغطيه بالضبط كل مجموعة بعينها من الاحصاءات ، وبخاصة عن كيفية التوفيق بين أرقام الاتفاق فيها وبين الأرقام الواردة في احصاءات الحسابات القومية .

سادسا - تحقيق تكامل الاحصاءات المتعلقة بالخدمات التعليمية

يتأثر تصميم الاحصاءات التعليمية ، لاسمالة ، بالهياكل المؤسسية ، وهي تختلف اختلافا شاسعا فيما بين البلدان ، وهنا على مبادرة منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، أحرز تقدم كبير في تلك المهمة الصعبة ، مهمة الاستدلال على العناصر المشتركة في نظم التعليم وتصنيفها ومن ثم تهيئة اطار مشترك لتحليلها ، وسنشير هنا الى عدد من المشاكل في الاحصاءات التعليمية لها علاقة باستخدامها لاغراض التحليل بالترابط مع احصاءات اجتماعية واقتصادية أخرى .

ألف - مصادر البيانات

ان أهم المصادر لأغلبية الاحصاءات الجارية عن التعليم سواء كانت بالاشخاص أم بالاموال ، هي السجلات الادارية للمؤسسات التعليمية والسجلات الحسابية للسلطات العامة . غير أن مثل هذه السجلات لا تتعلق في العادة بالانشطة في القطاع العام . ويلزم لسد الثغرات عموما اللجوء الى طرق أخرى تتخذ في العادة شكل استفسارات خاصة صغيرة النطاق . ويمكن بالنسبة الى المنظمات والمؤسسات التي توفر التعليم خارج اطار النظام الذي تدبره الدولة مواجهة صعوبات بالغة في الوصول الى المعلومات المطلوبة وخاصة في الحصول عليها في شكل يضاحي ببيانات القطاع العام .

ومن المصادر التكميلية في هذا الخصوص الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية ، التي تتسم بعزبة التنكين في ربط البيانات المتصلة بالتعليم بخصائص المستجيبين الأخرى ، من امثال مكان السكن والمهنة والمؤهلات الثقافية وتكوين الأسرة المعيشية والدخل . كذلك يمكن للدراسات الاستقصائية المتعلقة باستخدام الوقت أن تضيف معلومات مفيدة ، كالدراصة في البيت على سبيل المثال . وأخيرا ، تتضمن تعدادات السكان في العادة معلومات عن مختلف نواحي التعليم ، ويمكنها أن تتيح تحليلات مفصلة جدا تربط مواظبة الافراد وانجازاتهم التعليمية بمجموعة متنوعة من الخصائص الاجتماعية والديمغرافية والاقتصادية . بيد أن من مساوئ بيانات التعدادات التأخر في نشرها وقلة حالات جمعها . وعلى ذلك فان من الأهمية بمكان أن تكون أبواب التصنيف التي تستخدم في الاستقصاءات العينية مشقة مع تلك التي تستخدم في التعدادات .

ب* - الاحصاءات المتعلقة بالطلاب

١ - الالتحاق

ان أكثر الاحصاءات التعليمية شيوعا من حيث الاستعمال لأغراض المقارنات الدولية أو فيما بين الفترات الزمنية فضلا عن اغراض تخطيط السياسات هي احصاءات الالتحاق : أي عدد التلاميذ الملحقين بمستويات التعليم المختلفة . وقد وضعت منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، التصنيف الدولي الموحد للتعليم (ISCED) (٤٤) الذي يستخدم الان على نطاق واسع لتوحيد تلك الاحصاءات . وهو يميز بين المستويات الرئيسية الثلاثة - المستوى الاول والمستوى الثانوي والمستوى الثالث ، أي التعليم العالي) - على أساس اضمون ما تعلمه الدروس المتاحة - واحصاءات الالتحاق وغيره من نواحي النظم التعليمية تجمع بين البلدان المختلفة وتشرها اليونسكو في " الحولية الاحصائية " التي تصدرها . وفي كثير من الحالات يعبر عن البيانات المتعلقة بالالتحاق في شكل نسب الملحقين الى الجماعة السكانية في الفئة العمومية التي تعد عموما الفئة العمرية المعتادة أو الرسمية للمستوى المعني .

ونجد هنا ايضا أنه لا محالة من أن يجعل تنوع النظم التعليمية في مختلف البلدان ، وتكرر تعديل تلك النظم اماكن المقارنة الدولية في شؤون من أمثال نسب الالتحاق في المستويات المختلفة أمرا غير مؤكد ، ومن أمثلة ذلك :

(أ) لا ينتمي بعض التلاميذ في كل مستوى من المستويات ، ولا سيما في البلدان النامية ، الى الفئة العمرية المعتادة للمستوى ، وبذلك يزيغون حقيقة المستوى . وعلى هذا تكون النسبة المجتمعة للمستويين الاول والثاني مؤشرا اضمن بكثير لاغراض المقارنات الدولية ؛

(ب) وتنشأ المشكلة نفسها بالنسبة الى التعليم العالي ، حيث تنشر اليونسكو نسبة الطلاب الملحقين الى جماعة السكان المنتمين الى الفئة العمرية ٢٠ - ٢٤ . ان الواقع أن البيانات المتعلقة بالطلاب المعدة على أساس سنوات الاعمار الفردية تدل ، مثلا ، على أن عدد الطلاب الذين ينتمون الى الفئة العمرية القياسية تلك لا يزيدون عن النصف الا يقليل في فرنسا ، ويقبلون عن الثلثين في جمهورية ألمانيا الاتحادية والمملكة المتحدة . (٤٥) واذا كانت اعداد الملحقين بحسب العمر غير متوفرة ، أو يتم عرضها ، فان استعمال نطاق عمري أوسع ، مثال ذلك من ١٧ الى ٢٧ ، قد يكون اكثر دلالة .

(ج) وهناك مشاكل كثيرة في تحديد انواع المؤسسات التي ينبغي ادراجها في كل مستوى . وتكشف مقارنة البيانات التي تزود بعض البلدان المنظمات الدولية بها عددا من التفسيرات المتباينة . وبالنسبة الى التعليم العالي ، نلاحظ انه

ليس ثمة من اتساق في معاملة الطلاب غير المتفرغين أو أنواع المعاهد غير الجامعية وغيرها من المعاهد الخاصة التي توفر برامج دراسية من أمثال " الجامعة المفتوحة " في بريطانيا و " المدارس المهنية " في جمهورية ألمانيا الاتحادية .

٢ - المواظبة والتنقيب

من الحقائق المؤسفة أن أعداد المتحقيين الدرجة في المسجلات المدرسية لا تدل بالضرورة على انتظام المواظبة على حضور الدروس ككل الانتظام . وسجلات الالتحاق تنظم في العادة وتبلغ إلى السلطات التعليمية ، وقد تتخذ ، على سبيل المثال ، أساسا لرصد الاعتمادات وتخصيص اللوازم والمعدات وما أشبه ذلك ، كما أن مدبري المدارس والمدرسين قد يحتفظون بمسجلات مواظبة يومية لأغراضهم الإدارية الخاصة ولضبط التنقيب . ولكن قد لا يكون من المؤلف بالدرجة نفسها حساب أرقام المواظبة وإبلاغها لأغراض الإحصاءات المحلية أو القومية . وسع هذا فان من الجلي أن مدى التنقيب مؤشر على فعالية النظام التعليمي ، ومن شأنه أن يتسم بالتقلب محليا " وموسميا " بحسب البعد عن المدرسة وسبب عوامل أخرى . إلا ان الإصرار على تقديم تقارير منتظمة متكررة عنه قد يؤدي إلى الأثقال على النظام الإحصائي . وعلى ذلك فان ثمة بهرات قوية لاجراء دراسات عينية دورية يمكن في الوقت نفسه أن تتقصى ، والخلفية الاجتماعية وغيرها من الظروف المؤدية إلى معدلات تنقيب مرتفعة ، أو منخفضة) بشكل خاص .

٣ - الدراسة في الخارج

يجب تكييف دلالة نسب الالتحاق القومية ، ولاسيما في المستوى الثالث ، بالأعداد الكبيرة المتماظمة من الطلاب الذين يدرسون في الخارج ، وبخاصة من ينتمون منهم إلى البلدان النامية . وهذا الرقم الهام لانسجله البلدان " المرسله " وقد يتبنى اقتراحه كإضافة ممكنة إلى رصيد المعلومات لو كان هناك عدد كاف من البلدان النامية ، والمتقدمة النمو) تستطيع توفير مثل هذه المعلومات .

ويبدو من الإحصاءات التي جمعتها اليونسكو (٤٦) والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية من البلدان " المرسل إليها " أن حوالي ٩٠٠ ٠٠٠ من طلاب المستوى الثالث موجودين خارج بلادهم أكثر من نصفهم طلاب ينتمون إلى بلدان نامية موجودة في بلدان متقدمة النمو . ويمكن أن تعتبر حركات الطلاب المتقاطعة هذه نوعا من أنواع نقل التكنولوجيا بالمعنى الواسع يتسم بدلالة اجتماعية بالغة ويستحق تحليلا أكمل .

٤ - المؤهلات المحرزة

تتضمن " الحولية الاحصائية لعام ١٩٨١ " الصادرة عن اليونسكو ، بالنسبة الى المستوى الثالث فقط ، عدد الخريجين ، مثال ذلك " من أكلوا دراساتهم بنجاح " . والارقام موزعة بين المستويات ٥ و ٦ و ٨ وحسب ميادين الدراسة ، والاحصائيات القومية توفر مدى من المعلومات أوسع من ذلك بكثير عن اعداد الذين يحصلون على مؤهلات محددة ولكن نظرا الى المشاكل المعروفة من حيث امكان المقارنة فيما بين مختلف المؤهلات القومية يصعب علينا معرفة ما اذا كان اجراء تحليل اكثر تفصيلا من تحليل اليونسكو أمرا علميا في الوقت الحاضر . وكما نشير الى ذلك أدناه يجرى الان تنسيق المؤهلات المهنية داخل الجامعة الأوروبية وان كان يسير بخطى وثيدة .

والتحليل المنهجي لاعداد الذين ينتقلون من مرحلة الى مرحلة في العملية التعليمية يتطلب بيانات عن الداخلين والخارجين ، بالمؤهلات المطلوبة أو بدونها في كل مرحلة من المراحل والمدة التي قضاها في كل مرحلة . ويمكن أن يتخذ هذا شكل صيغة الرصيد البشري / الحركة التي اقترحها " ريتشارد ستون " ومثل عليها في تقريره الى الأمم المتحدة " نحو نظام للاحصائيات الاجتماعية والديمغرافية " (٤٧) وتخدم هذه الاداة الاحصائية غرضا مفيدا سوا في تحليل الهيكل المتغير للنظام التعليمي ما أو في وضع اسقاطات ، على أساس نسب الاتجاهات الانتقالية ، تستخدم كدليل على احتياجات المستقبل .

٥ - ميادين الدراسة

وضعت اليونسكو تصنيفا لميادين الدراسة في اطار تصنيفها الدولي للتعليم وينتشر استخدام هذا التصنيف في احداث الحوليات ولكن أساليب العرض متفاوتة . وهذه الاختلافات تدعو الى الاسف نظرا الى الاهمية التي تعلق على هذه البيانات في تقييمات النظم التعليمية .

٦ - التدريب المهني

لا تتوفر الا بالنسبة الى عدد قليل من البلدان معلومات شاملة أو جيدة التحديد عن التدريب المهني النظامي ، أي التدريب لمهنة محددة أو فئة من المهن محددة . والمشكلة الاحصائية التي تواجهنا في هذا بعزل عن مشكلة التعريف هي أن مثل هذا التدريب يمكن أن يجرى داخل النظام التعليمي العادي او خارجه (ولاسيما في نطاق المؤسسات) . وحجم نظم التدريب المهني ونمطه

ومدى قبوله للمقارنة تحظى كلها في الوقت الحاضر باهتمام بلدان الجماعة الأوروبية التي يوجد فيها ، كما قد يوجد في غيرها ، طلب شديد على المزيد من المعلومات ولاسيما بالنظر الى الحاجات الجارية الى تدريب واعادة تدريب يناسبان تغيير المتطلبات الاقتصادية والتكنولوجية للقوة العاملة . غير أن التمييز بين التدريب العام والمهني صعب التطبيق وجميع الاحصائيات في هذا المجال امر صعب (٤٨) .

جيم - مقاييس التحصيل والانجاز في التعليم

بوجه الاهتمام من سنوات عديدة الى المفهوم النظري والاحصائي لـ "الرسائل البشرية" بوصفه عاملا قابلا للقياس في التنمية وكذلك لاغراض التصدي لمشاكل عملية في تخطيط القوى العاملة على نحو يساهم عرض وطلب ذوي المؤهلات أو المنجزات التعليمية المعينة . والصادر الرئيسية للبيانات في هذا المجال هي تعدادات السكان والتي تستكمل أحيانا باستقصاءات عينية للأسر المعيشية .

ومن المقاييس الأساسية مدى الالمام بالقراءة والكتابة ، وهو مقياس يحتل مكانة بين المؤشرات الاجتماعية في الكثير من المصادر . وبيانات الالمام بالقراءة والكتابة تستمد في معظمها من تعدادات السكان ولكن تلك البيانات تعيل الس اعتماد على افادات المستجيبين عن قدراتهم على القراءة والكتابة . ويرى البعض أن هناك طريقة أدعى الى الثقة هي اجراء اختبارات فعلية للالمام بالقراءة والكتابة وذلك ، على سبيل المثال ، في اطار دراسة استقصائية عينية أو دراسة خاصة لاحقين للتعداد .

وثمة مقياس احصائي ثان يتألف من تسجيل اعداد ونسب الذين مروا بمراحل مختلفة من مراحل النظام التعليمي . ومثل هذه القياسات تستمد هي ايضا بوجه عام من تعدادات السكان ، ولكنها تستكمل بدراسات استقصائية للأسر المعيشية في كثير من الاحيان . وتصدر اليونسكو احصائيات في شكل نسب مئوية الى مجموع السكان للذين تلقوا التعليم في كل من خمس مراحل (لولم يتلقوا تعليما على الاطلاق) ، بحسب الجنس ، وذلك عموما فيما يتعلق بجماعة السكان البالغين من العمر ٢٥ عاما فأكثر ، مع فصل السكان الحضرين عن الريفين في بعض الحالات . ومع أن ١٣٦ بلدا توفر بعض المعلومات لهذا الغرض ، فانها معلومات ناقصة في الكثير من الاحيان . ويمكن اتخاذ مقياس يدل لـ "رصيد التعليم" بالاستناد الى "سنوات التعليم المنجز" .

دال - المقاييس الاقتصادية

١ - النفقات

تزداد احصاءات النفقات التعليمية في عدة مصادر دولية ولكن مع اختلافات كبيرة من حيث مدى التغطية والتعاريف ، وهناك مصدران لندا نطاق عالمي هما " الحولية الاحصائية " (الفرع ٤) التي تصدرها اليونسكو و " حولية احصاءات الحسابات القومية " التي تصدرها الأمم المتحدة . وبيانات اليونسكو اكثر تفصيلا في الكثير من نواحيها ، وهي تذكر النفقات الجارية بحسب مستوى التعليم وكذلك بحسب نوع التكاليف (الادارة ، وأجور المدرسين والموظفين والمساعدين ، والمساكن التعليمية ، والمنح الدراسية ، وخدمات الرعاية) . ولكنها ، من جهة اخرى ، تختلف عن " نظام الحسابات القومية " من حيث انها تقتصر على النفقات العامة ، بما فيها الاعانات السنوية للتعليم الخاص) .

وتتم حولية الحسابات القومية ، لعام ١٩٨٠ (الصادرة عن الامم المتحدة عن استجابة اضيح نطاقا بكثير في نطاق الاستجابة الى اليونسكو ، سواء من جانب البلدان المتقدمة النمو والنامية . فالحولية تذكر حوالي ١٤٠ بلدا ذات اقتصاد سوقي ، ولكن ٥٧ بلدا منها فقط ، ١٧ بلدا متقدم النمو و ٤٠ بلدا ناميا) تقدم أية معلومات عن الانفاق الحكومي العام على التعليم (وهي في معظمها نفس البلدان التي تقدم ارقاما عن وظيفة الصحة) بالقياس الى حوالي ١٥٠ بلدا ذات اقتصاد سوقي تقدم شيئا من المعلومات الى اليونسكو . كما نجد ان ١٤ بلدا فقط رستة بلدان متقدمة النمو وثمانية بلدان نامية) من تلك البلدان السبعة والخمسين تذكر الانفاق الحكومي العام بحسب الفئة الاقتصادية (الاستهلاك النهائي ، والتحويلات الجارية غير المستردة ، وتكوين رأس المال ، والاعانات ، وما الى ذلك ، وان عددا منها لم يقدم بيانات عن التحويلات . وتذكر البلدان الثلاثة والابتعون الباقية الانفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي .

وقد يكون احد اسباب ضعف الاستجابة الى الامم المتحدة بالقياس الى الاستجابة الى اليونسكو أن نظام الحسابات القومية هو في أساسه نظام متكامل يتطلب تحليلا كاملا للانفاق الحكومي على كل الوظائف . اما متطلبات اليونسكو فيمكن تلبيتها بمعزل عن اطار محاسبة قومية من أجل التحليل العام لصروفات الحكومة . ومن الجلي أنه بعيد السعي الى توثيق عرى التوافق بين المتطلبات الاحصائية لليونسكو وبين اصطلاحات المحاسبة القومية ، ولكن ينبغي الا ينسب عن بالنا أن الكثير من البلدان على ما يبدو ، غير قادرة على توفير بيانات تفي بكامل متطلبات تصنيف " نظام الحسابات القومية " للنفقات بحسب الوظائف ، وبالتالي فلا ينبغي لنا أن نتجاهل خطر تضيق نطاق الاستجابة .

والهونسكو لا تغطي الاتفاق الخاص على التعليم ، وهو يشمل عموما الهيئات اللاربحية) . ولكن واحداً ومخصين من البلدان ذات الاقتصاد السوقي ، (٢١ بلداً متقدم النمو و ٣٠ بلداً نامياً) تقدم بيانات عنه لحولية الامم المتحدة (لعام ١٩٨٠) اما مجموع الاتفاق الجارى على التعليم العام والممول من مصادر خاصة (" مجموع استهلاك الجماعة السكانية) ، وهو أوسع الاقرار بتعبئته ، فلا يمكن استخلاصه ، فيما يتعلق بالبلدان ذات الاقتصاد السوقي ، من البيانات المقدمة الى الامم المتحدة الا بالنسبة الى ٣٦ بلداً (١٤ بلداً متقدم النمو و ٢٢ بلداً نامياً) . وتوفر الحولية ايضاً ارقاماً بالنسبة الى ستة بلدان تأخذ بنظام الناتج المادى ، ولكنها لا تتعلق في بعض الحالات الا بالنفقات المادية أو المتصلة بالمادية ، وهي تتعلق في جميع الحالات بصفة أوسع تدرج التعليم مع الترفيه والثقافة وما الى ذلك . ومع هذا فان الدراسات الخاصة التي أجريت لأغراض مشروع المقارنات الدولية تدل ايضاً بدرجة كافية من الاستمرار انه يمكن بالنسبة الى عدد كبير من البلدان ايجاد ارقام مقربة جداً من البيانات القابلة للمقارنة فيما يتعلق بمجموع النفقات الجارية العامة والخاصة بالنسبة الى التعليم (كما بالنسبة الى الصحة) على الاسس التي يقوم عليها " نظام الحسابات القومية " .

٢ - الحسابات التابعة الخاصة بالتعليم

أشير في الفرع " هـ " من الفصل الرابع أعلاه الى فائدة الحسابات التابعة التي تضم كل الحركات المالية المتصلة بوظيفة معينة - متداخلة ، عند الاقتضاء ، مع وظائف اخرى ولكن متصلة ، من حيث المبدأ ، مع البيانات الواردة في الحسابات القومية . وفي فرنسا وضع المعهد القومي للإحصاءات والبحوث الاقتصادية حساباً تابعاً مثل هذا بالنسبة الى التعليم (٩) (Le compte de l'éducation et de la formation) وبين الحساب التابع بشكل منفصل عدداً من الأنشطة المتعلقة مثل الخدمات الصحية المدرسية ، والابحاث التعليمية والالعاب الرياضية المدرسية الالزامية ، والتدريب في المؤسسات ، والتدريب العسكرى ، ووسائل النقل المدرسية وهي أنشطة قد لا تدرج في أية ارقام اخرى عن النفقات التعليمية .

ها* - العوامل الاجتماعية المرتبطة بالتعليم

ان تعدادات السكان بعد ذاتها ، من حيث انها تشكل قواعد بيانات ذات أغراض متعددة ، تتيح امكانات عديدة للتبويب المتقاطع للتجربة التعليمية تجسّد الخصائص الديمغرافية والاجتماعية الاقتصادية . والبيانات المنفصلة تبين على الأقل ارتباطات تجسّدية بين الانجازات التعليمية (التي يمكن التعبير عنها في حدود

المستويات المحرزة أو المؤهلات أو طول مدة التعليم المدرسي) والسهنة، والجنس والعمر، والمناطق المحلية وما إلى ذلك، كذلك نجد أن تقارير الاستقصاءات الميدانية للقوة العاملة الصادرة عن المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية تتضمن، بصورة دورية، معلومات عن التحصيل التعليمي للعامل (السنة التي انتمى فيها التعليم التفرغي وأعلى مستوى محرز، وميدان الدراسة) الذي يمكن ربطه بمهنة العامل الحالية أو قطاع النشاط الذي يعمل فيه حاليا.

والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية التي تتضمن معلومات عن الانجازات التعليمية يمكن أن تنتج تهيئات متقاطعة مماثلة. مثال ذلك أن الدراسات الاستقصائية العامة للأسر المعيشية التي أجرتها السلطنة المتحدة عن عام ١٩٦٩، وهي تربط المكاسب بالتعليم بين أعضاء القوة العاملة، بينت أن ٨٠ في المائة من بين الرجال الذين درسوا في الجامعات كانوا يكسبون أكثر من ١٠٠ جنيه استرليني في الأسبوع بالقياس إلى ٥٠ في المائة من الرجال الذين درسوا في مؤسسات أخرى من المستوى الثالث و ٣٥ في المائة من الرجال الذين اتتمن تعليمهم المتفرغ في مدارس أولية أو ثانوية. (٥٠) وتجمع في السلطنة المتحدة أيضا تفاصيل عن الطبقة الاجتماعية لـ (آباء) الذين يدخلون الجامعات، وفيها تبين أن ما يقرب من ثلاثة أرباعهم ينتمون إلى "أعلى" طبقتين (من بين الطبقات الخمس "العليا" في حين أن داخلي الجامعات لا يكونون غير ربح مجموع السكان البالغين من العمر ١٨ عاما) (٥١) ونجد هنا أيضا أن السجلات الجامعية تنتج إجراء تحليل مفيد لطلاب الجامعات الفرنسية بحسب الطبقة الاجتماعية السهنية للآباء يمكن مقارنته بتكوين الجماعية السكانية الفرنسية في الأعمار ذات الصلة كما يتبين من تعداد السكان. ونتائج ذلك التحليل ملخصة في الجدول ٣، وهي تكشف عن التفاوت المألوف الشديد فيما بين الفئات الاجتماعية من حيث الحصول على تعليم من المستوى الجامعي.

ويبدو أن مثل هذا التحليل لمستويات التعليم بحسب الفئات الاجتماعية يتم بأهمية خاصة بالنسبة إلى تخطيط المرافق التعليمية في المستقبل، ولا سيما في المستوى الثالث. وعلى هذا فإن مجرد استيفاء البيانات الديمغرافية للسكان بحسب الفئات العمرية (مثل ذلك بالنسبة إلى أعداد السكان البالغين العمر الاعتيادي لدخول الجامعات)، مع إقبال تفاوت السكان بحسب الفئات الاجتماعية، قد يكون أمرا مضملا إلى درجة خطيرة لو تغيرت نسبة السكان في كل من الفئات الاجتماعية. فإذا ازدادت، مثلا، نسبة السكان في الفئات الاجتماعية - السهنية "العليا" بما تنضم به من معدلات عالية من حيث المشاركة في التعليم الجامعي، كما حدث ذلك في عدة بلدان، فإن من الممكن أن يزداد عدد الطلاب الذين يلتحقون بالجامعات بنفسية تنوع على نسبة التغير الديمغرافي. وعلى ذلك فإن من المحتمل أن يتحدد "الطلب" على التعليم في المستقبل، من جملة ما يتحدد به، بالتغيرات في الهيكل الاجتماعي بالإضافة إلى العوامل الديمغرافية.

والارتباط بين التحصيل التعليمي والمهنة المزاولة فيها بعد يمكن تبينه أيضا من الفئات التصنيفية الواسعة في تعدادات السكان بيد أنه يمكن الحصول على معلومات أكثر تفصيلا في بعض البلدان من دراسات استقصائية خاصة ، من بينها مثلا الاستبيانات التي توجه إلى طلاب سابقين ولكن الصعوبات المواجهة في التسجيل الدقيق للوقت الإضافي تحد من قيمة هذه الأساليب . وخشية تغطية فترات أطول ، يشجع المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية على دراسة الانتقال في التعليم السنوية حياة العمل باستخدام استقصاءات عينية تربط التجربة التعليمية بالسنة بعد مرور عشر سنوات على الانتهاء من التعليم التفرغي .

الجدول ٣

توزيع طلاب الجامعات بحسب الاصل الاجتماعي المهني
في فرنسا

التوزيع بنسب مئوية		
مجموع السكان (أ)	الطلاب المتحقون (ب)	
٩٥	٤٥	المزارعون
٢٠	٠٤	العمال الزراعيون
٨٧	١٠٩	المتقنون
٨٣	٣٣٧	المهن الحرة وكبار المدبرين
٨٥	١٧٥	المدبرون من المستوى الاوسط
٨٧	٩١	المتقنون الكتابيون
٤٠٧	١٢٩	العمال اليدويين
٢٥	٠٩	موظفو الخدمات
٢١	٦٤	آخرون
٩١	٢٨	لا مهنة
١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	المجموع

المصدر : معهد الاحصاءات والبحوث الاقتصادية (Données sociales, edition 1981)

مجموع السكان مأخوذ من الجدول ٢٢٥ ، والطلاب من الجدول ٢٣٢ .

(أ) لعام ١٩٧٥ .

(ب) لعام ١٩٧٧/٧٨ : يخص الطلاب الفرنسيين المتحقين بجامعات
تتولى بأموال عامة .

سابعا - تكامل الاحصاءات المتعلقة بالسكان والمستوطنات البشرية

لاحظنا في الفصل الاول أعلاه أن تعدادات السكان والاسكان تعدد بحسب ذاتها مصدرا ثرا لمجموعة كبيرة من البيانات الاجتماعية والديمقراطية والاقتصادية التي يمكن تحقيق التكامل بينها وسقنا بعض أمثلة لتقنيات المتقاطعة في الفصول اللاحقة عن الخدمات الصحية والتعليمية . وتلخص في هذا الفصل شتى البيانات المتاحة عن أحوال الاسكان وما يتصل بها من موضوعات المستوطنات البشرية . وهنا أيضا نتخذ بيانات التعدادات بمثابة أسس للمقارنة وتمتثل في العادة بطائفة متنوعة من الاحصاءات المستقاة من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية واحصاءات الاسكان الجارية .

ألف - البيانات الأساسية

١ - تعدادات الاسكان

ادجت معظم الموضوعات الأساسية للتعدادات في مبادئ توجيهية فسي المنشور الصادر عن الامم المتحدة بعنوان " مبادئ وتوصيات لأغراض تعدادات السكان والاسكان " (٥٢١) وتعرض البيانات الدولية ، المستمدة أساسا من العقد التعدادي ١٩٦٥ - ١٩٧٥ ، مشفوعة ببعض الارقام الاضافية المستقاة من مصادر أخرى ، فسي خلاصتين صادرتين عن الامم المتحدة : " خلاصة احصاءات الاسكان ١٩٢٥ - ١٩٧٧ " و " خلاصة الاحصاءات الاجتماعية ١٩٧٧ " (٥٢١) وتعرض بيانات احداث تنتمي بهام ١٩٨٣ ، في المنشور الصادر عن الامم المتحدة بعنوان " خلاصة احصاءات المستوطنات البشرية ، ١٩٨٣ " (٥٤١)

وتبين خلاصات الاحصاءات السكانية والاجتماعية هذه أن جميع البلدان تقريبا قادرة على تقديم بعض المعلومات عن معظم موضوعات الاسكان الاساسية . وهناك بعض الاستثنائات الهامة التي نشير اليها أدناه ، وهي قد تدل على وجود صعوبات في جمع البيانات تواجهها بعض البلدان من حيث اتباع توصيات الامم المتحدة جميعا . وهذه الصعوبات تغل بدورها بإمكانات ايجاد احصاءات متكاملة فيما يتعلق بالاسكان :

(أ) خصائص المباني (عمر البنى ونوع المواد الانشائية) . لا ترد في الخلاصة أية أرقام عليها . وأهم المعلومات ذات العلاقة بنوع الرصيد السكاني قد يكون عمر السكن . غير أنه لا يحتمل أن يعرف هذا العمر الكثير من الساكنين وقد ينبغي لذلك التحقق منه عن طريق اجراء دراسات استقصائية خاصة أو بالرجوع الى السجلات

الإدارية . وتبين الدراسات التي أجراها الاتحاد الاقتصادي الأوربي عن عصر
الإرسدة الإسكانية وجود تقديرات في هذا المجال بالنسبة الى عدد من الدول
الأوربية ؛ (٥٥)

(ب) نظام توريد المياه (داخل المسكن أو خارجه) . تقدم معظم البلدان
بعض المعلومات في هذا الخصوص والبيانات الواردة في " خلاصة احصاءات الاسكان " .
تتعلق بالمناطق الحضرية فقط . الا أن " خلاصة الاحصاءات الاجتماعية " تتضمن
احصاءات منفصلة عن المناطق الحضرية والمناطق الريفية بالنسبة الى حوالي ٧٠ بلدا
ناميا . كما تقدم بيانات جمعيتها منظمة الصحة العالمية بالنسبة الى ٩١ بلدا ناميا
عن عامي ١٩٦٢ و ١٩٧٠ (تمثل نتائج تحقيقات خاصة) . وهناك حاجة الى بذل
مزيد من الجهود من أجل توسيع وتنسيق (ما يستمد من التعدادات والدراسات
الخاصة عن معلومات عن توريد المياه ؛

(ج) مدفوعات الايجار / بما فيها بيانات عن الخدمات المشمولة) . لا تذكر
معلومات عن مدفوعات الايجار الا بالنسبة الى حوالي واحد من ثلاثة بلدان ، وهي
ستقانة من احصاءات الحسابات القومية . ونظرا الى الصعوبات الواجبة في تعريف
احكام وشروط الايجار وفي التعامل مع المالكين المقيمين ، فقد يمكن الشك في فائدة
محاولة استقانة المعلومات عن الايجارات في تعداد عام .

(د) الاحياء المتخلفة وستوطنات القاطنين بوضع اليد . " خلاصة
الاحصاءات الاجتماعية " و " خلاصة احصاءات الاسكان " احصاءات عن عدد سكان
المناطق الحضرية الذين يعيشون في " الاحياء المتخلفة وستوطنات القاطنين بوضع
اليد " . ولا تقترح أية تعاريف موحدة لهذه الالفاظ ، ولا عناصر لذلك من أن تكون فائدة
المقارنات الدولية لهذه المفاهيم غير المعرفة تعريفا دقيقا مرضة للشك .

٢ - احصاءات التشييد

من البيانات التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالمعلومات التي توردها التعدادات عن
أحوال الاسكان ، الاحصاءات المتعلقة بتشبيد المساكن الجديدة (وتعمير المساكن
القائمة) . وتورد كل من " خلاصة احصاءات الاسكان " و " خلاصة الاحصاءات الاجتماعية " .
جدول خاصة بالسنوات الاخيرة عن تشبيد المساكن الجديدة بحسب عدد الوحدات
المشيده ، وهي تشمل عموما تجديد المساكن وتحولها وتوسيعها ، مع محسولات
التشييد بالنسبة الى ١٠٠٠ من السكان . وتستقي هذه الارقام في العادة من
السجلات الادارية (وأحيانا من رخص التشبيد الصادرة) . وعدد البلدان النامية
التي تقدم ارقاما في هذا المجال قليل نوعا ما (حوالي ٣٠ بلدا) ، ولكن تغطية
البلدان المتقدمة النمو تكاد تكون كاملة . الا ان كل منشور يضيف اندازا . بأن
الاحصاءات المعنية من نوعية التدنية في كثير من الاحيان .

وعدم كفاية المعلومات المتعلقة بتشبيد المساكن بيد وكثيرة خطيرة التفرع ما بالنسبة الى أي تقييم للتقدم المحرز في ميدان الاسكان . يضاف الى ذلك أن نسبة حاجة الى أرقام مجمعة للمساكن الجديدة التي تم تشبيد ها على مدى عدد من السنوات الاخيرة توضع بارازا رصيد المساكن المهيمن في آخر تعداد لكي يتسنى تهيئة مؤشر تقريبي للتغيرات الحاصلة في نوعية رصيد المساكن .

وقد اصدرت الامم المتحدة في عام ١٩٦٨ توصيات مفصلة فيما يتعلق باحصاءات التشبيد . (٥٦) واصدر مؤتمر الاحصائيين الاوروبيين ملحقا لتلك التوصيات يتضمن موضوعات اضافية ذات أهمية خاصة بالنسبة الى البلدان الاوروبية ، كما اصدر اضافة لاحقة باحصاءات تكاليف واثمان بناء المساكن . (٥٧) وهذه التوصيات تشكل القاعدة التي يستند اليها الاتحاد الاقتصادي الاوروبي في اصداره بانتظام لـ " النشرة السنوية لاحصاءات الاسكان والبناء الخاصة بأوروبا " .

٣ - احصاءات المستوطنات البشرية

ان خلاصة احصاءات المستوطنات البشرية ، ١٩٨٣ * توسع نطاق الموضوعات بالقياس الى " خلاصة احصاءات الاسكان " . وتلك الخلاصة الجديدة ، التي تستند الى استبيان وجه الى الحكومات في عام ١٩٨٤ ، تصنيف بيانات مفصلة عن أكبر أربع مدن تزيد نفوسها عن ١٠٠ . ٠٠٠ في كل بلد من البلدان . وهي تتضمن بيانات عن السكان بحسب نوع النشاط وفروع العمالة والمهنة ، والمواظبة المد رسمية والامية ، ومدى الاقامة والسكان الاصليين والمولودين خارج البلاد ، وتشبيد المساكن في السنوات الاخيرة . وترد معظم هذه الموضوعات في تعدادات الاسكان . كذلك يتضمن استبيان المستوطنات البشرية عدد ا من الموضوعات الجديدة عن المقومات الهيكلية الاساسية والخدمات في البلدان والمدن والمناطق المغطاة وذلك على الوجه التالي :

(أ) النقل والطاقة والمواصلات :

' ١ ' أطوال الطرق (بحسب الانواع) ؛

' ٢ ' مركبات الطرق المستعملة (بحسب الانواع) ؛

' ٣ ' مجموع استهلاك الطاقة الكهربائية واستهلاك الاسر المعيشية للطاقة الكهربائية ؛

' ٤ ' اجهزة الراديو والتلفزيون والاعداد المنشورة من الصحف اليومية .

(ب) الصحة والخدمات الصحية :

عدد العاملين في الطب وطب الاسنان وما أشبه ؛

(ج) التلوث البيئي :

توليد الفضلات الصلبة .

باء - التكامل الاحصائي

يستطلع هذا الفرع الطرق التي يمكن بها ربط البيانات عن الاسكان بالبيانات عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية المستقاة من التعداد نفسه أو من مصادر أخرى ولاسحالة من أن تكون الترابطات محل خلاف ؛ إذ أن التوترات الاجتماعية والاقتصادية يمكن أن تكون في آن معا سببا ونهجة لسوء أحوال الاسكان . ومن السهل أن تغفل دراسة تلك الترابطات من الضوابط . ونحن نقترح هنا للنظر عددا سعد ويدا من الترابطات التي يحتمل قبا بيد وأن تكون أكثرها فائدة بهذا الغرض . ويرد في الجدول ٤ مخطط مكثف شملي للتبويضات المتقاطعة في هذا المجال . وهو يضم بيانات يمكن أن يتوقع أن تلقي ضوءا على العوامل الكامنة وراء حالة الاسكان في منطقة معينة . وقد وضع اساسا بقصد مقارنة اوضاع اسكان فيما بين مختلف المناطق في بلد ما ، ولكن قد تكون له فوائد لافراض المقارنات الدولية . والمقصود بعنوانين الاعددة أن تكون بمثابة لب المؤشرات الاسكانية من بين المؤشرات الكثيرة المتاحة : فتوزيحات الاشخاص بحسب الغرف مؤشر يشيع استعماله بالنسبة الى الازدحام ، والنسب المئوية للمزودين بمياه جوية بأناهب ومراحيف هي مؤشرات على امكان الوصول الى المرافق الرئيسية . ويبد وأن هذه البيانات متاحة عن عدد كبير من البلدان . أما حقول الجدول فهي تمثل عددا مختارا من مؤشرات المواظم الاقتصادية والاجتماعية ذات العلاقة بحالة الاسكان في المنطقة .

ووضع مثل هذه الجدول يكون تجربة مفيدة ، وذلك أولا لاختبار ما اذا كانت المصادر المختلفة المتاحة تهيئ تصنيفات للأسر المعيشية تتصف بما يكفي فسي الاتساق ، وثانيا لمعرفة ما اذا كان يمكن للروابط المعينة في الجدول أن تؤدي الى استنتاجات مفيدة بالنسبة الى دراسة الاسكان ، وتستمد التبويضات المتقاطعة من اعادة فرز واعادة تبويب كشوفات التعداد الاصلية . وهذا الشرط يعني ضمنا وجود تنظيم معقد الى حد ما وامكان تحقيق التكامل بين مجموعة متنوعة من ملفات البيانات الماخوذة من التعداد ومن مصادر أخرى ، وهو أمر يلزمي مواجهته اذا اريد اقامة روابط مفيدة . ونهجت ادناه ما يرد في الجدول من مقاييس للظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسر المعيشية :

(أ) منزلة نشاط رب الأسرة / الشخص المرجعي . المصدر الاسلي هو تعداد السكان ، مستكلاً بالدراسات الاستقصائية . ومنزلة النشاط تفيد حيث لا تتوفر مؤشرات ذات دلالة أكثر مثل المهنة أو الدخل . وأحد الاهداف في هذا الخصوص معرفة الاحوال السكانية للأسر المعيشية التي يرأسها " غير ذوي النشاط الاقتصادي " ، ويكثرون في الاغلب من المسنين ، ولكنهم يشغلون أيضا الاباء غير المتزوجين ، والطلاب ، وفئات اخرى ؛

(ب) الفئة الاجتماعية - الاقتصادية للأسرة المعيشية . المصدر الاسلي هو تعداد السكان ، مستكلاً بالدراسات الاستقصائية . ويرجع أن تجميع التقسيمات الرئيسية الثمانية لـ " التصنيف الدولي الموحد للمهن " الصادر عن منظمة العمل الدولية في أربع فئات يكفي لربط هذا العنصر بالسكان ؛

(ج) مجموع دخل الأسرة المعيشية . بالنسبة الى معظم البلدان ، لا يمكن لهيئات الدخل على أساس الاسر المعيشية فيما يتعلق بمناطق فردية أن تستقى الا من الدراسات الاستقصائية . ومن المعترف به أن الاحصاءات الموجودة تتسم بحسب كثيرة ولا تصلح للمقارنة ؛

(د) الحيانة السكنية ، ان تصنيف الاسر المعيشية الى قاطنين مالكيين ، وستأجرين ، والى اصحاب اشكال اخرى من الحيانة ، مثل السكن المجاني) مدرج في توصيات الامم المتحدة المتعلقة بتعدادات الاسكان وفي البهاى* التوجيهية الاولى المتعلقة بالمؤشرات الاجتماعية وذلك بوصفه " مقياسا مفيداً لظروف الحياة " . (٥٨) ويبدو أن معظم البلدان لديها هذه المعلومات ، بالرغم من أنها مستمدة في الكثير من الحالات من الاستقصاءات المهنية وتقتصر على عدد محدود من الاماكن ؛

(هـ) تكاليف الاسكان تجمع بصورة منفصلة بالنسبة الى المستأجرين والقاطنين المالكين (ويمكن اجمال اشكال الحيانة الاخرى) . ويلزم في العادة أن تمتص البيانات من الدراسات الاستقصائية . وتتشأ في هذا الخصوص مشكلتان . فقد يشمل " الايجار " خدمات وخدمات (متنوعة داخلية في شروط الايجار ، ولكن قد لا يكون من العملي الا في اشد الدراسات الاستقصائية تفصيلاً ، تكبيف هذه البيانات مع تعريف قياسي ، وعلى ذلك فقد يلزم افعال هذه المشكلة لافراى استعراض موجز . ونبحث أدناه ، في الفرع " هـ " - " ا " ، مسألة تقدير الايجارات بالنسبة الى القاطنين المالكين ؛

(و) اذا حصل على الاصل السلالي لرئيس الاسرة المعيشية ، فسبي تعدادات السكان والاسكان أمكن تبويب هذه المعلومة تبويبا متقاطعا تجاه احوال الاسكان . وتتوقف تصنيفات الاصل على الظروف الوطنية وبذلك لا يمكن التوصية في هذا الخصوص بما يبر ذات دلالة دولية .

الجدول ٤

تمثيل الروابط بين خصائص الاسكان وخصائص
الاسر المعيشية

أحوال الاسكان		
متوسط عدد الاشخاص في الغرفة الواحدة	زودون بمياه مورد بالتأهيب	زودون بمرحاض مورد أفرنجي
أقل من ١٠	١٠ - ٢٠	٢٠ - ٣٠
١٠	٢٩	٣٠+ الواحد

الوحدات السكنية/الاسر المعيشية

ساكنو الوحدات السكنية

الأسر المعيشية بحسب منزلة

نشاط رب الاسرة/الشخص

الرجعي :

ذو نشاط اقتصادي

غير ذي نشاط اقتصادي

الأسر المعيشية بحسب الفئة

الاجتماعية - الاقتصادية

١ - -

٢ - -

٣ - الخ .

النسب المئوية لمجموع دخل الاسر

المعيشية الذي تحققه الفئات

الجزئية للأسرة

٠ - ٢٤ في المائة من الاسر المعيشية

٢٥ - ٤٩ " " "

٥٠ - ٧٤ " " "

٧٥ - ١٠٠ " " "

٩٥ - ١٠٠ " " "

(تابع) الجدول ٤

الاسر المعيشية بحسب العيارة
في السكن
القاطنون المالكون
المتأجرون
آخرون

متوسط الانفاق الاستهلاكي للأسر
المعيشية لاغراض السكن
القاطنون المالكون
المتأجرون
آخرون

الاسر المعيشية بحسب الاصل
القومي أو السلالي
- - ١
- - ٢
- - ٣

وما يتلقى من التحويلات غير المستردة غير مبین في الجدول نظرا الى أن جمع البيانات وتفسيرها في هذا المجال مسألة مستعصية في الكثير من البلدان ، ويمكن من حيث المبدأ ، التمييز بين نوعين من التحويلات ، فالتحويلات لأغراض الأيجار ودعم الدخل العام قد تشمل على علاوة ، صريحة أو غير صريحة ، من أجل الأيجار والسجلات الإدارية قد توفر بعض المطلوبات العامة ، ولكنها لا توفر دافعا تحليليا بحسب مجالات مناسبة . وربما كانت الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية غير مصدر عملي للبيانات المتعلقة بالتحويلات النقدية المتدفقة . غير أنها لا يمكنها أن تكشف عن مدى اعانة الأيجارات من قبل السلطات العامة ولا سيما بالنسبة الى الملاك التابعة للملكية العامة . وسنتابع بحث هذه القضايا في الفرع " هـ " أدناه .

جيم - احصاءات المجتمعات المحلية

اضطلع في السنوات الأخيرة بأعمال دولية كثيرة في مجال احصاءات المجتمعات المحلية ، مع اتخاذ مجتمعات محلية بأكملها بوصفها الوحدة الاحصائية . ويلزم لمثل هذه الدراسات أن تتجاوز نطاق البيانات التعدادية وأن تدخل عناصر شتى من المقومات الهيكلية والمرافق الخاصة بالمجتمع المحلي ككل ، وهي بيانات يمكن استقاؤها من الدراسات الاستقصائية الخاصة أو من الاحصاءات الادارية . (٥٩)

ولكن نبيين بشكل ما الطرق التي يمكن بها استخدام مختلف مصادر البيانات لرسم الصورة التخطيطية المادية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المحلي ، أو ربما تبويبا متقاطعا تمثليا في الجدول ٥ . والتصنيف الجغرافي في اعمدة الجدول هو نفس التصنيف المستخدم في الاستبيان والخلاصة المتعلقةين باحصاءات المستوطنات البشرية . وهو يفيد في المقارنات الدولية ، أما بالنسبة الى التحليلات الوطنية ، فان المفترض اختيار المناطق بحسب الحاجة والبيانات المتوفرة . مثال ذلك أنه يمكن جمع سلاسل للمجتمعات المحلية الريفية . وفي هذه الحالة يمكن أيضا اضافة سلسلة تتعلق بالبعد عن اقرب وحدة للرعاية الصحية الأولية ، وبرنامج تعليمي من المستوى الاولي ، وبرنامج تعليمي من المستوى الثانوي ، والاسواق .

والملاحظات الواردة أدناه مدرجة بحسب حقول الجدول التي تعرض للبيانات عن الخصائص المادية والاجتماعية والاقتصادية المقترحة ويمكن تكوين انطباع عن مدى توفر البيانات الوطنية بالرجوع الى الخلاصات الاحصائية الصادرة عن الأمم المتحدة التي سبق بحثها .

الجدول هـ

مثال للاحصاءات الاجتماعية والاقتصادية المتكاملة
على صعيد المجتمع المحلي

التنظيم
الحضرية
أكبر أربع مناطق الريفية
معدن
المجموع
٤٣٢١
٠.٢١
المجموع

المكان

العدد

النسبة المئوية لمن مضى على
اقامتهم أقل من ٥ سنوات
معدل النمو في السنة ، آخر
فترة عشر سنوات

أحوال الاسكان

متوسط عدد الاشخاص بالنسبة
الى الفرقة الواحدة
النسبة المئوية للأسر المعيشية
المزودة بمياه تنورد بأنابيب
النسبة المئوية للأسر المعيشية
المزودة بمراحيض

الهيئة

النسبة المئوية لمساحة المنطقة
الحضرية المعبورة
عدد السكان بالنسبة الى الهكتار
الواحد
مساحة المنطقة الترفيهية الحضرية
بالهكتار بالنسبة الى الفرد
الواحد

استهلاك الطاقة

(الكهرباء بالكيلووات للفرد في السنة)
المجموع
الاسرة المعيشية

تابع الجدول ٥

الصحة والخدمات الصحية

موظفون الصحة بالنسبة الى ١٠٠٠
من السكان
وفيات الرضع والاطفال في الالف
الوفيات في الالف للسكان البالغة
اعمارهم ٥-١٥٠١٤-٢٥٠٢٤-
٤٤ ، ٤٥-٥٩
دخول المستشفيات بالنسبة الى
١٠٠٠ من السكان في السنة

المرافق التعليمية :

المدرسون المتفرغون بالنسبة الى
١٠٠٠ من السكان
النسبة المئوية من السكان البالغة
اعمارهم ٥-٩-١٠٠١٤-١٩-١٥٠٢٤-
٢٠-٢٤
والمتفرغون لتلقي التعليم
الذكور
الاناث

النقل

النسبة المئوية من السكان الذين يمتلكون
واحدة او اكثر من سيارات الركاب
أو النقل
الدراجات البخارية
الدراجات الهوائية

المرافق الترفيهية والثقافية والاتصالية

العدد بالنسبة الى ١٠٠٠ من السكان
دور سينما ، سارح (عدد الكراسي)
متاحف
النسبة المئوية للوحدات السكنية المزودة
باجهزة استقبال تلفزيوني ، اجهزة
هاتفية.

(أ) يمكن اشتقاق سلاسل السكان واحوال الاسكان من أسس المقارنة التعدادية ؛

(ب) بيانات استخدام الاراضي متوفرة عن عدد من المدن الفردية ؛

(ج) استهلاك الكهرباء فقط ، بالكيلوات للفرد الواحد) من حيث المجموع والنسبة الى الاسر المعيشية يرد في الاستبيان المتعلق بالاستوطنات البشرية ، كما ترد المجاميع الوطنية بالنسبة الى ٥٧ بلداً في الجدول الثالث - ٢٢ من " خلاصة الاحصاءات الاجتماعية ، ١٩٧٢ " . وقد تنشا صعوبات من حيث توفير تحليلات متسقة مع المناطق الجغرافية المستخدمة لافراض احصاءات أخرى وذلك تبعاً لتنظيم توريد وتوزيع الكهرباء في المناطق المختلفة ؛

(د) الصحة والخدمات الصحية

' ١ ' عدد موظفي الصحة بالنسبة الى ١٠٠٠ من السكان متوفر بالنسبة الى معظم البلدان من البيانات التي جمعتها منظمة الصحة العالمية وهرفتها في " خلاصة الاحصاءات الاجتماعية ١٩٧٢ " ، الجدول الثاني - ٨ ، فير أن التحليلات المحلية الصالحة للاستخدام قد تكون محدودة ؛

' ٢ ' فيما يتعلق بالوفيات ، يجب أن يكون الهدف اكتشاف أنماط ومستويات للوفيات في مختلف المناطق المصنولة فضلاً عن اسباب الوفيات ترتبط على نحو فريد بمناطق محددة وبالأحوال في تلك المناطق المحددة ، وذلك مثل الاكتظاظ ، والافتقار الى المرافق الصحية ، والتلوث . وتبين الاحصاءات الواردة في الجدولين الثاني - ٥ والثاني - ٦ من " خلاصة الاحصاءات الاجتماعية ١٩٧٢ " أن البيانات بحسب اسباب الوفاة المصنفة متوفرة بالنسبة الى حوالي ٥٠ - ٦٠ بلداً . فير أن شمة حاجة الى الرجوع الى مشورة الخبراء لمعرفة أي اسباب الوفيات يمكن ربطها على أوضح نحو بالأحوال الاسكانية والبيئية . وهناك أيضاً تنشأ مشكلة الحصول على أرقام خاصة بالمنطقة المطلوبة ، الأسر الذي يتوقف على نظام تسجيل الوفيات ؛

' ٣ ' فيما يتعلق بالاعتلال ، نجد أن الاحصاءات السنوية الخاصة بأمراض معينة يمكن الاخطار عنها وهي احصاءات تجمعها منظمة الصحة العالمية بالنسبة الى ١٢٢ بلداً أو منطقة أيضاً ، واردة في الجدول الثاني - ٧ من " خلاصة الاحصاءات الاجتماعية " ، وينبغي الاقرار بنقص الاحصاءات الواردة من كثير من البلدان ولعل الاحصاءات المتعلقة فقط بدخول المستشفيات هي خير ما يمكننا أن نأمل فيه ؛

(هـ) العرافق التعليمية : عدد المدرسين المتفرغين متوفر بالنسبة إلى معظم البلدان ، وهو مستمد في العادة من السجلات الادارية وموزع بحسب مستويات التعليم كما عرفتها اليونسكو . كذلك الامر بالنسبة الى اعداد المتحقيين بالمدارس والبيانات الخاصة بالمواظبة على الدراسة في المدارس تجمع ايضا في " الحولية الجغرافية " الصادرة عن الامم المتحدة وذلك من تعدادات اسكان .

(و) سلسلة النقل تشمل النسب المثوية للأسر المعيشية التي تملك سيارة أو مركبات أخرى . والسجلات الادارية مصدر ممكن في هذا الخصوص ، الى الحد الذي تسجل فيه المركبات أو تخضع للضرائب ، ولكن قد لا يثنى تحليل البيانات المستمدة منها بحسب مناطق مناسبة ، وذلك تبعاً لنظام التسجيل المطبق . ويرجع أن الدراسات الاستقصائية تأتي بمعلومات محلية أنسب في هذا المجال ؛

(ز) السلاسل المتعلقة بدير السينما والمسارح والمتاحف مقترحة في المبادئ التوجيهية الاربعة الخاصة بالمؤشرات الاجتماعية وتتولى جمعها اليونسكو . أما السلاسل المتعلقة بأجهزة الاستقبال التلفزيوني والاجهزة الهاتفية في الاسر المعيشية فهي لا تتوفر الا من دراسات استقصائية خاصة .

دال - التصنيف الجغرافي

إذا اهتمنا الارتباطات المتبادلة التي مثلنا عليها فيما يتعلق بسلاسل الاسكان والمجتمع المحلي ، نجد أن بعض البيانات الخاصة بها متوفرة عن عدد كبير من البلدان نجد فيما يتعلق بجميع السلاسل تقريباً أنه سبق التوصية بتعاريف دولية بشأنها بالرغم من انه لا يتم دائماً الالتزام بتلك التعاريف . ولكن جوهر هذا التكامل يمين تفسيرات ذات دلالة هو أن من الواجب الجمع بينها بالنسبة الى مناطق فردية ، غير أن وجه الصعوبة هو أننا نجد فيما يتعلق بالكثير من المؤشرات المقترحة ، أن الوحدات المحلية التي تجمع بشأنها البيانات تتباين تبايناً شاسعاً . وإذا كانت البيانات الأساسية مستمدة من تعدادات السكان والاسكان أو من استقصاءات عينية تستخدم نفس الفئات الجغرافية التي يستخدمها التعداد ، فلا مبرر من حيث المبدأ نشوء تلك الصعوبة بالرغم ان الضرورة قد تقتضي اعادة تهييب الاحصاءات الأساسية المستمدة من التعداد .

ولا يكاد يكون من الممكن الاهتداء الى حل مثالي يفي بجميع الافراض ، ولكن لما كانت التقسيمات الجغرافية المستخدمة في تعدادات السكان والاسكان تتصم عموماً بمستوى جيد من التكامل وترتبط كقاعدة عامة ، بشيء من العلاقة مع المناطق الادارية ، فيمكن أن نقترح أن يكون الهدف هو العمل الى أقصى حد ممكن على ادماج بيانات أخرى في مزيج ما من تقسيمات التعداد . ونحن نقر بأن هذا الهدف

لا يمكن بلوغه دائما ، وأنه ينبغي القبول بشيء من عدم الاتساق في التحليلات الجغرافية للمؤشرات . كما أنه في حال استخدام الاستقصاءات العينية قد لا تسمح الموارد بحجم للعينات يكفي لملء بعض الخانات اللازمة للتبويضات التقاطعية في مناطق فردية تشمل أعدادا كبيرة .

والتوصيات الخاصة بالتعدادات والاستبيان الخاص بالمستوطنات البشرية الصادر عن الأمم المتحدة ، والمبادئ التوجيهية الأولية الخاصة بالمؤشرات الاجتماعية تدعو كلها إلى استخدام تجميعات بالنسبة إلى المناطق الحضرية والريفية ومن الجلي أن هذا التمييز ذو أهمية . إذ أن مستويات وطرق المعيشة يمكن أن تتفاوت تفاوتاً شاملاً فيما بين نومي المناطق هذين ، بالرغم من أن هذا التفاوت هو أقل اليوم مما كان عليه سابقاً في البلدان المتقدمة النمو لافي البلدان النامية ولكن الجهود الرامية إلى وضع تعاريف قياسية ، برغم المناقشات التي تدور فيما بين الإحصائيين والجغرافيين على مدى سنين عديدة ، لم تنجح حتى الآن . وهكذا نجد أن توصيات الأمم المتحدة الخاصة بالتعدادات لا تستطيع أن تفعل أكثر من أن تقترح أنه " على البلدان أن تضع تعاريفها الخاصة وفقاً لحاجاتها " . (٦٠) وتتضمن " خلاصة إحصاءات الإسكان ، ١٩٧٥ - ١٩٧٧ " الصادرة عن الأمم المتحدة قائمة مفيدة للمعايير التي تستخدمها مختلف البلدان لتمييز المناطق الحضرية وتبين مدى تباينها . وهذا التحليل لا يمكنه أن يبرر غير تجميعات تقريبية للغاية لاجراء مقارنات دولية تتعلق ، على سبيل المثال ، بنسب جماعة اسكان الحضرية بالقياس إلى جماعة السكان الريفية ، بطرف معيشتها .

وقد تكون الأنواع المختلفة من السجلات الإدارية أكثر المصادر الاقتصادية روهي في بعض الأحيان المصدر الوحيد) بالنسبة إلى عدة مواضيع من الموضوعات المشار إليها أعلاه ولا سيما فيما يتعلق بسلاسل مستوى المجتمع المحلي . غير أن هناك صعوبتين في هذا الخصوص . اولاهما أن الحدود المحلية لمناطق الولاية الإدارية يمكن أن تتباين تبايناً كبيراً : من ذلك أن السجلات الصحية قد تحفظ عن مناطق تختلف عن المناطق التي تحفظ عنها السجلات التعليمية وقد تختلف مناطق توريد الماء والكهرباء عن مناطق تسجيل السيارات أو مناطق تخطيط الامكنة ، كما قد لا يطابق أي منها مناطق الإدارة المحلية . وقد يكون أحياناً أكثر اقتصادية أو أسير تنفيذاً أن تنظم دراسات استقصائية خاصة من أن تجزأ السجلات الموجودة ، ولا سيما إذا لم تكن تلك السجلات مجهزة الكترونياً . وثانية الصعوبات هي أن السجلات الإدارية تحفظ بالنسبة إلى الوظائف الإدارية فلا تغطي بذلك كل الجماعة السكانية ذات الصلة . كما أن السجلات الصحية قد لا تتعلق إلا بالخدمات العامة ، وسجلات الضرائب إلا بالأشخاص الداخلين في شبكة الضريبة ، وهكذا . بيد أنه ليس ثمة ما يدعو إلى أن تعربق هذه الصعوبات التجريب .

وتنشأ صعوبات مثل هذه في تحقيق تكامل البيانات المتعلقة بالاسر المعيشية . من ذلك مثلا ربط أحوال الاسكان بإعانات الايجار أو بالتحويلات الاجتماعية الاخرى . ويفترض أن السجلات الادارية تتضمن البيانات اللازمة عن الاسر المعيشية الفردية ، ولكن بالإضافة الى الصعوبات التقنية التي تنطوي عليها مضاهاة البيانات المختلفه عن الاسر المعيشية ، فإن سرية السجلات تولد صعوبات هي ايضا .

هـ - الاسكان في الحسابات والارصد القومي

تعالج في هذا النوع مشكلتين تتعلقان بتحقيق تكامل بيانات الحسابات القومية مع الاحصاءات التي بحثناها أعلاه : هما معاملة إيرادات ونفقات الاسر المعيشية الناجمة عن المساكن التي يقطنها مالكوها ، ومعاملة الانفاق العام على الاسكان والخدمات المرتبطة .

١ - المساكن التي يقطنها مالكوها

ان أكثر الممارسات اتباعا في الحسابات القومية ، محاكاة لـ " نظام الحسابات القومية " ، هي نسبة قيمة ايجارية سنوية الى المساكن التي يقطنها مالكوها تبني عموما على الايجارات السوقية لمساكن مستأجرة مماثلة . وهذه الطريقة تثير أشد الصعوبات حين لا تمثل المساكن المستأجرة سوقيا غير نسبة صغيرة من رصيد الاسكان أو حين تكون نسبة كبيرة من المساكن المستأجرة خاضعة لقيود التأجير ، ويؤخذ في " نظام الناتج المادي " عموما بالحل البسيط القائم على استبعاد أية علاوة خاصة بالدخول الاعتباري الايجاري ، ولكن مع ادخال التكاليف الفعلية للصيانة والاصلاح في مجموع استهلاك الجماعة السكانية .

وبالنسبة الى التجميعات القومية ، قد تكون وجوه عدم الاتساق الصغيرة النطاق في هذا المجال قابلة للاهمال . فيلاحظ مثلا " ان معظم البلدان تعتمد ، في ارقامها الواردة في " حولية احصاءات الحسابات القومية " الصادرة عن الامم المتحدة ، على الجمع بين الايجارات فعلية " واعتبارية " وبين تكاليف الاسكان الاخرى وذلك تحت نفقات المستهلكين . اما بالنسبة الى التحليلات الاقل تجميعية او الى المقارنات الدولية ، فان الالتزام بالمعايير أصعب ويمكن أن تكون وجوه عدم الاتساق مضملة . ويمكن النظر في حلين يتحان التفريق : اولهما مبين على مبادئ الامم المتحدة التوجيهية المتعلقة باحصاءات الدخل المؤقت . ذلك انه حين يكون احد المصادر الرئيسية لاحصاءات توزيع دخل الاسرة المعيشية هو الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية ، فان تعريف الدخل (والانفاق) في الدراسات يجب أن يكيف مع المعلومات التي يرجح أن تكون متوفرة لدى المستجيبين والمحققين . ومع انه يستصوب

كثيرا أن تتفق تعاريف احصاءات توزيع الدخل مع التعاريف المستخدمة في الحسابات القومية الكلية. فقد تكون هناك اسباب عملية وجيهة للخروج عنها في حالات معينة . ويدل التحديدات الافتراضية للايجارات الاعتبارية هو تسجيل المبالغ الفعلية المدفوعة ، أي المبالغ المدفوعة عن الرهون العقارية أو غيرها من قروض الاسكان (القاعدة زائد ما يدفع على سبيل رد رأس المال نظرا الى أن هذه القسمة قد لا تكون معروفة بالنسبة الى القاطن) ومن المرجح أن المدفوعات الفعلية لا القيم الاجبارية الاعتبارية هي التي تقرر نطاق اتفاق الاسرة المعيشية ، يضاف الى ذلك أن طريقة المعاملة في " نظام الحسابات القومية " تعني في فترات التضخم ، افتراض زيادة الاجارات الاعتبارية مع زيادة الاجارات السوقية من حيث أن هناك كسبا رأسماليا فير محقق) بالرغم من أن المصاريف الفعلية للقاطنين المالكين قد لا تزيد بنفس النسبة او لا تزيد على الاطلاق .

وهناك طريقة أكثر تفصيلا في حساب تكاليف الاجارات اتبعت في " مشروع المقارنات الدولية " للامم المتحدة وهي تطبق على المساكن التي يقطنها اصحابها والمساكن المؤجرة على السواء . والهدف هو تقدير كمية الاسكان على أساس قابل للمقارنة الدولية في أخذ الاختلافات في النوعية بعين الاعتبار . وتقوم تلك الطريقة على حساب القوة الشرائية لمدفوعات الاجار كما تدل عليها الاجارات السوقية ، وذلك عن طريق ربطها بواسطة تحليل متعدد المتغيرات ، بالخصائص المادية لرصيد المساكن (عدد الغرف ومساحة الارضية ، وتاريخ التشييد ، والمرافق ، والخدمات المشمولة بالاجار وهكذا) ، وترد بعض هذه البيانات في تعدادات الاسكان ويرد بعضها الاخر في الدراسات الاستقصائية الموجودة ، في حين أن بعض البلدان تنظم عينات خاصة لأغراض هذا المشروع ، ومع أن الغرض من " مشروع المقارنات الدولية " هو مقارنة التجميعات القومية ، فإن هذه الطريقة لا يمكن من حيث المبدأ أن تطبق على مناطق مختلفة داخل البلد الواحد . وتقوم الطريقة ، من حيث الاساس على حساب ثمن مجموعة من الخصائص المادية التي تشكل وحدة سكنية معينة . ويمكن استخدامها على نفس المنوال في حساب التغيرات الحاصلة على مدى الزمن في ثمن الاسكان . وتجرى في الولايات المتحدة تجارب لاستطلاع امكانات توفير رقم قياسي أنسب بهذه الطريقة للتغيرات الحاصلة في تكاليف الاسكان بالنسبة الى القاطنين المالكين بدلا من افتراض تفكير تلك التكاليف تبعاً لتغير الاجارات السوقية كما هي الحال بالنسبة الى الرقم القياسي للاثمان الاستهلاكية للولايات المتحدة . (٦١)

وقد تعتبر هذه الملاحظات سببا يدعو الى اعادة النظر في معاملة المساكن التي يقطنها مالكوها في الحسابات القومية ، واضعين نصب اعيننا خاصة عيوب قيم الاجار الاعتبارية المبنية على الاجارات السوقية اذا لمزيد استخدامها في أغراض المقارنات الدولية ، وتوزيع الدخل ، وتقليل تكاليف الاجار ، والمقاييس المرتبطة بها

للدخل والانفاق الحقيقيين . ويبدو وعلى الاقل أنه من المستصوب كثيرا في عرض الحسابات القومية ذكر العناصر الاعتبارية صراحة وفصلها عن المعاملات السوقية الفعلية . وقد اقترح ذلك مرارا ولكن لم يطبق الا في النادر . علما بأن ذلك الفصل يساعد على التوفيق حين تستخدم في الحسابات القومية الكلية طرق تختلف عن الطرق المستخدمة في حسابات توزيعات الدخل .

٢ - الانفاق العام على الاسكان والخدمات المرتبطة به

(أ) الاسكان

تعتمد الحكومات في الكثير من البلدان ، ومن بينها معظم البلدان المتقدمة النمو ، الى التدخل الايجابي في سوق الاسكان لاسباب اجتماعية واقتصادية (وهي بذلك تجعل من الصعب ادراج الاسكان بشكل محدد اما في القطاع السوقى أو القطاع غير السوقى) . والمشاكل الاحصائية في الحساب الكامل لكثير من الحركات الاقتصادية المتصلة بالاسكان تنشأ في معظمها عن تنوع وتعقد الوسائل التيسيرية تستخدمها مختلف الحكومات في هذا المجال . وفيما يلي بعض الاسئلة عن ذلك :

(أ) تأجير المساكن العامة الملكية للسلطات العامة بأقل من التكاليف الجارية (بما في ذلك القاعدة واستهلاك القيمة) . ومقدار الاعانة ، التي يمكن اعتبارها تحويلا عينيا غير مسترد ، يجب أن يكون قابلا للحساب بالرجوع الى حسابات السلطات العامة المعنية .

(ب) تقديم علاوات الى الاسر المعيشية ذات الدخل المنخفض التي تكون اما في حال حاجة مؤقتة (تاجمه عن المرض والبطالة مثلا) او في حال حاجة طويلة الامد . وقد تكون العلاوة علاوة محددة لغرض الاجارة او تندمج في دعم الدخل العام ويبدو أن " تصنيف وظائف الحكومة " يدرج (أ) و (ب) على السواء تحت " الضمان والرعاية الاجتماعية " (الوظيفة ١٥-٦٠) . " علاوات الاسرة والطفل " لا تحسبت " الاسكان وشؤون المجتمع المحلي " (الوظيفة ٢٠) . فاذا كان الامر كذلك ، فهو يعني ان عنصرنا ذا دلالة في سياسة الاسكان الحكومية لا يظهر تحت وظيفة الاسكان ؛

(ج) تقديم منح الى الاسر المعيشية لاغراض تحسين دور السكن . وهذه يجب اعتبارها " تصنيف وظائف الحكومة " (١-٢٠) تحويلات جارية غير مستردة تحت وظيفة الاسكان (ويقتضى ان التخصيصات الرئيسية تعتبر تحويلات رأسمالية) ؛

(د) تقديم منح الى الهيئات اللاربحية من امثال الرابطات والتعاونيات السكنية . وتدل الفقرة ٣٥ - ٧ من " نظام الحسابات القومية " على وجوب اعتبار هذه تحويلات غير مستردة .

(هـ) قيام السلطات العامة بالانفاق الرأسمالي على تشييد المساكن أو اجراء تجديدات رئيسية منها لغرض الاجار او البيع .

ان البنود من (أ) الى (هـ) أعلاه يمكن تمييزها جميعا في حسابات السلطات العامة من حيث المبدأ ، وان لم يكن ذلك بدون صعوبة من حيث الواقع العملي . غير أن هناك انواعا كثيرة اخرى من تدخل السلطات العامة في سوق الاسكان تواجه صعوبة اكثر في التعبير عنها بقيم كمية ، ومن بينها :

(أ) منح امتيازات ضريبية بالنسبة الى مدفوعات الفائدة من جانب القاطنين المالكين ، من حيث أن التشجيع على سكن الملك يعتبر على نطاق واسع هدفا من أهداف السياسة العامة .

(ب) منح القروض بشروط امتيازية لشتى الهيئات العامة أو شبه العامة هي عموما هيئات لاربحية) . تشكل هذه نوعا شائعا جدا من أنواع سياسة الاسكان ، وربما كانت على اكثرها شيوعا في البلدان المتقدمة النموذات الاقتصاد السوقسي . والاداة الرئيسية لسياسة الاسكان الفرنسية تتخذ شكل تسهيلات ائتمانية تقدم لاغراض تشييد المساكن الي هيئات لاربحية أهمها منظمات المساكن المعتدلة لاجار الامر الذي يساعد على تأجير المساكن بايجارات تقل كثيرا عن المعدلات السائدة في السوق ، وذلك (من حيث المبدأ) بالنسبة الى المستأجرين ذوي الدخل المنخفض .

وتنشأ في هذا الصدد مشكلتان من وجهة نظر الحسابات القومية :

(أ) هل يمكن ، أو يستصوب ، حساب حجم التحويل الخفي الذي تسدل عليه ضمنا القروض الممنوحة بشروط تفضيلية ؟

(ب) هل يجب اعتبار الهيئات اللاربحية المعشمة بتمويل الاسكان ، في نظام الحسابات القومية اجزا من الحكومات العامة بالنظر الى علاقتها الجلية بسياسات الاسكان الحكومية ؟

لقد ذكرنا هذه المشاكل لا يراز صاحب اعداد اي شي * يمكن اعتباره حسابا كاملا للحركات المالية الفعلية او النظرية الداخلية في سياسات الاسكان الحكومية .

(ب) الشؤون والخدمات المجتمعية المحلية

يضم " نظام الحسابات القومية " و " تصنيف وظائف الحكومة " الانفاق العام على

الاسكان الى الانفاق على " الشؤون والخدمات المجتمعية المحلية " . ولا يزال الغموض يحيط بمعرفة ماهية النفقات التي تندرج تحت " الشؤون المجتمعية المحلية " بوصفه مميزا عن الاسكان ويرجح أن تفسير ذلك يختلف باختلاف البلدان .

(ج) الاحصاءات الدولية

يدل فحص الارقام الواردة (أو المفقطة) في حوليات الحسابات القومية الثلاث (الصادرة عن كل من الامم المتحدة ، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، والمكتب الاحصائي للجماعات الاوروبية) على أن احصائي الكثير من البلدان ، متقدمه النمو ونامية على السواء ، قد واجهوا صعوبة كبيرة في توفير البيانات وفق المعايير الدولية وهذه الصعوبات تتعلق بكل من الانفاق الحكومي واستهلاك الاسر المعيشية . ويبدو ما يلي من تعداد البلدان التي قدمت ارقاما تحتكلم من العناوين العشرة المتعلقة بالاسكان والمرافق المجتمعية في " حولية احصاءات الحسابات القومية ، ١٩٨٠ " ، الصادرة عن الامم المتحدة :

(أ) لا يستطيع غير عدد قليل من البلدان ، حتى بين بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، تقديم معلومات عن التحويلات أو الاعانات غير المستردة تحت وظيفة الاسكان . وقد تستوعب مثل هذه التحويلات في الكثير من الحالات تحت وظيفة الضمان والرعاية الاجتماعيين ؛

(ب) تحت الاستهلاك الخاص ، لا يميز غير عدد قليل من البلدان بين تسنين تكاليف الايجار (الفعلية أو الاعتبارية) وبين الانفاق على الوقود والطاقة الكهربائية . ويمكن الإشارة بشكل اولي الى ان أحد اسباب الصعوبة يكمن في تمييز نظام الحسابات القومية " بين التحويلات (الى الاسر المعيشية) والاعانات (الى المنتجين) وهذا التمييز ليس سهلا اذا وضعت في الاعتبار ما ذكرناه اعلاه في مختلف اشكال المساعدة الحكومية للاسكان . فان كان هذا التمييز يولد الارتباك فان من المناسب ان نتساءل عما اذا كان ثمة مبرر لوجوده بالنسبة الى الانفاق على الاسكان .

(د) مجموع استهلاك الجماعة السكانية

نجد بالنسبة الى الاسكان كما بالنسبة الى المجالات الاخرى المدعومة بالانفاق العام ، انه لا يمكن رسم صورة كاملة للانفاق القومي الا بضم الانفاق العام والخاص لتوليد تقدير لمجموع استهلاك الجماعة السكانية . ولا شك في ان هذا المقياس اساسي بالنسبة الى المقارنات الدولية . وهو ضروري ايضا لتقدير الموارد المخصصة في داخل أي بلد لميدان بعينه مثل ميدان الاسكان .

واحد النهج المفيدة في هذا المجال هو وضع حساب تابع خاص بالاسكان (والمرافق المجتمعية ان استصوب ذلك) يضم كل اشكال الانفاق العام والخاص المتصلة بالاسكان حيثما تكون صنفه في الحسابات القومية او في المصادر الاحصائية الاخرى. (٦٢) والعمل في مثل هذا الحساب التابع يساعد على تبيين مكان الثغرات الرئيسية في المعلومات ويشجع على بذل الجهود الرامية الى سدّها. ويمكن ذكر مختلف اشكال الانفاق العام بمقدار توفر المعلومات عنها. وفي النقاط الهامة في اعداد مثل هذه الحسابات التابعة ان توضح كل الايضاح كيف يمكن التوفيق بين الهنود المشمولة وبين العرض الوارد في الحسابات القومية. ولكن بالنظر الى الاصرار على أهمية التفريق الجغرافي للاحصاءات المتصلة بالاسكان، يتوجب علينا ان نقول ان مثل هذا التفريق صعب جدا، بل مستحيل في بعض الاحيان، بالنسبة الى بعض السلاسل الاحصائية المستخدمة في اقراس الحسابات القومية، وخاصة بالنسبة الى بعض بيانات انفاق الحكومة المركزية. وكما اشرنا الى ذلك سابقا، هناك عدد من الهنود التي قد يلزم بشأنها استخدام مصادر مختلفة للمعلومات للحصول على احصاءات خاصة بالمناطق المحلية.

وتتوفر في "حولية احصاءات الحسابات القومية" الصادرة عن الامم المتحدة بيانات محدودة عن بلدان "نظام الناتج المادي". فمن بين ١٥ من هذه البلدان هناك ١١ بلدا تقدم ارقاما تحت واحد او اكثر من العناوين المتعلقة بالاسكان (بالرغم من ان الكثير منها يضم الاسكان الى خدمات اخرى وهو امر تفعله في الواقع كثير من بلدان "نظام الحسابات القومية"). والبيانات المتصلة بتكوين رأس المال هي اكثر البيانات ورودا. وتقدم اربعة بلدان ارقاما عن مجموع استهلاك الجماعة السكانية، وهي تدخل فيها ايضا "الخدمات المجتمعية والخدمات الشخصية المتنوعة بالاضافة الى الاسكان. الا ان هنغاريا وبولندا تقدمان ارقاما مستقلة عن نفقات الاسكان مقسومة بين الايجارات الاجالية وتكاليف الماء والطاقة. ولا يبدو انه تنسب قيم اعتبارية للمساكن التي يقطنها مالكوها. ولا تتضمن حولية الامم المتحدة معلومات عن اسهامات الحكومة في التكاليف الجارية للاسكان الاستجاري المعان. غير ان مزيدا من المعلومات عن ذلك تتوفر من مصادر اخرى. (٦٣)

ويمكن، عن طريق الانتفاع التام بالمصادر القومية، بما فيها الدراسات الاستقصائية عن ميزانيات الاسر المعيشية وحسابات وكالات الدولة، ايجاد تقديرات تؤدي الى التوفيق بين نظامي "الناتج المادي" و"الحسابات القومية" وتهيئة معلومات اكمل لكلا مجموعتين البلدان عن مجموع استهلاك الجماعة السكانية والاسهامات النسبية للتمويل العام والخاص.

ثامنا - نتائج ومقترحات بالنسبة الى متابعة الأعمال

يتضمن هذا الفصل موجزا للاقتراحات المقدمة في ثنايا التقرير من أجل تحسين جمع وتجهيز وعرض الاحصاءات الاجتماعية والاقتصادية المترابطة توخيا لاجاد روابط مفيدة لأفراض تخطيط السياسة الاجتماعية الاقتصادية ورصدها وتحليلها - وتتصل الاقتراحات بكل من وضع النظم الاحصائية القومية وتحسين التنسيق الدولي .

ألف - تنسيق الاحصاءات الدولية

ان الحاجة الى التنسيق الايجابي للاحصاءات المقدمة في شتى تصنيفات البيانات القومية التي تصدرها المنظمات الدولية بحثت في النوع " جيم " من الفصل الاول وفي اماكن أخرى من هذه الدراسة . ونحن نقر بأن هذه المصنفات ، التي ينتشر استعمالها في المقارنات الدولية ، تخدم أغراضا مختلفة ، منها ما هو عام ومنها ما هو متخصص ، ولكنها تتضمن اختلافات في المفاهيم وفي التعاريف وفي الأرقام الفعلية ، لا يبدو وأنها كلها ضرورية بالنسبة الى مقاصد المنظمات المعنية . ويجب متابعة الأعمال الجارية في سبيل تسوية الاختلافات التي لا يمكن تجنبها بغية الاقلال مما يتهددنا حاليا من اخطار استخلاص نتائج مضللة ومتناقضة من مصادر المعلومات البديلة .

باء - طرق تحقيق التكامل

(- الربط باستعمال تصنيف مبني على الفئات الاجتماعية - الاقتصادية

ان اداه من أهم ادوات الربط بين المصادر المختلفة للبيانات هي وضع تصنيف موحد قائم على عدد محدود من الفئات الاجتماعية الاقتصادية يمكن تطبيقه على الاحصاءات في مجموعة متنوعة من الميادين الاجتماعية والاقتصادية (أنظر الفصل الثاني) . وقد سبقت امثلة على تصنيفات قومية من هذا النوع ، مبنية على المهنة بوجه عام . وتتسم الانماط القومية ، في البلدان المتقدمة النمو على الأقل ، بصفات مشتركة كثيرة ، ولكنها تنم عن بعض الاختلافات أيضا . ويقترح : (أ) أن تشجع المكاتب الاحصائية القومية بشكل ايجابي على استخدام تصنيف موحد على اوسع نطاق ممكن داخل بلادها ؛ (ب) وأن تستطلع امكانيات وضع تصنيف مشترك على الصعيد الدولي لدى تنفيذ " التصنيف الدولي الموحد للسهن " الصادر عن منظمة العمل الدولية .

٢ - تحقيق التكامل باستخدام البيانات المصغرة

ذكرنا في الفرع " ألف " من الفصل الثالث بعض الصعوبات المواجهة في تجهيز البيانات ، ولا سيما البيانات المصغرة ، لأغراض إقامة الروابط . واحدى المشكلات التي يجرى التاكيد عليها بصفة عامة هي مشكلة ضمان سرية المعلومات المتعلقة بالافراد ، وهي تنضم بأهمية خاصة بالنظر الى قلق الجمهور ازاء انتشار الملفات الالكترونية للبيانات الشخصية . وتحسن المكاتب الاحصائية بالصعوبات في هذا الخصوص ، ومن بينها مخاوفها من ان يؤدي ذلك الى فتور همم المستجيبين من حيث التعاون ، وذلك بالرغم من وجود الاسكانيات التقنية للترميز المجهول الهوية للبيانات وسحو الطابع الشخصي عنها . ويجب أن يستمر البحث عن طرق تكفل ايجاد روابط مشفرة بين البيانات وتوفير الحماية في الوقت نفسه للمعلومات الشخصية التي يمكن معرفة مصادرها .

وقد سبقت في الفصلين الخامس والسادس بعضة أمثلة عن حالات ربط البيانات تم فيها ، عن طريق استعمال تبويبات البيانات المصغرة ، إقامة روابط بين العوامل الاجتماعية - الاقتصادية من جهة ، وبين الوفيات وسوء الصحة والتعليم من جهة أخرى وقد تم اقتراحات ترمي الى ربط العوامل الاجتماعية - الاقتصادية بأحوال الاسكان والاحصائيات المتعلقة بالمستوطنات البشرية والمجتمعات المحلية (الجدولان ٤ و ٥) .

٣ - تحقيق التكامل باستعمال بيانات استخدام الوقت

اوصى باجراء دراسات استقصائية عن استخدام الوقت بغية اضافة بيانات الى الاحصائيات المعتادة تحقيقا لأغراض متعددة (أنظر الفرع " با " من الفصل الثالث) . واذا أريد ادماج بيانات استخدام الوقت في جملة الاحصائيات الاجتماعية الاقتصادية ، فان من الضروري طبعاً ان تكون التعاريف والتصنيفات قابلة للتطبيق مع تلك المستخدمة في امكة اخرى .

٤ - خلاصة

يقترح بوجه عام أنه اذا أريد احراز مزيد من التقدم في ايجاد روابط مفيدة ، مع الاستمرار في دراسة المشاكل التقنية والمنهجية ، فان احدى نهج هو الاضطلاع بتجارب تجريبية للروابط بين البيانات المتصلة في الظاهر ، واستخدام أسس معلومات متوفرة في هذا الغرض ، حتى ان كانت ناقصة . واكثر العجج اقناعاً من أجل تخصيص المزيد من الموارد لاجاد البيانات وتجهيزها هي التطبيقات العملية

للاستبصارات الجديدة التي يمكن ان تحققها مثل هذه الروابط فيما يتعلق
بالعوامل الكامنة وراء مشاكل رسم السياسات العامة في هذا المجال .

جيم - الحسابات القومية والبيانات الاجتماعية

تمثل هياكل الحسابات القومية اطارا جيدا للنمو لأغراض التحليل الاقتصادي
الشمولي على تكامل مجموعه كثيره التنوع من مصادر البيانات ؛ كما يمكن أن تتخذ اطارا
تنظيما لتحليل الموارد المخصصة للأغراض الاجتماعية (انظر الفصل الرابع) . وتوخيا
لتحسين فائدتها وقيمتها كصدر للمعلومات نتقدم بالاقتراحات التالية التي يمكن أن
توضع في الاعتبار في الدراسات الحالية لنظم الحسابات القومية :

(أ) من المتطلبات الرئيسية التوسع في تحليل الانفاق الحكومي العام
بحسب الوظيفة أو الغرض ، ويفضل أن يكون ذلك على غرار " تصنيف وظائف الحكومة " ^١
وتدول البيانات المبلغ عنها (أو التي أقل الإبلاغ عنها) في الحويلات الدولية
للحسابات القومية أن الكثير من المكاتب الاحصائية الوطنية تجد صعوبة في الوفاء
بهذا المتطلب ؛

(ب) يبدو أن هناك مشكلة خاصة هي مشكلة التمييز بين التحويلات غير
المستردة والاعانات وتصنيفها بحسب الوظيفة . وقد يحسن ايضاح المبادئ
التوجيهية لـ " تصنيف وظائف الحكومة " في هذا الخصوص كما أن بعض الاعانات
المقدمة الى المنتجين وتفيد الاسر المعيشية بشكل مباشر الى حد لا بأس به
بحسن أن تعتبر تحويلات غير مستردة الى الاسر المعيشية .

(ج) مع أن مفهوم الاستهلاك أو الانفاق الاستهلاكي الحكومي العام ،
ولاسيما بالنسبة الى وظيفتين الصحة والتعليم ، يستند الى الهيكل القطاعي
الذي يقوم عليه " نظام الحسابات القومية " بأكليته ، فإنه يشير بعض المشاكل فيما
يتعلق بإمكانات المقارنة الدولية . فالاختلافات بين البلدان من حيث ترتيباتها
المؤسسية الخاصة بتقديم الخدمات ولاسيما خدمات العناية الصحية ، تؤدي الى
مقارنات دولية تنطوي على امكانات تضليلية فيما يتعلق بـ " الاستهلاك " الحكومي
لمثل هذه الخدمات . ونرتأى أنه قد يكون أقرب الى المنطق أن ينسب الاستهلاك
النهائي لهذه الخدمات الى القطاع الذي يستهلكها في الواقع ، وهو قطاع الاسر
المعيشية في الاكثر ، لا الى القطاع الذي يحول تقديمها . ولكن تجنبنا لاي
تعديلات لاحقة ، ربما لا تحظى بالقبول ، لنسب التمويل القطاعي وحفظا للهيكل
القطاعي لـ " نظام الحسابات القومية " تقدمنا برأى بدليل يدعو الى الأخذ بتصنيف
مزدوج للنفقات ذات العلاقة بورد جنبا الى جنب كلا من انفاق القطاع الذي يدفع
وانفاق القطاع الذي ينتفع بالخدمات في نهاية الامر ؛

(د) وهناك اقتراح آخر هو وجوب تقسيم الانفاق الاجتماعي الحكومي بين الانفاق القابل للنسبة ، ولو من حيث المبدأ على الأقل ، الى الاسر المعيشية الفردية (التحويلات النقدية ، التكاليف الجارية للمدارس) والانفاق الذي ينبغى اعتباره جماعيا (الادارة وما اشبه) . وهذا يسمح بتوزيع الانفاق على الخدسات التابعة للنسبة ، أن امكن الحصول على بياناتها ، بحسب فئات الاسر المعيشية (بحسب الفئات الاجتماعية - الاقتصادية مثلا) ، وبالتالي تحقيق تكامل تجميعات الحسابات القومية مع التوزيعات ذات العلاقة . ولا شك في أن مسألة معرفة اى انواع الانفاق قابل للنسبة وأيها ليس كذلك هي محل خلاف ، ولكن ينبغي الا يستحيل وضع بعض المبادئ التوجيهية المتفق عليها في هذا الشأن :

(هـ) يقترح بقوة تضمين " نظام الحسابات القومية " مقاييس لمجموع استهلاك الجماعة السكانية ، أو الاستهلاك الموسع ، الذي يشمل الانفاق العام والخاص على السواء ، وذلك في شكل جداول تكميلية على الأقل . وهذا أمر له أهمية الخاصة بالنسبة الى المقاييس الاجتماعية ، الذي تتفاوت فيه نسب الاستهلاك العام والخاص تفاوتاً كبيراً فيما بين البلدان وعلى مدى الزمن . والمقصود هو تحرى الوضوح في تبيان تقديرات مجموع الموارد المخصصة لخدمات معينة من أمثال الصحة ، والتعليم ، والاسكان . وقد اشير الى عدد من التقديرات غير الرسمية لمجموع استهلاك الجماعة السكانية ، كما أن هذا المفهوم مستخدم في كل اجزاء " مشروع المقارنات الدولية " . ولا شك في نشوء الكثير من المشاكل العملية والنظرية في هذا الخصوص وهي مشاكل يدور حولها النقاش من سنوات عديدة . وقد اقترحنا هنا ايضاً وجوب تشجيع النشر الرسمي للتقديرات المأخوذة من المعلومات الكثيرة المتوفرة من قبل برغم نواقصها .

(و) وهناك تطور آخر يرتبط بالحسابات القومية هو اعداد حسابات تابعة او وظيفية ، تكفل تكامل بيانات مستمدة من مصادر متنوعة ذات علاقة بوظيفة معينة . وسيقت أمثلة على ذلك . ويمكن لمثل هذه الحسابات (التي يمكن أن تتضمن مؤشرات مادية فضلا عن حركات نقدية) أن تشمل أنشطة تمتدعها الحسابات القومية من الوظيفة المعنية ، ولكن من الأهمية بمكان تبيان العلاقة مع الحسابات القومية بشكل واضح . ومن المستصوب على نفس المنوال أن تتحرى المصنفات الوطنية الكثيرة لاصناف وظيفية معينة أو موضوع معين ، وهي مصنفات كثيراً ما تصدرها وكالة معينة بذلك الموضوع المعين ، ايضاح كيف ترتبط البيانات الاقتصادية خاصة بالحسابات القومية .

دال - الاحصاءات المتكاملة الخاصة بالخدمات الصحية

أشير الى المشاكل التالية في استخدام الاحصاءات الادارية : نظم تسجيل مدني ناقصة ، سجلات علاج ناقصة (قد تكون مقصورة على المؤسسات العامة) ؛ عدم تنسيق السجلات التي تحفظ في فروع مختلفة للخدمة الصحية ؛ صعوبات اعداد الاحصاءات

على المستوى المحلي (انظر الفصل الخامس) . وأحد الاقتراحات المقدمة للنظر يدعو الى التوسع في استعمال الاوصاف المهنية او غيرها من الدلائل على الظروف الاجتماعية في سجلات المرضى .

ان بعض الاقتراحات العامة الملخصة في الفرع " جيم " أعلاه فيما يتعلق بتحسين المعلومات المتصلة بالمبادئ الاجتماعية في الحسابات القومية تنطبق بقوة خاصة على العناية الصحية (كيفية تعامله الاعانات والتحويلات غير المستردة ، وضع احصاءات لمجموع الاستهلاك استخدام حسابات تابعة) بالنظر الى تباين الترتيبات المؤسسية للخدمات الصحية وما يؤدي ذلك اليه من صعوبة في اجراء مقارنات دولية ذات معنى .

وثمة نقطة ينبغي النظر فيها بشكل خاص هي الطريقة التي تعامل بها ، في التقسيم القطاعي للحسابات القومية ، شركات التأمين الخاصة التي تتولى ادارة تمويل الخدمات الصحية (وربما ادارة نواحي اخرى من تلك الخدمات) تحت رقابة رسمية متفاوتة الدرجات . وقد يحسن ان تعامل هذه الشركات بوصفها وكالات لتنفيذ السياسة الاجتماعية ، على أنها تنتمي الى القطاع الحكومي العام مادامت الانشطة الحكومية المباشرة في مجال العناية الصحية تنسب الى ذلك القطاع .

وقد يجدر ايضاح التعاريف الواردة في " تصنيف وظائف الحكومة " لما ينبغي ادراجه في مفهوم العناية الصحية المستمعي . ويمكن اجراء تمييز مفيد بين " الانشطة الصحية الاساسية " و " الانشطة المرتبطة " .

ها - الاحصاءات المتكاملة الخاصة بالتعليم

تثار المسائل التالية فيما يتعلق بالاحصاءات المتكاملة الخاصة بالتعليم (انظر الفصل السادس) :

(أ) لاغراض المقارنات الدولية لاعداد الملحقين بحسب مستويات " التصنيف الدولي الموحد للتعليم " : (' الفصل بين المستويين الاولي والثانوي أمر مشكوك في فائدته ؛ ' ٣ ' لحساب معدلات الالتحاق أو المشاركة في المستوى الثالث بحسب الفئات العمرية ، يقترح اعتماد نطاق عري أوسع للعدد المناسب من مجموع السكان ؛ ' ٣ ' ثمة نقاط عموم في تعريف المستوى الثالث ؛

(ب) يقترح اجراء دراسات منهجية للمواظبة والتشبيب كضابط لاحصاءات الالتحاق ؛

(ج) بالنظر الى تزايد عدد الطلاب الذين يدرسون في الخارج ، ولاسيما في المنتهين الى البلدان النامية ، ويمكن استطلاع اماكن جمع بيانات هؤلاء الطلاب تستقى من البلدان " المرسله " ؛

- (د) يجب الاستمرار في دراسة امكان وضع تصنيف دولي للمؤسسات التعليمية ؛
- (هـ) يتطلب الامر جمع احصاءات افضل عن التدريب المهني ، ولكن يعترف بان مشاكل التعرف كبيرة ؛
- (و) يجب اعتبار تقديرات رصيد التعليم في المجتمع البنية على سنوات ما اكمل من تعليم بدلا لاعداد الذين يكملون مختلف مستويات التعليم ؛
- (ز) هناك حاجة الى المزيد من الاحصاءات الخاصة بتعليم الكبار ، ويمكن ان تسهم الدراسات الاستقصائية عن استخدام الوقت في توفيرها ؛
- (ح) في الحسابات القومية ، تنطبق الاقتراحات الواردة في الفرع " جيم " ايضا على التعليم ؛

واو - الاحصاءات المتكاملة الخاصة بالاسكان والمستوطنات البشرية

تلاحظ المسائل التالية فيما يتعلق بالاحصاءات المتكاملة الخاصة بالاسكان والمستوطنات البشرية (انظر الفصل السابع) :

- (أ) يدعى الى تشجيع توفير معلومات اشمل عن توريد المياه ؛
- (ب) بيد وأن فائدة المقارنات الدولية لاحصاءات الايجارات ولـ " الاحياء " المتخلفة ومستوطنات القاطنين بوضع اليد " معدودة " مع الاعتراف بقيمتها على الصعيد الوطني ؛
- (ج) تلاحظ نزرة المعلومات عن تشييد المساكن ، ولا سيما بالنسبة الى البلدان النامية ، بوصفها ثغرة خطيرة في تقييم تقدم الاسكان ؛
- (د) تنطبق المقترحات العامة الواردة في الفرع " جيم " أعلاه على احصاءات الاسكان في الحسابات الوطنية . وبالإضافة الى ذلك ، تثار المشاكل الخاصة التالية بشأن الانفاق على الاسكان :

' ١ ' بالنسبة الى القيم الاعتبارية للمساكن التي يقطنها مالكوها ، يقترح انه قد يكون من الافضل فيما يتعلق ببعض الافراض (من بينها مثلا توزيع الدخل والانفاق بحسب فئات الاسر المعيشية بالاستناد الى دراسات استقصائية) توفير معلومات عن المصاريف الفعلية (على الرهون العقارية والصيانة) بدلا من تحديد قيم اعتبارية مبنية على الايجارات المسجلة في السوق ؛

' ٢ ' كما اوصي بذلك في كثير من الحالات ، يجب عرض القيم الاعتبارية بشكل منفصل في الحسابات القومية ؛

' ٣ ' تولد معاملة الانفاق العام على الاسكان مصاعب كثيرة نظرا الى تنوع الطرق التي تقدم بها الحكومات المعونة المالية . ويصعب جدا وضع مبادئ توجيهية خالية من اللبس وقابلة للتطبيق عموما في هذا الخصوص . ومع هذا يقترح ان تراجع المبادئ التوجيهية الحالية لمعرفة ما اذا كان يمكن تسوية نواحي اللبس وسد الثغرات في المعلومات الجارية . ومن بين المشاكل المثارة مسألة صحة الفصل بين الاعانات والتحويلات غير المستردة ، التي اشير اليها ايضا في سياق آخر ، وتوزيع الانفاق الحكومي بين وظيفتي " الاسكان والمرافق المجتمعية " و " الضمان والرعاية الاجتماعيان " بحسب تصنيف وظائف الحكومة . وهناك مسألة اكثر صعوبة هي ما اذا كان يمكن ان تؤخذ في الحسبان المعونة التي تقدمها الحكومة الى الاسكان في اشكال من امثال الامتيازات الضريبية على فائدة الرهن العقاري ، والقروض المنوحة بشروط امتيازية (لمشيدى المساكن او شتربيها) ، وهي شكل المعونة الرئيسي في كثير من البلدان ، وكذلك قيود الابدان ؛

(هـ) ان توفر معلومات اكمل عن التوازن بين الانفاق العام والخاص على الاسكان والمرافق المجتمعية يقيد البلدان ذات الاقتصاد السوقي وبلدان مجلس التعاضد الاقتصادي على السواء ، علما بأن الاسهامات العامة لهذه البلدان الاخيرة في هذا المجال هي اكبر نسبيا بصفة عامة . ويمكن لمثل هذه المعلومات بين عدة امور ، ان تساعد على ايجاد روابط بين بيانات " نظام الحسابات القومية " و " نظام الناتج المادي " عن مجموع استهلاك الجماعة السكانية في ميدان الاسكان .

الحواشي

- (١) انظر : تقرير الأمين العام عن الروابط بين الاحصاءات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية (E/CN.3/552)، الفقرة ١٥ . وللاطلاع على الاعمال والاتجاهات الأخيرة في هذا الميدان ، انظر تقارير الأمين العام عن سير العمل في وضع مؤشرات اجتماعية وتحقيق تكامل الاحصاءات الاجتماعية والديمغرافية والاحصاءات المرتبطة بها (E/CN.3/1985/11) وعن مستقبل اتجاه الاعمال الرامية الى وضع مؤشرات اجتماعية
- (٢) انظر : " نظام للحسابات القومية " بالسلسلة " واو " ، العدد ٢ / التفتيح ٢ (من منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.69.XVII.3) ، " المبادئ الأساسية لنظام موازين الاقتصاد القومي " ، السلسلة " واو " ، العدد ١٧ . (من منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.71.XVII.10 مقارنات بين نظام الحسابات القومية ونظام موازين الاقتصاد والقومي ، الجزء الاول : العلاقات المفاهيمية ، السلسلة " واو " ، العدد ٢٠ (من منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع (E.77.XVII.6) .
- (٣) انظر : " مبادئ وتوصيات خاصة بتعدادات السكان والاسكان " السلسلة " جيم " ، العدد ٦٧ (من منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.80.XVII.8
- (٤) انظر : تقرير الأمين العام عن سير العمل في مراجعة " نظام الحسابات القومية " (E/CN.3/1985/5) .
- (٥) مشروع الأمم المتحدة للمقارنات الدولية ، المرحلة الثالثة ، " الناتج والدخل العالميان ، مقارنات دولية للناتج الاجمالي الحقيقي " (بلتيور ، مطبعة جامعة جونز هوبكنز ، ١٩٨٤) .
- (٦) اللجنة الاحصائية واللجنة الاقتصادية لأوروبا ، الفريق العامل التابع لمؤتمر الاقتصاد بين الأوروبيين : والمعنى بوضع اطار لتحقيق تكامل الاحصاءات الاجتماعية والديمغرافية ، الدورة الثامنة ، الذي انعقد في جنيف من ٣ كانون الثاني /يناير الى ٣ شباط /فبراير ، ١٩٨٤ . قدمت التقارير : قبرص (CES/WP.34/39) والاضافة (١) ، وتشيكوسلوفاكيا (CES/WP.34/40) ، وفنلندا (CES/WP.34/41) والاضافة (١) وهنغاريا (CES/WP.34/42) ، وايطاليا (CES/WP.34/43) ، وهولندا (CES/WP.34/44) والنرويج (CES/WP.34/45) ، والمبرتغال (CES/WP.34/46) والاضافة (١) ، والسويد (CES/WP.34/47) والاضافة (١) ، وسويسرا (CES/WP.34/48) والسلكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية (CES/WP.34/49) ، وتركيا (CES/WP.34/50) وفرنسا (CES/WP.34/51) .
- (٧) تقرير السويد CES/34/47 ، الفقرة ١٢ . ان النظام السويدي غير حادى من حيث ان تصنيفه غير قائم على مهنة " رئيس الاسرة المعيشية " بل على مهنة الشخص الراشد الذى يشغل أعلى مكان في " ترتيب تفضيلي " محدد (الفقرة ٣٢) .

(٨) أنظر : " الهوية الاجتماعية في الاحصال الاحصائية : التصنيف الجديد للمهن والفئات الاجتماعية - المهنية " (بالفرنسية) ، نشرة " الاقتصاد والاحصاء " بالفرنسية ، العدد ١٥٢ (باريس ، المعهد الوطني للاحصاءات الاقتصادية شباط/فبراير ١٩٨٣) . وتختلف الخطة الجديدة المهنية على ثنائي فئات عن القيمة بعدة تغييرات من بينها اضافة فئة خاصة للمتقاعدين .

(٩) يجري أيضا تنقيح " التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الانشطة الاقتصادية " بالسلسلة " ميم " ، العدد ٤ (من منشورات الامم المتحدة ، رقم البيع E.68.XVII.8 ، وهو يرتبط بـ " التصنيف الدولي الموحد للمهن " وله أهمية مماثلة بالنسبة الى تكامل الاحصاءات الاجتماعية والاحصاءات المرتبطة بها .

(١٠) كما أوصي بذلك في تقرير الفريق العامل التابع لمؤتمر الاحصائيين الأوروبيين والمعني بوضع اطار لتحقيق تكامل الاحصاءات الاجتماعية والديمقراطية في دورته الثالثة CES/WP.34/56 شباط/فبراير ١٩٨٤) .

(١١) انظر : " المبادئ التوجيهية المؤقتة الخاصة باحصاءات توزيع الدخل والاستهلاك والتراكم للأسر المعيشية " ، السلسلة " ميم " ، العدد ٦٦ (من منشورات الأمم المتحدة ، رقم البيع E.77.XVII.11) .

(١٢) " هيكل المكاسب في الصناعة " ، الاحصاءات الاجتماعية ، سلسلة خاصة (لوكسمبورغ ، ١٩٢٦) .

(١٣) انظر : " كتيب عن الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية (طبعة منقحة) " ، السلسلة " واو " العدد ٣٦ (من منشورات الأمم المتحدة ، رقم البيع E.83.XVII.13) ، والجزء الثالث من هذا المنشور يستعرض تطور الدراسات الاستقصائية على الصعيد الوطني .

(١٤) للاطلاع على مناقشة تقنية مفصلة وعلى اقتراحات ، انظر : " ايجاد قواعد بيانات متكاملة للاحصاءات الاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية " ، دراسات في الطرق ، السلسلة " واو " ، العدد ٢٧ (من منشورات الامم المتحدة ، رقم البيع E.79XVII.14 وتقرير الامين العام عن الروابط بين الاحصاءات الديمقراطية والاجتماعية والاقتصادية (E/CN.3/552) .

(١٥) يتابع بحث هذه المسألة في تقرير مؤتمر الاحصائيين الأوروبيين في دورتها العامة الحادية والثلاثين ECE/CES/22 الفقرات ١٨ - ٢٥) ، وتقرير الفريق العامل التابع لمؤتمر الاحصائيين الأوروبيين والمعني بوضع اطار لتحقيق تكامل الاحصاءات الاجتماعية والديمقراطية في دورته الثالثة CES/WP.34/56 الفقرة ٩ " وقائع الحلقة الدراسية التي دعا الى عقدها المكتب الاحصائي للجماعات للجماعات الأوروبية عن حماية الحياة الشخصية ، والتجهيز الآلي للبيانات ، وسير العمل في التوثيق الاحصائي وانهقدت في لوكسمبورغ من ١١ الى ١٣ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٤ .

- (١٦) " استخدام تعدادات السكان والاسكان بوصفها قواعد بيانات متعددة الموضوعات قائمة على مصدر مفرد ، النتائج الاولية لتحقيق يتعلق بحدود مختار من البلدان " (CES/WP.34/36) .
- (١٧) كما وصف ذلك في تقرير الأمين العام عن سير العمل في مراجعة نظام الحسابات القومية " (E/GN.3/1985/5) .
- (١٨) من منشورات الامم المتحدة ، رقم البيع E.80.XVII.17 .
- (١٩) " مشروع تصنيف مصاريف الصناعات بحسب الاغراض " اصدته الامانة العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٥ (ST/ESA/STAT/83) .
- (٢٠) " معاملة الحسابات القومية للسلع والخدمات المخصصة للاستهلاك الفردي وتنتجها أو توزعها أو تدفع تكاليفها الحكومة " ، دراسات الحسابات القومية ، العدد ١١ ، المكتب الاحصائي للجماعات الاوروبية ، ١٩٨٣ . يبحث هذا الاقتراح أيضا في " نظام الحسابات القومية : استعراض القضايا الرئيسية واقتراحات خاصة بالاعمال المقبلة والتفسيرات القصيرة الاجل " (ESA/STAT/AC.15/2) .
- (٢١) لوكسمبورغ ، ١٩٨١ ، الفقرة ٢٠٦ . للاطلاع على ارقام فعلية ، انظر نشرة احصاءات الحماية الاجتماعية " لوكسمبورغ ، نشرة دورية) .
- (٢٢) النظام الاوروبي للاحصاءات المتكاملة الخاصة بالحماية الاجتماعية ، الفقرة ٣٠١ (د) .
- (٢٣) انظر : " نظام الحسابات القومية : استعراض القضايا الرئيسية واقتراحات خاصة بالاعمال المقبلة والتفسيرات القصيرة الاجل " (ESA/STAT/AC.15/2) واجتماع فريق الخبراء المعين المعني باستعراض وتنمية نظام الامم المتحدة للحسابات القومية الذي انعقد في نيويورك من ٢٢ الى ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٢ (ESA/STAT/AC.15) .
- (٢٤) " المؤشرات الاجتماعية : مبادئ توجيهية اولية وسلاسل تشغيلية السلسلة " سيم " ، العدد ٦٣ (من منشورات الامم المتحدة ، رقم البيع E.78.XVII.8) .
- (٢٥) تبحث معاملة " مشروع المقارنات الدولية " للاتفاق العام فسي " مشاكل معاملة الاتفاق العام " ، وهي ورقة قدمت الى الرابطة الدولية للبحوث المتصلة بالدخل والثروة ، المؤتمر العام الثامن عشر ، آب/اغسطس ١٩٨٣ . وفيما يلي عدد من امثلة الدراسات القطرية الخاصة او غير الرسمية : فير كاو - بناو آلان فولون " تحليل مقارن لاستهلاك الاسر المديشية الممول عن طريق الموارد الفردية والجماعية في فرنسا وايطاليا " ، " نشرة الدخل والثروة " بالسلسلة ٢١ ، العدد ١ (آذار/مارس ١٩٧٥) ، جاكلمين بولمانز وفايمان اسكوفتز ، " حساب الاستهلاك الموسع بالنسبة

الى بلجيكا " (بالفرنسية) ، "النشرة الاقتصادية لبروكسل" (بالفرنسية) ، العدد ٧٧ (١٩٧٨ - ١) ، آلاف فولون "الاستهلاك الموسع ، ١٩٥٩ - ١٩٦٥ - ١٩٧٠ - ١٩٧٤" (بالفرنسية) ، "الاستهلاك - مجلة الاقتصاد الاجتماعي" (بالفرنسية) العدد ٤ ، ١٩٨٠ ، (البيانات خاصة بفرنسا) ، غريت كولهاوزر ، "Offentliche Leistungen für den Konsum der privaten Haushalte" WIPO Monatsberichte, 10/1980 (البيانات خاصة بالنجسا) ، أندريه فانولي "مفاهيم الاستهلاك الموسع" (بالفرنسية) ، "نشرة" الاقتصاد والاحصاء " (بالفرنسية) ، "نشرة" الاقتصاد والاحصاء" (بالفرنسية) ، العدد ١٠٠ (أيار / مايو ١٩٧٨) (استعراض ادبيات الموضوع) ، كريستوفر سوندرز ، "مقاييس مجموع استهلاك الاسر المعيشية" "نشرة الدخل والثروة" ، السلسلة ٢٦ ، العدد ٤ (كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠) ، وس . ج . تيواري "الخدمات الحكومية من حيث علاقتها بمجموع استهلاك السكان في بلدان آسيا والمحيط الهادى" مع اشارة خاصة الى الهند" وهي ورقة قدمت الى الرابطة الدولية للبحوث المتصلة بالدخل والثروة ، المرجع المذكور آنفا ، جان نول دى باسكييه ، "سلسلة طويلة الاجل للاستهلاك الموسع للاسرة المعيشية ، سويسرا ، ١٩٥٠ - ١٩٨٠" ، وهي ورقة قدمت الى الرابطة الانفة الذكر ، المرجع المذكور آنفا ، ريمستوكناس "الاستهلاك الجماعي الفردي في فنلندا ١٩٧٥ - ١٩٨٢) ، وهي ورقة قدمت الى الرابطة الانفة الذكر ، المرجع المذكور آنفا .

(٢٦) تطور وأهداف الحسابات التابعة يبحثها ف . بومبييه في "الانفاق الاجتماعي : التجربة الفرنسية في الحسابات التابعة" ، "نشرة الدخل والثروة" السلسلة ٢٧ ، العدد ٤ (كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١) ، وكذلك أ . فولون في "اقتراحات بضمان سداولة متجانسة للانفاق الصحي في الحسابات القومية" ، "نشرة الدخل والثروة" ، السلسلة ٢٨ ، العدد ١ (آذار / مارس ١٩٨٢) ، وقد نشر المعهد الوطني للاحصاء والاقتصاد حسابات تابعة خاصة بالصحة والتعليم والاسكان والعمل جار في مجال الحماية الاجتماعية .

(٢٧) مثال ذلك ، "قياس العناية الصحية ١٩٦٠ - ١٩٨٣" ، النفقات والتكاليف والانا" (باريس ، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، ١٩٨٥) .

(٢٨) "نور برنامج تحديد القدرة على اجرا" دراسات استقصائية قومية عن الاسر المعيشية في توفير المعلومات الصحية في البلدان النامية" (DP/UN/INT-81-042/3) .

(٢٩) تيريزا ج . هو ، "قياس الصحة بوصفها عنصرا من عناصر مستويات المعيشة" ، ورقة العمل ١٥ في "دراسة البنك الدولي المتعلقة بقياس مستويات المعيشة" (واشنطن ، دى . سي . البنك الدولي نيسان / ابريل ١٩٨٢) .

(٣٠) " قياس العناية الصحية ١٩٦٠ - ١٩٨٣ ، النفقات والتكاليف والاداءات " (باريس ، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، ١٩٨٥) .

(٣١) يبحث التصنيف المهني في مجال احصاءات الوفيات في : ب. دورنج برادلي وروبرت جونستين ، " التصنيفات الاجتماعية - الاقتصادية الخاصة بدراسة تفاوت معدلات الوفيات " في " وقائع الاجتماع المعني بالعوامل المحددة لمعدلات الوفيات وآثار معدلات الوفيات على الصعيد الاجتماعي - الاقتصادي ، الذي انعقد في مكسيكو من ١٩ الى ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (نيويورك/جنيف ، الامم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية) .

(٣٢) أنظر : " احصاءات الاعتلال المستمدة من الممارسة الطبية العامة ١٩٧٠ - ١٩٧١ ، تحليلات اجتماعية - اقتصادية " دراسات في الموضوعات الطبية والسكانية ، العدد ٤٦ (لندن ، المطبعة الملكية ، ١٩٨٢) . يصف هذا الكتاب بالتفصيل اجراء المضاهاة المستخدم والمشاكل الواجبة في تطبيقه . وكانت هناك دراسة سابقة قطت فترة سنتي ١٩٥٥ - ١٩٥٦ .

(٣٣) أنظر : " دور برنامج تحديد القدرة على اجراء دراسات استقصائية قومية عن الاسر المعيشية في توفير المعلومات الصحية في البلدان النامية " ، (DP/UN/INT-81-041/3) .

(٣٤) أنظر : " برنامج تحديد القدرة على اجراء دراسات استقصائية قومية : مركز البرنامج ، كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ " ، المكتب الاحصائي وادارة التعاون الاقتصادي من أجل التنمية في الامانة العامة للامم المتحدة ، كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ ، وينفردلي كارسلون ، " الامكانات المحتملة للبرامج الوطنية الخاصة باجراء الدراسات الاستقصائية من حيث رصد وتقييم العناية الصحية الاولى في البلدان النامية " ، " النشرة الفصلية للاحصاءات الصحية العالمية (جنيف ، منظمة الصحة العالمية ، ١/٣٨ ، ١٩٨٥) ، الصفحات ٢٨ - ٦٤ .

(٣٥) المرجع نفسه .

(٣٦) انظر : " نظام للحسابات القومية " بالسلسلة ، " واو " ، العدد ٣/التنقيح ٣ (من منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع 3.XVII.69.2 ، الفقرات ٧٥ - ٦ - ٧٦ -) .

(٣٧) يرد وصف كامل لمختلف النظم ولائها بالنسبة الى تنسيق الاحصاءات في تقرير أعدده للمكتب الاحصائي للجماعات الاوروبية أ . فولون بعنوان " الانفاق الصحي في الحسابات القومية لنظام الحسابات الاوروبي " (١٩٧٩) ، كما يورد وصف كامل للعقبات الواجبة في محاولة تحقيق قابلية المقارنة فيما بين بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في " الانفاق العام على الصحة " (باريس ، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، ١٩٧٧) .

- (٣٨) من منشورات الامم المتحدة ، رقم البيع E.79.XVII.8 .
- (٣٩) غير أن فنلندا تقدم مثالا لصاحب هذا النهج . ذلك أن شركات التأمين المرخصة بإدارة نظم تأمين الزامية (للمرتبات التقاعدية فضلا عن المرضى) ادرجت في اول الامر في القطاع الحكومي العام نظرا الى أن الحكومة تنظم الاشتراكات والفوائد في اطار السياسة الضريبية والاجتماعية العامة . ولكن هذه المعاملة أدت الى اعتراضات من تلك الشركات فنقل نتائجها فيما بعد الى القطاع الخاص .
- (٤٠) انظر : "المبادئ" الاساسية لنظام موازين الاقتصاد القومي "المسلمة" " واو " العدد ١٧ (من منشورات الامم المتحدة ، رقم البيع E.71.XVII.10) .
- (٤١) انظر : " نظام المؤشرات للاقتصادية للخدمات غير المادية " (موسكو مجلس التعااضد الاقتصادي) .
- (٤٢) انظر : فيراكاو - بناوس س . شاتالين " أنماط الاستهلاك في أوروبا الشرقية والغربية " (نيويورك ، مطبعة برغامون ، ١٩٧٩) .
- (٤٣) مجموعات المعهد الوطني للاحصاء والاقتصاد ، السلسلة " جيم " العدد ٧٤ ، حزيران / يونيه ١٩٧٩ . بالرغم من أن الأرقام تدل على اتساق عام مع الحسابات القومية ، فان اسباب بعض الاختلافات غير جلية بشكل مباشر .
- (٤٤) الطبعة المختصرة ، باريس ، ١٩٧٥ .
- (٤٥) محسوبة في بيانات خاصة لعام ١٩٧٦ بحسب سنوات العمر الفردية في " احصاءات التعليم في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، (١٩٨١ " (باريس ، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) ، الجداول ١٠١ ، ١٠٢ ، (١٩٧١) .
- (٤٦) أنظر : " الحولية الاحصائية ، ١٩٨٦ " الجدول ٣ - ٣ . ويتبين من المقارنة بالأرقام الواردة في دراسة أسبق اصدرتها اليونسكو بعنوان " احصاءات الطلاب في الخارج ١٩٦٣ - ٦٨ " (١٩٧١) أن الحركة السنوية من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو قد ازدادت بأكثر من اربع مرات منذ عام ١٩٦٢ .
- (٤٧) دراسات في الطرق ، السلسلة " واو " ، العدد ١٨ (من منشورات الامم المتحدة ، رقم البيع E.74.XVII.8 الفقرات ٢٩ - ٣ وما بعدها .
- (٤٨) انظر مثلا : " التعليم والتدريب ، نشرة احصائية (لوكسمبورغ ، المكتب الاحصائي للجماعات الاوروبية ، حزيران / يونيه ١٩٨٣) .
- (٤٩) تلخص الطريقة ، ببيانات غير كاملة عن ١٩٧١ ، في " الاقتصاد والاحصاء " ، العدد ٧٥ ، (باريس ، المعهد الوطني للاحصاء والاقتصاد ، شباط / فبراير ١٩٧٦) .

- (٥٠) انظر : "الاتجاهات الاجتماعية" ، العدد ١١ ، (لندن ، المكتب الإحصائي المركزي ، ١٩٨٠) ، الصفحة ٦٦ .
- (٥١) انظر : "الاتجاهات الديمغرافية وطلاب الدراسة الجامعية في المستقبل" لندن ، الجمعية الملكية ، ١٩٨٣ .
- (٥٢) من منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E/80.XVII.8 .
- (٥٣) من منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E/F/80/XVII.4 و E/F.80/XVII.6 .
- (٥٤) من منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E/F.84.XVII.5 .
- (٥٥) انظر : "دراسة استقصائية احصائية لحالة الاسكان في بلدان اللجنة الاقتصادية لاروپا حوالي عام ١٩٧٠" (جنيف ، ١٩٧٨) .
- (٥٦) انظر : "التوصيات الدولية الخاصة باحصاءات التشييد" ، الورقات الاحصائية ، السلسلة "ميم" ، العدد ٤٧ (من منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.68.XVII.11) .
- (٥٧) لجنة الاسكان والبناء والتخطيط ومؤتمر الاحصائيين الاوروبيين ، "البرنامج الاوروبي لاحصاءات الاسكان الجارية" ST/CES/7 والاضافة ١ - ١٩٦٦ و (١٩٦٨) .
- (٥٨) انظر : المؤشرات الاجتماعية : مبادئ توجيهية اولية وسلاسل تمثيلية السلسلة "ميم" ، العدد ٦٣ (من منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.78.XVII.8) الفقرة ٥٣ - ٥٥ .
- (٥٩) انظر مثلا : وولف سكوت ون . ت . ماثيو ، "هيئة لرصد التنمية على الصعيد المحلي ، المجلد الثاني ، مستويات المعيشة والنقد في كيرالا (جنيف ، معهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ، التقرير رقم ٨٣ - ٧ ، ١٩٨٣) .
- (٦٠) انظر : "مبادئ" وتوصيات خاصة بتعدادات السكان والاسكان " ، السلسلة "ميم" ، العدد ٦٧ (من منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.80.XVII.8) الفقرة ٥٤ - ٥٦ .
- (٦١) انظر : د . غلنهام ، "قياس تكاليف المأوى" (CES/AC.49/16) .
- (٦٢) للاطلاع على حساب تابع فرنسي سابق في هذا الميدان ، انظر : ج . سي . دوتايي و د . بورلان ، "احوال سكن الاسر المعيشية ، ١٩٧٠" (بالفرنسية) مجموعات المعهد الوطني للاحصاء والاقتصاد ، السلسلة "ميم" ، العدد ٢٨ (١٩٧٣) .

(٦٢) يقدر فيرا كاو-بنا وس.س.س.س. شاتالين، في " أنماط الاستهلاك في أوروبا الشرقية والغربية " (نيويورك، مطبعة برقامون، ١٩٧٩، أن الاموال الجماعية تغطي، بالنسبة الى اواخر الستينات من هذا القرن، من ربع الى ثلثي التكاليف الجارية للمساكن المؤجرة في بلدان أوروبا الشرقية التي درسها .

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات بوزر الجوزع في جميع أنحاء العالم. انصتد به من المكتبة التي تتعامل معها أو التبر إلى : الأمم المتحدة - قسم البيع و التوزيع أو في جنيف .

如何向联合国出版部

联合国出版物在世界各地的手册和技术均有出售。可向书店或向联合国出版部的世界范围的联合国销售处。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах по всей мировой сети. Узнайте сведения об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

CÓMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distributoras en todos partes del mundo. Consultar en librería o dirigirse a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
